المكتبة اللغوية

استعمال الصيغة العربية بين الوضع والنقل

تأليف
أحمد محمد عبد الراضي
أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد
بكلية دار العلوم بجامعة الفيوم

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين: سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد ،،،،،

فإن لغتنا العربية تمتلك ثروة هائلة من الألفاظ والتراكيب التي تلبي حاجة المتكلم أو الكاتب التعبيرية، كما تمتلك نظاما لغويا محكما قائما على أسس ومناهج قويمة لا تتوافر لأية لغة من اللغات الإنسانية، ولا نعني بالثروة اللغوية الهائلة كثرة الألفاظ المستعملة فقط، وإنما نعني بها أيضا اختزان كل لفظ من ألفاظ اللغة دلالات متنوعة مما يجعله يستعمل في سياقات مختلفة، وبدلالات متنوعة حسبما يقتضيه السياق، ومن ثم لا تتعدد الوظائف النحوية للفظ الواحد باعتبار أصل وضعه فقط، وإنما تتعدد وظائفه باعتبار نقله من صيغة إلى صيغة، ومن استعمال إلى استعمال .

وسوف يعالج البحث ظاهرة النقل في العربية، سواء أكان نقلا وظيفيا، أم نقلا دلاليا، وكثيرا ما يستلزم النقل الوظيفي- النقلَ الدلالي، كما يعالج البحث أيضا النقل التحويلي، بمعنى أن الصيغة تنقل من استعمال إلى آخر بعد تحويل لفظها من صيغة إلى صيغة .

على أن النقل الذي يدور حوله البحث هو النقل الوظيفي أو الاستعمالي الذي يستلزم إعطاء الصيغة دلالة وظيفية أيضا، وليس النقلَ المعجمي الذي يسمى (المجاز)، إذ إن تعريف المجاز يجعله: نقل

اللفظ من معناه الأصلي أو الحقيقي إلى معنى آخر لم يكن لـه بأصل الوضع، وذلك لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي[١]، كذلك لا يستهدف البحث شرح التعدد الوظيفي للصيغة، فذلك أمر خاض فيه كثير من الدارسين المحدثين، مثل: تعدد المعاني الوظيفية لأداة التعريف (أل)، إذ تأتي للجنس والعهد والربط والموصولية، ومثل تعدد المعاني الوظيفية لـ (إنْ)، فتأتي للشرط والنفي ومخففة من الثقيلة وزائدة[٢] .

ولا أظن أن بحثي هذا تكرار لما سبقني إليه بعض الدارسين من المحدثين من الحديث عن الأصالة والفرعية، وعن تحويل بعض الصيغ والتراكيب من البنية العميقة إلى السطحية، وعن فقدان بعض الكلمات دلالتها على الحدث بسبب استعمالها في سياقات لا تحتاج إلى الحدث، وقد سبقني إلى هذا النوع من الدراسات الدكتور/ محمد صلاح الدين مصطفي بكر- في كتابه (قضية الأصالة والفرعية في دراسة النحو العربي)، والدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف- في كتابه (من الأنماط التحويلية في النحو العربي)، والدكتور/ تمام حسان- في كتابه (البيان في روائع القرآن)، والدكتور/ حسام البهنساوي- في كتابه (القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي)، والدكتور/ أحمد كشك- في بحثه (من قيود الحدث اللغوي في بناء الجملة العربية)، والدكتور/ أحمد عفيفي- في بحثه (التغير الدلالي وفقدان الحدث النحوي في اللغة

---

(١) البيان في روائع القرآن للدكتور تمام حسان ١/ ٥٢ ، وراجع الايضاح لتلخيص المفتاح للقزويني ٢/ ٤٥٩ .

(٢) البيان في روائع القرآن ١/٣٣ وما بعدها .

العربية)، والدكتور/ عادل هادي حمادي العبيدي في كتابه التوسع في كتاب سيبويه، وغيرهم .

أما الدكتور/ صلاح الدين بكر- فقد استعرض الأصالة والفرعية من خلال أبواب النحو، كالأصالة والفرعية بين الاسم والفعل، والأصالة والفرعية بين الفعل والمصدر، والأصالة والفرعية بين علامات الإعراب، والأصالة والفرعية في الرتبة .

وأما الدكتور/ محمد حماسة- فقد تناول قضية التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية مستعينا بالمنهج التحويلي عند تشومسكي رابطا بين ذلك وبين الأصلية والفرعية عند النحاة .

وأما الدكتور/ تمام حسان- فقد عالج تعدد المعنى الوظيفي للكلمة، سواء أكانت اسما أم فعلا أم حرفا أم وصفا أم مصدرا أم ضميرا أم خالفة، ولكنه عالج ذلك في ضوء القرآن الكريم فقط .

وأما الدكتور/ حسام البهنساوي- فقد تناول القواعد التحويلية عند أصحاب المنهج التحويلي، وحاول أن يطبق ذلك على شعر حاتم الطائي .

وأما الدكتور/ أحمد كشك- فقد عالج فقدان الأفعال الناقصة دلالتها على الحدث من خلال حديثه عن أهمية الحدث في بناء الجملة ومدى هيمنته على عناصرها .

وأما الدكتور/ أحمد عفيفي- فقد قصر حديثه عن الأصالة والفرعية على الكلمات التي فقدت دلالتها على الحدث بسبب تغير دلالاتها في بعض السياقات .

وأما الدكتور/ عادل هادي- فقد تناول مظاهر التوسع في كتاب سيبويه على المستوى الصوتي والمستوى الصرفي والمستوى النحوي، والمستوى البلاغي، ومستوى العروض والقافية، ولكنه قصر بحثه على مظاهر التوسع في الأصوات، والمفردات، والتراكيب في كتاب سيبويه، فلم يتعرض لظاهرة النقل بين الصيغ إلا بصورة عابرة، في حديثه عن التوسع في المصادر، والتوسع في الظروف، ولذا فإنني أرجو أن يستوفي هذا البحث ظاهرة النقل من جوانبها المختلفة وزواياها المتعددة .

وقد ألقيت هذا البحث في المؤتمر العلمي الثامن الذي أقامته كلية دار العلوم جامعة الفيوم، يومي الثالث عشر، والرابع عشر من مارس عام ألفين وستة للميلاد .

غير أنني لم أشأ نشره في مجلة المؤتمر؛ لأن صفحات قليلة لا تستوعب علاج هذه الظاهرة ذات الجوانب المتعددة، فآثرت أن يحتويها كتاب لعله يضيف لبنة إلى صرح العلوم العربية .

وقد اقتضت خطة البحث أن يخرج في تسعة فصول مسبوقة بتمهيد، وضحت فيه مفهوم النقل، وتقسيم الكلمة العربية بين القدماء والمحدثين، ومتلوة بخاتمة أوجزت فيها أهم نتائج البحث .

أما الفصول التسعة- فهي على التوالي: نقل الاسم، ونقل الوصف، ونقل المصدر، ونقل الضمير، ونقل الظرف، ونقل الحرف، والنقل التحويلي، والنقل الدلالي .

وأسأل الله تعالى أن ينفع به كل من التمس منه نفعا، وأن يغفر لي ما قد وقعت فيه من زلّات «ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا»، وصلى الله على سيدنا محمد: النبي الأمي الكريم، وعلى آله وصحبه وسلم.

٢٥ جمادى الآخرة ١٤٢٧ هـ

٢٠ يوليو ٢٠٠٦م

تمهيد

يجدر بنا قبل أن نخوض في الحديث عن مظاهر نقل الصيغة العربية مما وضعت له من الدلالة أو الوظيفة إلى معان أخر- أن نبرز مفهوم هذا النقل، وأن نبين ما اقتضاه هذا النقل من تقسيم جديد للكلمة يخالف تقسيم القدماء مع بيان ملاحظاتنا على هذا التقسيم .

١- مفهوم النقل .

إن المتتبع للأبواب النحوية والصرفية يجد ظاهرة النقل تتردد كثيرا عبر المسائل المختلفة، « وظاهرة النقل أوسع في اللغة مما قد يظن البعض، لقد اعترف النحاة بالنقل تحت أسماء مختلفة، فعرفوه باسم (النقل) في بعض المواضع، وباسم (التحويل) في مواضع أخرى، وباسم (النيابة) في مواضع تختلف عما تقدم، وربما أدخلوا بعض ظواهره تحت أسماء غير ذلك، ومن ذلك اعترافهم بظاهرة النقل بكلامهم عن العلم المنقول، واسم الفاعل أو الحال اللذين أغنيا عن الخبر، وفي (يا) النداء التي سدت مسد (أدعو)، وفي الظروف المتصرفة التي قالوا إنها تخرج عن الظرفية إلى معان أخرى، وفي نيابة بعض الحروف عن بعض، ونيابة (كل)، و(بعض) ونحوهما عن المفعول المطلق، وفي (ما) التعجبية التي قالوا إنها هي الاستفهامية غير أنها أشربت معنى التعجب، بل إنهم تخطوا نقل المباني إلى القول في نفس المعاني فقالوا بالنيابة عن الفاعل وبتحويل التمييز من الفاعل أو من المفعول، ثم قالوا بتحويل التركيب إلى مبنى بعينه حين قالوا بالمصدر المؤول اتكالا على خلو هذا التركيب كخلو المصدر من

فكرتي الوقوع والزمن، إذ يدل كلاهما على حدث بلا وقوع ولا زمن »[١] .

كذلك نجد النحاة يشيرون دائما عند معالجتهم للأبواب النحوية المختلفة إلى الأصالة والفرعية لكل ثنائية يعالجونها، ومن ذلك أصالة الإعراب في الأسماء، وفرعيته في الأفعال، وأصالة النكرة، وفرعية المعرفة، وأصالة المذكر، وفرعية المؤنث، وأصالة المصدر ، وفرعية الفعل والصفة، وأصالة المفرد، وفرعية المثنى والجمع، وأصالة الإعراب بالحركات، وفرعية الإعراب بالحروف، وأصالة الابتداء بالمعرفة، وفرعية الابتداء بالنكرة، ولحرصهم على معرفة الأصل والفرع جعلوا ضابطا يميزون به بينهما، قال الشيخ/ بهاء الدين بن النحاس نقلا عن ابن جني: « الفروع هى المحتاجة إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إلى علامة بدليل أنك تقول في المذكر (قائم)، وإذا أردت التأنيث قلت (قائمة)، فجئت بالعلامة عند المؤنث، ولم تأت للمذكر بعلامة، وتقول: (رأيت رجلا) فلا يحتاج إلى العلامة، وإذا أردت التعريف أدخلت العلامة فقلت: (رأيت الرجل)، فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف، ولم تدخلها في التنكير »[٢] .

ومن ثم لا ينبغي أن ندرس النحو العربي في ضوء المنهج الوصفي فقط، أو المنهج التحويلي فقط، بل لا بد أن يدرس في ضوء المنهجين؛ لأن طبيعة اللغة العربية تختلف عن سائر اللغات الإنسانية

---

(١) البيان في روائع القرآن ١/ ٥١ .
(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٥٥٦ .

من حيث إنها تتضمن جوانب وصفية، وجوانب تحويلية، ولا يمكن استغناء أحدهما عن الآخر، وقد عقد الدكتور/ عبده الراجحي فصلا تناول فيه (الجوانب التحويلية في النحو العربي)، وذكر أنها بحق « هي الغالبة عليه؛ لأن هناك أصولا مشتركة بين المنهجين، أهمها صدور النحو العربي- في معظمه- عن أساس عقلي »[1] .

ولكن النحاة لم يفردوا بابا لظاهرة (النقل) أو (التحويل)، بل عالجوا ذلك من خلال المسائل النحوية المختلفة، ولعل هذا يرجع إلى انحصار الكلم في ثلاثة أقسام عندهم، قال الدكتور/ تمام حسان: « وربما حال بين النحاة وبين جمع أطراف هذه الظاهرة تحت عنوان واحد أن تقسيمهم للكلم لا يسمح بغير ما فعلوا؛ إذ كان تقسيما ثلاثيا جمع تحت عباءة كل قسم منه طوائف من الكلمات تختلف معنى ومبنى، فجعل الصفات والضمائر والظروف وبعض الخوالف من قبيل الأسماء، وجعل تراكيب المدح والذم والتعجب والنواسخ الخالية من معنى الحدث من قبيل الأفعال، وترك كل ما عدا ذلك ليكون من الحروف »[2] .

فلما كان تقسيم الكلمة عند النحاة ضيق المجال لا يسمح بمعالجة نقل الضيغة من معناها الأصلي إلى معنى آخر: كنقل الاسمية إلى الوصفية، والاسمية إلى الظرفية، والمصدرية إلى الوصفية، والضمير إلى الحرف- توسع المحدثون في تقسيم الكلمة، حيث يمكن التبادل بين

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج ص١٤٢ .
(٢) البيان في روائع القرآن ١/ ٥١ .

الأقسام في الاستعمال والدلالة، يقول الدكتور/ تمام حسان: « فإذا علمنا أن فكرة النقل تعني بالضرورة انسلاخ اللفظ من معنى القسم الذي ينتمي إليه إلى معنى قسم آخر أدركنا أن الانسلاخ لا يمكن ضبطه مع ضيق المجال الذي يتمثل في هذا التقسيم، فكان لا بد أن تفرض الظاهرة نفسها على انتباه النحاة، ولكن كان لا بد أيضا أن يضعوا تطبيقاتها تحت عناوين مختلفة، وأن يفلت بعض هذه التطبيقات من قدرتهم العظيمة على الملاحظة وتشقيق المعاني، أما في ظل تقسيم سباعي كالذي اشتمل عليه كتاب اللغة العربية معناها ومبناها[١]، أو ثماني يفرد المصدر بقسم خاص ، ويفرق بينه وبين بقية الأسماء بصلاحيته للتعدي إلى مفعول، والإضافة إلى فاعل أو مفعول، وتحمله للزمن بضميمة الظرف- فإنه يسهل أن تتضح الظاهرة في سلوك الكلمات في الجمل، وأن يدرك أولو القدرة على الملاحظة أن تطبيقاتها على رغم اختلافها هي من قبيل واحد، هو قبيل (النقل الوظيفي) »[٢] .

والنقل نوع من تعدد المعنى الوظيفي للصيغة، إلا أن « تعدد المعنى مع بقاء المبنى في قسم من أقسام الكلم- تعدد بحسب الأصل، أما مع تغيير قسمه فهو تعدد بحسب النقل، وكلا الأمرين يدخل تحت (تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد »[٣]. ولكننا لا نُعنَى في هذا البحث بالنوع الأول، وهو تعدد المعنى الوظيفي للكلمة بحسب الأصل أو الوضع، فهذا أمر طالما عالجه النحاة من خلال الأبواب النحوية

---

(١) ص٨٨ ، وما بعدها .
(٢) البيان في روائع القرآن ١/ ٥١ ، ٥٢ .
(٣) السابق ١/ ٦٦ .

المختلفة، مثل: استعمال (إنْ) شرطية، ومخففة من الثقيلة، ونافية، وزائدة، وقد أفرد بعض النحاة مؤلفات وأبوابا تناولت تعدد المعنى الوظيفي للأدوات والصيغ، مثل: (معاني الحروف) للرماني، و(رصف المباني في حروف المعاني) للمالقي، و(الجنى الداني في حروف المعاني) للمرادي، و(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام، وإنما نعنى في هذا البحث بالنوع الثاني- وهو تعدد المعنى الوظيفي للكلمة بحسب النقل، بمعنى أن الصيغة تنقل من وظيفتها الأصلية في التركيب إلى شغل وظيفة أخرى ليست من خصائصها، كشغل الاسم الجامد وظيفة الخبر في نحو: (محمد أخوك)، وبذلك يكون الاسم الجامد قد شغل وظيفة المشتق .

على أن هذا البحث لا يقتصر على نقل الصيغة المفردة من أصلها إلى معنى آخر، بل يعرض أيضا لنقل الصيغة المركبة من معنى إلى آخر: كنقل التركيب الخبري إلى إنشائي، والتركيب الإنشائي إلى خبري، ويمكن أن نطلق على هذا النوع من النقل (نقلا دلاليا)، كما نطلق على نقل الصيغة المفردة (نقلا وظيفيا أو استعماليا) .

على أن هذا النقل بنوعيه واسع الأبواب متعدد الجوانب والأطراف يؤدي إلى إثراء اللغة، سواء أكان ذلك على مستوى المفردات أم على مستوى التراكيب .

٢- تقسيم الكلمة بين القدماء والمحدثين .

كان تقسيم الكلمة العربية موضع جدل ونقاش بين القدماء والمحدثين؛ إذ بنى القدماء تقسيمهم لها على أساس عقلي منطقي؛ لأنهم

حصروها في ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف، ودليل انحصارها في هذه الثلاثة أن الكلمة إما أن تصلح للإسناد، أو لا، فإن لم تصلح فهى الحرف، والصالح للإسناد إما أن يقبل الإسناد بطرفيه، أي: يكون مسندا إليه ومسندا، أو يقبله بطرف واحد، فالأول هو الاسم، والثاني هو الفعل، وقد عقب الأشموني على هذا الحصر بقوله: « والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه »[١]، ولكن الصبان استدرك على هذا الحصر أن من الأسماء ما لا يقبل الإسناد أصلا كالظروف التي لا تتصرف، مثل: (قَطُّ)، و(عَوْضُ)، وأن منها ما لا يقع إلا مسندا، وهو أسماء الأفعال، وأن منها ما لا يقع إلا مسندا إليه: كالضمائر المتصلة، مثل التاء في (قمت)، غير أنه نقل ما أجيب به عن النحاة من أن الكلام باعتبار الغالب[٢] .

ومنهم من استدل على انحصار الكلمة في هذه الأنواع الثلاثة بدليلين آخرين:

الأول- أن المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة للحدث بالذات، فالذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف .

الثاني- أن الكلمة إن دلت على معنى في غيرها فهى الحرف، وإن دلت على معنى في نفسها، فإن دلت على زمان محصل فهى الفعل، وإلا فهى الاسم[٣] .

---

(١) شرح الأشموني على الألفية ١/ ٢٣ .
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٢٣ .
(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام ص١٣ ، ١٤ .

ولا يخفى ما في هذه الأدلة من أسس عقلية ومنطقية، قال ابن الخباز: « ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب؛ لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات »[١] .

وهذا التقسيم قد أجمع عليه القدماء، ولا يعتدون بخروج أبي جعفر بن صابر عليه، حيث زاد نوعا رابعا أسماه (الخالفة)، وهو (اسم الفعل)[٢] .

ولما كان هذا التقسيم مبنيا على أسس عقلية ومنطقية، وليس مبنيا على أسس لغوية تراعى فيه خصائص الصيغ- أعاد المحدثون النظر فيه، ومنهم الدكتور/ إبراهيم أنيس، فقد بنى تقسيم الكلمة بعد مناقشة القدماء في تقسيمهم- على ثلاثة أسس: المعنى، والصيغة، ووظيفة اللفظ في الكلام، وبين أن كل أساس من هذه الأسس لا يكفي وحده أن يبنى عليه التقسيم، فلا بد أن تجتمع الثلاثة، وانتهى إلى تقسيم رباعي يحسب أنه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين:

أ- الاسم، ويندرج تحت هذا ثلاثة أنواع تشترك إلى حد كبير في المعنى والصيغة والوظيفة، وهي:

١. الاسم العام، مثل: شجرة، وكتاب، وإنسان .

٢. العلم، مثل: أحمد، وأسعد .

---

(١) السابق ص١٤ .

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/ ٣ .

٣. الصفة، مثل: كبير، وأحمر .

ب- الضمير، ويمكن أن يندرج تحت هذا القسم الأنواع الآتية:

١. الضمائر، مثل: أنا، وأنت، وهو .

٢. ألفاظ الإشارة، مثل: هذا، وتلك، وهؤلاء . .

٣. الموصولات، مثل: الذي، والتي، والذين .

٤. العدد، مثل: ثلاثة، وأربعة .

ج- الفعل .

د- الأداة، وهذا القسم يتضمن ما بقي من ألفاظ اللغة، ومنها ما يسمى عند النحاة بالحروف، سواء أكانت للجر كما يقولون، أم للنفي، أم للاستفهام، أم للتعجب، ومنها ما يسمى بالظروف: زمانية كانت أو مكانية، مثل: فوق، وتحت، وقبل، وبعد، ونحو ذلك(١) .

وقد علق الدكتور/ على أبو المكارم على تقسيم الدكتور/ إبراهيم أنيس للكلمة بأن هذا التقسيم يتضمن نقطتين مهمتين:

الأولى- أنه عد الضمائر قسما قائما بذاته مع أن القدماء أدرجوها تحت الأسماء، لما بينهما من خصائص لغوية مشتركة .

الثانية- أنه نقل الظروف من نطاق الاسمية إلى حيز الأدوات مع بقية الحروف، ثم يقول: « وإذا كان من الممكن قبول الأولى بدعوى أن

---

(١) من أسرار اللغة ، د/ إبراهيم أنيس ص٨١، وما بعدها .

لم يـضمن في جوهره غير التماس بعض السمات المشتركة في إطار ما يعرف بالأسماء عند النحاة، فإن في الثانيـة نظـرا؛ لوجـود فوارق أسـلوبية لا سـبيل إلـى تجاهلهـا بـين الظـروف، وبقيـة الأدوات »[1] .

أما الدكتور/ تمام حسان- فقد أعاد النظر أيضا في تقسيم القـدماء للكلمة تقسيما ثلاثيا، بعد أن استعرض صنيعهم في إبراز القيم الخلافية بين الاسم والفعل والحرف، حيث جعلوا لكل نوع علامات تميزه عـن قسيميه، كما أنهم فرقوا أحيانا بين أقسام الكلم تفريقا من حيث المبنـى، وفرقوا أحيانا أخرى بين أقسامه تفريقا من حيث المعنى، وانتهى مـن ذلك إلى « أن التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط لـيس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسـام الكلم، فأمثل الطرق أن يتم التفريق علـى أسـاس مـن الاعتبـارين مجتمعين، فيبنى على طائفة من المباني ومعها(جنبا إلى جنـب، فـلا تنفك عنها) طائفة أخرى من المعاني على نحو ما نرى فيما يلي:

أ- المباني: الصورة الإعرابيـة، والرتبـة، والصـيغة، والجـدول، والإلصاق، والتضام، والرسم الإملائي .

ب- المعاني: التسمية، والحـدث، والـزمن، والتعليـق، والمعنـى الجملي »[2] .

---

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربي ١/ ١٩١ ، ١٩٢ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص٨٧ ، ٨٨ .

وعلى هذين الاعتبارين، وهما: المبنى، والمعنى للصيغة- بنى الدكتور/ تمام حسان تقسيمه للكلمة، فلم يقتصر على التقسيم الثلاثي- كما هو عند النحاة، بل وجد ذلك في حاجة إلى إعادة نظر، ومن ثم رأى أن الصفة، والضمير، والخوالف، والظرف- جديرة بأن يمثل كل منها قسما مستقلا من أقسام الكلمة، فالصفة تختلف عن الأسماء مبنى ومعنى، فليست منها كما ذكر النحاة، كما أنها ليست من الأفعال، كذلك الضمير، فإنه ليس من الأسماء، وقد أدرج تحته ضمائر الأشخاص، وأسماء الإشارات، والموصولات، وكذلك الخوالف فإنها تختلف مبنى ومعنى عن الأسماء، والأفعال، والصفات، والضمائر، وتشمل عنده الإخالة- وهى اسم الفعل، والصوت- وصيغ المدح والذم والتعجب، وربما ألحق بها- على المستوى النحوي لا الصرفي- أساليب أخرى: كالندبة، والاستغاثة من النداء، وكذلك الظروف، فإنها تمثل قسما خاصا، لاختلافها من حيث المبنى والمعنى عن بقية أقسام الكلمة .

على أنه يتوسع في فهم الأدوات فيرى أن من الحروف أدوات أصلية، وأن منها أدوات محولة: كالظروف التي تتصدر جملة الشرط أو الاستفهام، وكالأسماء النكرات التي تستعمل لإبهامها استعمال الحرف، وكالنواسخ الآتية على صور الأفعال، ولكنها تستخدم لنقصها استخدام الحروف(١) .

وبذلك يكون الدكتور/ تمام حسان قد قسم الكلمة سبعة أقسام، وهى: الاسم، والفعل، والأداة، والصفة، والضمير، والخوالف،

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص٨٨ ، ٨٩ .

والظرف، وزاد الدكتور فاضل الساقي- أحد تلاميذ الدكتور تمام حسان ثامنا، وهو المصدر[1] .

وإذا تأملنا أسس التقسيم عند كل من الدكتور/ إبراهيم أنيس، والدكتور/ تمام حسان- فإننا نجدها متقاربة، حيث بنى كل منهما تقسيمه على أساس الفروق الصيغية والوظيفية والمعنوية، ولذلك اتفقا في بعض النتائج، ومنها: اتفاقهما في إدراج ضمائر الأشخاص وأسماء الإشارة وأسماء الموصول تحت الضمير، واتفاقهما في أن بعض الظروف يعد من الأدوات مع اختلاف في التفصيل .

أما الدكتور/ على أبو المكارم فقد ناقش القضية، واستعرض موقف النحاة منها بدءا من سيبويه، وعرض للتقسيم عند الدكتور/ إبراهيم أنيس، والدكتور/ تمام حسان، ولكنه انتهى إلى تقسيم رباعي للكلمة بناه على ما قرره النحاة من وجود علامات للأسماء، وعلامات للأفعال، وعلامات للحروف، فقال: « إذا أخذنا بالعلامات فلن ننتهي إلى ما انتهى إليه النحويون من أقسام ثلاثة فحسب، بل سوف نضطر إلى الاعتراف بوجود نوع رابع من الكلمات؛ ذلك أنه إذا كان الاسم يتميز بعلامات محددة، والفعل يتميز أيضا بعلامات محددة، فإن ما عداهما- وهو الذي أطلق عليه النحويون مصطلح (الحرف)- يتضمن بالضرورة نمطين مختلفين من الكلمات التي لا تقبل باطراد علامات الأسماء والأفعال: النمط الأول- ما اصطلح عليه عند جمهور النحويين

---

(١) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ص٢١٥- ٢١٩ ، البيان في روائع القرآن، د/ تمام حسان ١/ ٥٢ .

باسم الفعل، والنمط الثاني- ما اصطلح عليه بالحرف، فإن كلا منهما لا يقبل باطراد أي علامة من علامات الأسماء والأفعال.

ولكن هذين النمطين يختلفان أيضا بحيث يعد جمعهما معا في إطار واحد نوعا من إهمال الفروق الواجبة الرعاية، فإن اسم الفعل- الذي نؤثر أن نستخدم معه مصطلح (الخالفة)- يختلف عن الحرف في أن الأول يمكن أن يستخدم عنصرا أساسيا في الإسناد، وأما الثاني فإنه لا يمكن أن يكون عنصرا إسناديا، وهكذا يجب أن ننتهي إلى القول بوجود أنواع أربعة من الكلمات هى:

١. الاسم، وهو كلمة تقبل باطراد علامة من مجموعة محددة من العلامات هى التي تميز الأسماء .

٢. الفعل وهو كلمة تقبل باطراد علامة من مجموعة محددة من العلامات هى التي تميز الأفعال .

٣. الخالفة، وهى كلمة لا تقبل باطراد علامات الأسماء والأفعال، ولكنها تصلح لاستخدامها عنصرا إسناديا أساسيا في الجملة .

٤. الحرف، وهو كلمة لا تقبل علامات الأسماء والأفعال، ولا تستخدم عنصرا إسناديا أساسيا في الجملة »[١] .

وبذلك يكون الدكتور/ على أبو المكارم موافقا أبا جعفر أحمد بن صابر الأندلسي- وهو من نحاة القرن السابع تتلمذ عليه أبو جعفر

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربي ١/ ٢١٥ ، ٢١٦ .

أحمد بن إبراهيم الوزير أستاذ أبي حيان الأندلسي[١]، وقد ذكرنا سابقا أنه زاد قسما رابعا على تقسيم النحاة، وهو الخالفة، يعني: اسم الفعل[٢] .

والحق أن الذين جعلوا الصفة، والضمير، والخالفة، والظرف- أقساما مستقلة، وليست مندرجة تحت الاسم- كما ذكر النحاة- مراعين ما بين هذه الصيغ، وبين الاسم من فروق لفظية ومعنوية ووظيفية- محقون فيما ذهبوا إليه، وهذه الفروق التي لاحظوها لم تغب في الحقيقة عن ملاحظة النحاة القدماء، بل أدركوا ما بين الاسم، والصفة من فروق، ومن ذلك عدهم صيغة الاسم أخف من صيغة الصفة، وذلك لأن الصفة ثقلت بالاشتقاق، وبالحاجة إلى الموصوف، وتتحمل الضمير[٣] .

وقد استعمل ابن يعيش مصطلح الاسم في مقابل الصفة، وفرق بينهما، كما استعمل مصطلح (الاسم الصفة)، و(الاسم غير الصفة)، ويعني بالأول الصفة التي استعملت استعمال الأسماء، قال: « وكلاهما- يعني اسم العين، واسم المعنى- ينقسم إلى اسم هو صفة، وغير صفة، فالاسم غير الصفة ما كان جنسا غير مأخوذ من الفعل، نحو (رجل، وفرس، وعِلْم، وجهل)، والصفة ما كان مأخوذا من الفعل،

---

(١) بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٣١١ .
(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/ ٣ ،وحاشية الصبان على الأشموني ١/ ٢٣ .
(٣) الأشباه والنظائر ١/ ١٢٢ .

نحو: اسم الفاعل، واسم المفعول: كضارب، ومضروب، وما أشـــبههما من الصفات الفعلية »[1] .

ومما جعل المحدثين يعدون الظرف قسما مستقلا من أقسام الكلمة أن النحاة استعملوا كلا من المصطلحين في مقابل الآخر، حيث ذكر السيوطي الظرف في مقابل الاسم في سياق حديثه عن الاتساع في اللغة بالحذف، وإقامة غير المحذوف مقامه، وضرب لذلك مثلا: إقامة المضاف إليه مقام المضاف في نحو قوله تعالى:﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾[2]، أي: أهل القرية، وإقامة الظرف مقام الاسم في نحو: (صِيد عليه يومان)، والمعنى: (صيد عليه الوحش في يومين)، و(وُلِد له ستون عاما)، أي: (وُلِد له الولد لستين)، وقوله تعالى:﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[3]، و(نهاره صائم، وليله قائم)، أي: (مكر في الليل) و(صائم في النهار)[4] .

وعلى نحو ما استعمل النحاة مصطلح (الصفة)، ومصطلح (الظرف) في مقابل مصطلح (الاسم) استعملوا أيضا مصطلح (الضمير)، ومصطلح (أسماء الأفعال والأصوات)، وقد أفردوا لهما مباحث عالجوا فيها خصائص هذه الصيغ، وكيفية استعمالها في

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٦ .
(٢) يوسف: ٨٢ .
(٣) سبأ: ٣٣ .
(٤) راجع الأصول في النحو لابن السراج ٢/ ٢٦٥ ، والأشـــباه والنظـــائر ١/ ٢٩ .

التراكيب المختلفة، مما يدل على أنهما يفارقان الاسم والصفة والظرف من بعض الوجوه .

وعلى الرغم من تفرقة النحاة بين هذه الصيغ من حيث المبنى والمعنى والاستعمال- فإنهم أدرجوها جميعا تحت الاسم، ولم يجعلوها أقساما مستقلة، وذلك لما بينها وبين الاسم من سمات مشتركة ، وقبولها جميعا لعلامات الأسماء، أما ما لاحظوه بينها من فروق وخصائص، فذلك أمر لا بد منه للصيغة، ولذلك لا ينبغي أن نعيب عليهم إدراج هذه الصيغ تحت (الاسم)، وإن اتسمت كل صيغة بخصائص مبنوية ومعنوية ووظيفية؛ لأن خصائص الاسمية قاسم مشترك بينها في مقابل الأفعال، والحروف، أما خروج الصيغة عن معناها الأصلي إلى معنى آخر، أو عن وظيفتها الأصلية- فذلك أمر شائع في اللغة، وباب واسع من أبوابها، ولعل ما حدا بالدكتور: تمام حسان إلى هذا التقسيم السباعي للكلمة على نحو ما وضحنا- ما وجده من تبادل في الاستعمال والمعنى بين هذه الصيغ: كاستعمال الاسم مكان الصفة، واستعمال الصفة مكان الاسم، واستعمال الاسم مكان الظرف، واستعمال الظرف مكان الاسم، إلى غير ذلك من مظاهر النقل التي سنتناولها بالتفصيل- إن شاء الله تعالى، فأراد أن يجعل كل صيغة من هذه الصيغ التي تتفرع في الحقيقة عن الاسم قسما مستقلا بذاته حتى يتسنى له إبراز فكرة هذا النقل أو هذا التبادل بين الصيغ .

على أنه كان من الممكن أن يعتمد تقسيم النحاة، وأن يجعل هذه الصيغ متفرعة عن الاسمية، ولكن كل صيغة اتخذت لها مسلكا خاصا

في الاستعمال والمعنى، ولا مانع حينئذ من معالجة هذا النقل من صيغة إلى أخرى في نطاق الاسمية .

ومهما يكن من أمر فليس هناك خلاف بين القدماء والمحدثين في استقلالية كل قسم من أقسام الكلمة عن القسم الآخر في أصل الوضع، كما أنهم متفقون أيضا في وجود سمات وخصائص لكل صيغة تتفرع عن الاسم، أو الفعل، أو الحرف .

الفصـل الأول

نقل الاسم

حينما يستخدم النحاة القدماء مصطلح الاسم، فإنهم يستعملونه مقابلا للفعل والحرف، وذلك في معرض حديثهم عن تقسيم الكلمة، وحينئذ يدرجون تحته ما سوى الفعل والحرف، فيشمل الاسم الجامد، والمشتق، والضمير، والظرف، واسم الفعل، ولكنهم قد يستعملون مصطلح الاسم في مقابل الوصف، أو الظرف، أو المصدر، وغيرها، وحينئذ يقصدون به الاسم العام الذي لم يضف إلى اسميته ما يجعله نوعا خاصا من الأسماء، كالوصفية والظرفية، وهذا ما دعا بعض المحدثين إلى عد ما سوى الاسم العام: كالضمير والظرف والوصف واسم الفعل والمصدر أقساما مستقلة للكلمة .

وقد عرف سيبويه الاسم الذي يقابل الفعل والحرف بأنه: كرجل وفرس وحائط[(١)]، فهذا تعريف بالمثال، وكأنه أشار إلى المسمى بأنه إنسان أو حيوان أو جماد .

وعرفه المبرد بأنه ما كان واقعا على معنى، نحو: رجل وفرس وزيد وعمرو، وما أشبه ذلك[(٢)]، ولعله يريد بوقوعه على معنى أنه يخالف الفعل؛ لأنه واقع على حدث، ويخالف الحرف أيضا؛ لأنه ليس واقعا على معنى أو حدث، ولكن هذين التعريفين قاصران عن الوفاء

---

(١) الكتاب ١/ ١٢ .
(٢) المقتضب ١/ ١٤١ .

بتحديد مفهوم الاسم، ولذلك استدرك السيرافي هذا النقص، وعرفه بأنه كل شئ دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل، من مضي أو غيره، ثم قال : « فهذا الحد الذي لا يخرج منه اسم ألبتة، ولا يدخل فيه غير اسم »[١]، وقيد الزمن بالمحصل لكي يدخل المصادر في مفهوم الاسم؛ لأن المصادر تدل على زمن مبهم، أما الذي يدل على زمن محصل، أي: معين، فهو الفعل .

غير أن الزجاجي لا يرتضي مثل هذه التعريفات للاسم، ويرى أنها خارجة عن مقاييس النحو، وأوضاعه؛ إذ هى من حدود المناطقة، ويرى أن الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا، أو مفعولا، أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به، ثم يقول: « هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم ألبتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم »[٢].

وهذا التعريف- وإن أراد به صاحبه تصوير الواقع اللغوي- لا يستوعب جميع وظائف الاسم، إذ لا يشغل الاسم وظيفة الفاعل، أو المفعول به، وما يكون في حيزهما: كالظرف والحال والتمييز فقط، بل يشغل وظائف أخرى: كالمبتدأ والخبر ونائب الفاعل، بل من هذه الوظائف ما لا يشغله إلا الاسم، وهو المبتدأ، ولو قال: ما صلح أن يكون مسندا إليه ومسندا- لكان أدق .

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٥٣ .
(٢) الإيضاح في علل النحو ص٤٨ .

وقد عرفه الزمخشري بأنه ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران، ولا شك أنه يخرج بتجريد دلالته عن الاقتران- الفعل؛ لأن معناه مقترن بزمن، ويرد على هذا الحد المصادر وسائر الأحداث؛ لأنها تدل على معنى وزمان، وذلك أن أكثر النحويين يضيف إلى ذلك الزمان المحَصَّل؛ لأن زمن المصادر مبهم(١) .

وإذا نظرنا في هذه التعريفات كلها، وما أشبهها مما تناقلته كتب النحو، فإننا نجدها تلتقي عند نقطة محددة تعزل مفهوم الاسم عن قسيميه: الفعل والحرف، وهذه النقطة تتمثل في دلالة الاسم على معنى في نفسه دون أن يقترن بدلالة على زمن معين، وهذا يشمل طوائف مختلفة من الكلمات، وقد حصروها في قسمين: **اسم عين**- وهو ما كان شخصا يدركه البصر: كرجل، وفرس، ونحوهما من المرئيات، **واسم معنى**- وهو عبارة عن المصادر: كالعِلْم، والقدرة، مصدري: (عَلم)، و(قَدَر)، وذلك مما يدرك بالعقل دون حاسة البصر(٢) .

وقد أدرج الدكتور/ إبراهيم أنيس تحت الاسم ثلاثة أنواع، وهى: **الاسم العام**، ويعني به الاسم الكلى، نحو: شجرة، وكتاب، وإنسان، ومدينة، **والعَلَم** نحو: أحمد، وحاتم، **والصفة** نحو: كبير، وأحمر(٣) .

وقد مر بنا أنه قسم الكلمة تقسيما رباعيا، وهو: الاسم والضمير والفعل والأداة، وعلى الرغم من أنه لم يجعل المصدر، أو اسم المعنى

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٢ ، ٢٣ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٦ .
(٣) من أسرار اللغة ص٢٨٢ ، وما بعدها .

قسما مستقلا من أقسام الكلمة- فإنه لم يدرجه تحت الاسم؛ لأن ما ذكره من أنواع الاسم الثلاثة يعد من قبيل اسم الذات، وبذلك يكون قد أهمل أحد نوعي الاسم اللذين أشرنا إليهما من قبل، وهما: اسم العين، واسم المعنى .

أما الدكتور/ تمام حسان- فقد جعل الاسم الذي هو قسيم الفعل والأداة والصفة والضمير والخالفة والظرف- يشتمل على خمسة أقسام:

أ- الاسم المعين، ويعني به الأعلام والأجسام والأعراض، ومنه ما يطلق عليه النحاة (اسم الجثة) .

ب- اسم الحدث، وهو يصدق على المصدر واسم المصدر واسم المرة واسم الهيئة .

ج- اسم الجنس، ويدخل تحته أيضا اسم الجنس الجمعي: كعَرَب، وتُرك، واسم الجمع: كإبل، ونساء .

د- الميميات، ويعنى بها أسماء الزمان والمكان والآلة المشتقات، وليس منها المصدر الميمي؛ لأنه يتفق مع المصدر العام في دلالته .

ه- الاسم المبهم، ويقصد به طائفة من الأسماء التي لا تدل على معنى معين إذ تدخل عادة على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد، ونحوها، وتحتاج عند إرادة مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز، أو غير ذلك من طرق التضام، فمعناها معجمي لا وظيفي، ولكن مسماها غير

معين، وذلك مثل: فوق، وتحت، وقبل، وبعد، وأمام، ووراء، وحين، ووقت، وأوان...إلخ[1] .

ولنا على تقسيم الدكتور/ تمام حسان للاسم عدة ملاحظات:

الأولى- أنه ذكر الأعراض تحت الاسم المعين، ولم يمثل لها، فإن كان يريد بها ما يوصف به الجسم من الطول والعرض والقصر واللون والصغر والكبر- فإن ذلك كله من قبيل الصفات، لا من قبيل الأسماء المعينة .

الثانية- أنه ذكر تحت اسم الجنس- اسم الجنس الجمعي نحو: عرب وتُرك، واسم الجمع نحو: إبل، ونساء، مع أن هذا القسم يمكن إدراجه تحت الاسم المعين، أو اسم الذات؛ لأن اسم الجنس يشمل اسم الجنس الإفرادي، واسم الجنس الجمعي، فالأول مثل: إنسان، والثاني مثل: شجر، وهو ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء، لا بالياء فقط كما مثل[2] .

الثالثة- أنه أدرج تحت الاسم ظروف المكان المبهمة وهى: أسماء الجهات: فوق، وتحت، وأمام، ووراء، وقبل، وبعد، وذكر أن دلالتها على المكان دلالة معجمية وليست وظيفية، مع أن هذه الألفاظ لا تستعمل إلا في الظرفية، وإن جرها بـــ (من) خاصة لا يخرجها عن الظرفية، فلم نرها تشغل وظيفة أخرى في التركيب غير الظرفية، فدلالتها على الظرف معجمية ووظيفية، وما ذكره من أن هذه الأسماء

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص٩٠ ، ٩١ .
(٢) راجع شرح الأشموني على الألفية ١/ ٢٥ ، ٢٦

ذات دلالة معجمية فقط، بمعنى أنها تستعمل في الظرفية وغيرها، إنما ينطبق على نحو: يوم، وحين، ووقت، وأوان، فهذه الألفاظ تدل على الزمن بصيغتها، وقد تستعمل في معنى الظرفية، وفي غيرها من الوظائف النحوية المختلفة .

الرابعة- أنه ذكر المصادر بأنواعها من قبيل الاسم، مع أن بعض الدارسين من تلاميذه قد جعلها قسما مستقلا من أقسام الكلمة[١] .

وأما الدكتور/ على أبو المكارم- فنفهم من تقسيمه الرباعي للكلمة- وهو الاسم والفعل والحرف والخالفة- أنه يدرج تحت الاسم ما عدا الفعل والحرف والخالفة مما يقبل علامات الاسم، وبذلك يندرج تحت الاسم ما عده الدكتور/ تمام حسان أقساما مستقلة من أقسام الكلمة، وهى: الضمائر والصفات والظروف، ولا يحول ما بين هذه الصيغ من قيم خلافية في الصيغة أو المعنى أو الوظيفة دون إدراجها تحت الاسم، يقول الدكتور/ على أبو المكارم: « من الممكن أن تجد في إطار هذه الأنواع الأربعة بعض المجموعات التي تتميز بقدر من الخصائص المشتركة التي تربط بينها، ومن ثم تميزها عن غيرها، وبذلك تصبح هذه المجموعات بالضرورة وحدات تقسيم صغرى فى نطاق النوع الذي يضمها كلها .

إن من الممكن مثلا أن تجد في الاسم من حيث البنية اللفظية مجموعتين: مجموعة الأسماء الجامدة، ومجموعة الأسماء المشتقة، كما

---

(١)راجع أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة للدكتور فاضل الساقي ص٢١٥- ٢١٩، والبيان في روائع القرآن ١/ ٥٢ .

أنه من الممكن أيضا أن تجد فيه من حيث الدلالة المجموعات الثلاث الآتية: مجموعة الأعلام، ومجموعة الأسماء الظاهرة، ومجموعة الأسماء المبهمة »[1] .

وبذلك يكون الدكتور/ على أبو المكارم قد صنف الأسماء تصنيفين: تصنيفا بحسب اللفظ، وتصنيفا بحسب الدلالة، وهذان التصنيفان يستوعبان جميع الأسماء بأنواعها .

ونحن نميل إلى هذا التصنيف؛ لأن تشتيت أنواع الاسم وجعلها أقساما مستقلة للكلمة قد يؤدي إلى الخلط بين خصائص الصيغ، والتعارض بين تقسيم وآخر، فما رآه الدكتور/ تمام حسان من مظاهر اختلاف بين بعض الصيغ التي تنتمي إلى الاسم مما جعله يعدها أقساما مستقلة، كالضمائر والصفات والظروف- أمر لا بد أن نتوقعه موجودا بين الصيغ والتراكيب في اللغة، فهذه القيم الخلافية لا تخرج الصيغة عن اسميتها، وإن كان الدكتور/ تمام حسان قد أتى بهذا التقسيم السباعي تبريرا لحديثه عن تعدد المعنى الوظيفي للصيغة، ونقلها من معنى إلى معنى آخر- فإن ذلك ممكن بين الصيغ التي تنتمي إلى قسم معين من أقسام الكلمة، ولكن بينها قيم خلافية تجعلها جديرة بان نعاملها في التركيب معاملة خاصة، وعليه فإن الاسم الجامد قد يستعمل استعمال الاسم المشتق، مع أنهما ينتميان إلى الاسم، وذلك لأن الاسم الجامد له خصائصه ووظائفه التي تختلف عن خصائص المشتقات ووظائفها .

---

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربي ١/ ٢١٦ ، ٢١٧ .

وفيما يلي نتتبع بعض السياقات التي تضمنت نقل الاسم إلى استعمال آخر .

١.نقل الاسم إلى الوصفية:

والمراد من نقل الاسم إلى الوصفية أنه يشغل في التركيب وظيفة الوصف، بأن يقع خبرا عن المبتدأ أو ما في معناه، أو حالا، أو نعتا؛ لأن هذه الوظائف النحوية لا يشغلها إلا الوصف، فإذا شغلها الاسم الجامد اكتسب الوصفية .

وقد أثار ابن جني قضية نقل الاسم إلى الوصف عند تعليقه على بيت امرئ القيس:

وقد أغتدي والطيرُ في وُكُناتِها بمُنْجَرِدٍ قيدِ الأوابدِ هيكلِ[1]

فذكر أن الأصل: (تقييد الأوابد)، فحذف زائدتيه، ثم قال: « وإن شئت قلت: وصف بالجوهر لما فيه من معنى الفعل، نحو قوله[2]:

فلولا اللهُ والمُهْرُ المُفَدَّى لَأُبْتَ وأنت غربالُ الإهابِ

فوضع (الغربال) موضع (مُخَرَّق »[3]، يريد أن الاسم الجامد في بيت امرئ القيس- وهو (قيد)- قد وصف به على إرادة المشتق، أي: (مُقَيِّد الأوابد)، كما أنه أخبر به في قول الشاعر- وهو (غربال)- على إرادة المشتق أيضا، أي: (مخرَّق الإهابِ) .

---

(١) من معلقته- شرح المعلقات السبع للزوزني ص٣٣ .

(٢) هو المنذر بن حسان – الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ٢٤/ ٣٤ ، ولسان العرب ٥/ ٣٧٩٢ .

(٣) الخصائص ٢/ ١٤٧ .

ومما يؤيد اكتساب الاسم الجامد معنى الوصفية حينما يقع خبرا عن المبتدأ، أو ما في معناه- ما ذهب إليه الكوفيون من أن الخبر المفرد الجامد يتحمل ضميرا عائدا على المبتدأ بخلاف البصريين، غير أنهم يؤولون الجامد بالمشتق في نحو قولهم: (زيد أسد)، و(عمرو تميمي)، أي: (شجاع)، و(منتسب إلى تميم)[1] .

وقد وضح الدكتور تمام حسان ظاهرة نقل الاسم إلى الوصفية، وطبقها على القرآن الكريم، فقال: « نرى من الممكن إما عن طريق النقل، وإما عن طريق التشبيه البليغ أن الاسم ينقل إلى الوصفية فيتحمل الضمير كما يتحمله الوصف وذلك حين نقول: (زيد رجل) و(زيد رأسُ القبيلة أو عمادُ قومه)، وقد قبل النحاة ذلك بطريق التأويل بالوصف، فقالوا: أي متصف بالرجولة، وقالوا أيضا أي: شبيه بالرأس أو بالعماد، ولو قرر النحاة في مثل ذلك أنه نقل للاسم إلى الوصفية ما احتاجوا إلى تأويل ومن قبيل نقل الاسم إلى الوصفية في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَاْ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِي ﴾[2] ، ومثله أيضا قول أخوة يوسف: ﴿ وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ ﴾[3]، وقول لوط لقومه: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي ﴾ [4] »[5] .

---

(١) شرح الأشموني على الألفية ١/ ١٩٨ .
(٢) يوسف: ٩٠ .
(٣) يوسف: ٨ .
(٤) هود: ٧٨ .
(٥) البيان في روائع القرآن ١/ ٥٣ .

ومن نقل الاسم إلى الوصفية استعماله حالا، وذلك إذا أمكن تأويله بمشتق بلا تكلف، أي كانت الوصفية فيه ظاهرة، نحو قولهم: (بِعْه البُرَّ مُدًّا بكذا)، أي: مسعرا، و(بعه يدا بيد)، أي: مقابضة، و(كرَّ زيد أسدا أي كأسد)، أي: مشبها لأسد، و(ادخلوا رجلا رجلا)، أي: مرتبين[1] .

كذلك يقوم الاسم الجامد مقام المشتق إذا نعت به؛ لأنه في معنى الوصفية، فيقال: (مررت بزيد ذي المال، وبزيد ذو قام، وبزيد القرشي)، أي: (صاحب المال، والقائم، والمنسوب إلى قريش)[2] .

ولعلنا نلاحظ أن نقل الاسم الجامد إلى الوصفية يعد نقلا دلاليا ووظيفيا في آن واحد؛ لأن اكتساب الاسم الجامد معنى المشتق أو الوصف جاء نتيجة شغله وظيفته، فهو نقل وظيفي استلزم نقلا دلاليا .

٢.نقل الاسم إلى الظرفية:

ونعني بنقل الاسم إلى الظرفية أن يشغل وظيفة الظرف في التركيب، وحينئذ يأخذ حكمه الإعرابي، وهو النصب، وذلك بعد أن كان هذا الاسم صالحا لشغل أية وظيفة من الوظائف النحوية في التركيب، ولا فرق في ذلك بين الأسماء الجامدة العامة، والأسماء التي تطلق على جزء من الزمان، أو على المكان، وهى ما يطلقون عليها الظروف المتصرفة التي تشغل وظيفة الظرفية وغيرها، وهى مثل: ساعة، ويوم، وحين، ولحظة، ووقت، وشهر، وحول، وصباح، ومساء، ومكان، وعام، وسنة، فهذه الألفاظ- وإن دلت بمفرداتها على الزمان أو

---

(١) شرح الأشموني ٢/ ١٧٠، ١٧١ .
(٢) السابق ٣/ ٦٢ .

المكان- فإنها تشغل وظائف مختلفة في الجملة، كالمبتدأ والخبر والفاعل أو نائبه أو المفعول به، وغيرها، وهذا هو الأصل في استعمالها، ولكنها قد تنقل إلى الظرفية، فتتضمن معنى (في)، ويعد هذا النقل وظيفيا لا دلاليا؛ لأن هذه الألفاظ قبل أن تنقل إلا وظيفة الظرفية تدل بوضعها اللغوي على الزمان أو المكان، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾ [١]، وكذلك ما كان دالا على الزمان أو المكان باشتاقه كأسماء الزمان والمكان[٢]، نحو: مَذْهَب، ومَجْلِس، ومَضْرِب، ومُنطلَق، ومُلتقَى، ومُستخرَج، فهذه الصيغ المشتقة من المصادر على (مَفْعَل)- بفتح العين، أو (مَفْعِل)- بكسرها، إن كان من الثلاثي، أو على زنة المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة، وفتح ما قبل الآخر- إن كانت من غير الثلاثي- تدل على الزمان أو المكان بصيغتها، غير أنهم اشترطوا لشغلها وظيفة الظرفية في الجملة أن تتحد مع عاملها في المادة اللغوية، نحو: (ذهبت مذهبَ زيد)، و(رميت مَرمَى عمرو)، لا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل، ولا بين المفرد والجمع، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَـٰعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾[٣] ، فـ(مذهب)، و(مرمى)، و(مقاعد) منصوبة على الظرفية[٤] .

---

(١) البقرة: ٨٠ .

(٢) البيان في روائع القرآن ١/ ٥٤ .

(٣) الجن: ٩ .

(٤) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ١/ ٣٤١ .

وإذا كانت أسماء الزمان أو المكان متصرفة تنقل من دلالتها على الزمان أو المكان بصيغتها إلى دلالتها على الزمان أو المكان بوظيفتها في الجملة- فإن ما يضاف إليها من الأسماء العامة قد ينقل نقلها، فيأخذ حكمها الوظيفي والدلالي، مثل: (كل- بعض- جميع- نصف)، ونحوها مثل: (مشيت جميعَ اليومِ وجميعَ البريدِ)، أو(كلَّ اليومِ وكلَّ البريدِ)، أو (نصفَ اليومِ ونصفَ البريدِ)، أو (بعضَ اليومِ وبعضَ البريدِ) .

كذلك أسماء الأعداد فإنها تنقل إلى معنى الظرفية إذا أضيفت إلى اسم الزمان أو المكان، كما في قوله تعالى: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾[١] ، أو ميزت به نحو: (سرت عشرين يوما ثلاثين بريدا)[٢] .

وقد ذهبوا إلى أبعد من هذا حيث أجازوا نيابة اسم العين عن الظرف، وذلك عندما يحذف المصدر الذي كان الزمان مضافا إليه، فينوب ما كان هذا المصدر مضافا إليه من اسم عين عن الظرف، نحو: (لا أكلمه القارظَيْن)[٣] ، و(لا آتيه الفرقَدَيْن)، والأصل: (مدةَ غيبة القارظين)، و(مدةَ بقاء الفرقدين)[٤] .

---

(١) الحاقة: ٧ .

(٢) شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢/ ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٣) هما رجلان خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا فصارا مثلا .

(٤) شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢/ ١٣٣ .

ونخلص من هذا إلى أن الاسم إذا دل على الزمان أو المكان بلفظه أو صيغته- كان نقله إلى الظرفية نقلا وظيفيا، لا دلاليا؛ لأن دلالته على الزمان أو المكان موجودة في أصل وضعه اللغوي، أما إذا كان الاسم جامدا، أو عددا، أو اسم عين كان نقله إلى الظرفية وظيفيا ودلاليا، لأن دلالته على الظرفية مكتسبة من الاستعمال، وليست موجودة في أصل وضعه .

٣.نقل الاسم إلى العَلَمية:

وقد ينقل اسم الجنس الذي يدل على حقيقة عامة إلى العلمية، كأن يسمى رجل (أسدا)، أو (ثورا)، أو (حجرا)، فهى في الأصل أسماء أجناس؛ لأنها بإزاء حقيقة شاملة، وإنما نقلت إلى العلمية، فصارت لذلك تدل على مخصوص بعد أن كانت تدل على شائع[١] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٩ .

الفصل الثاني

نقل الوصف

والمراد بالوصف أو المشتق ما دل على حدث وصاحبه،وذلك اسم الفاعل: كضارب، وقائم، واسم المفعول: كمضروب، ومُهان، والصفة المشبهة: كصعب، وذَرِب، وأفعل التفضيل: كأقوى، وأكرم، ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور، وهي اصطلاح[1] .

وقد سبق أن ذكرنا أن الدكتور/ تمام حسان عدَّ الوصف قسما مستقلا من أقسام الكلمة، وليس من قبيل الاسم، كما ذكر ذلك النحاة. وذلك لما يتمتع به الوصف من خصائص وسمات لا تلحظ في الاسم، قال الدكتور تمام حسان بعد أن نقل تعريف الصفة من كتب النحو مفرقا بينها وبين مدلول الاسم: « أدركنا أن الصفة (والمقصود هنا صفة الفاعل أو المفعول، أو المبالغة، أو المشبهة، أو التفضيل) لا تدل على مسمى بها، وإنما تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث (أي: معنى المصدر)، وهي بهذا خارجة عن التعريف الذي ارتضاه النحاة للاسم حين قالوا: الاسم ما دل على مسمى»[2]، وعلى الرغم من هذه التفرقة بين الوصف والاسم، فإن النحاة عدوه من قبيل الاسم؛ لأنه يقبل علامات الأسماء، وعلى أي فإن الوصف أو المشتق قد ينقل إلى

---

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/ ٦٣ .

(٢) راجع اللغة العربية معناها ومبناها ص٩٩ .

استعمال آخر ينسلخ فيه عن وصفيته، وفيما يلي نبين مظاهر نقل الوصف:

١- نقل الوصف إلى العَلَمية:

قد ينقل الوصف بأنواعه إلي العلمية، ويسمونه حينئذ العلم المنقول من الوصف، فينقل عن اسم الفاعل مثل: (مالك، حارث، حاتم، فاطمة، عائشة)، وعن اسم المفعول مثل: (مسعود، محمود، منصور، مُظَفَّر)، وعن الصفة المشبهة مثل: (خديج، خديجة، شيخ، عفيف، حسن، سهل)، وعن أفعل التفضيل مثل: (أحمد، أسعد، أشرف، أكرم)، وعن صيغ المبالغ مثل: (عباس، الضحاك، علام، بسَّام)[١]، «وما نقل عن الصفة وفيه اللام المعرفة، فإنها تقر فيه بعد النقل نحو: (الحارث، والعباس)، وما نقل منها مجردا من الألف واللام لم يجز دخولهما عليه بعد النقل نحو: (سعيد، ومكرم، وحاتم، ونائلة)، وما فيه الألف واللام بعد النقل فإشعار فيه بتبقية معنى الصفة، ولذلك يجري عليه أحكام الصفة »[٢]، وإذا نقلت (أل) المعرفة في الأصل مع الوصف إلى العلمية؛ فإنها تتجرد من دلالتها على التعريف، لأن الوصف حينئذ صار معرفة بالعلمية، فليس في حاجة إليها، ولذلك يعدها النحاة زائدة للمح الأصل، أي: ينتقل النظر من العلمية إلى الأصل[٣] .

---

(١) راجع الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/ ٨٨ ، ٨٩ ، وشرح الحدود النحوية للفاكهي ص١١٤ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٩ .

(٣) شرح الأشموني ١/ ١٨٤ .

٢- نقل الوصف إلى الظرفية:

وقد ينقل الوصف إلى الظرفية، وذلك إذا شغل وظيفة الظرف في الجملة، نحو: (جلست طويلا من الدهر وشرقيَّ المكان)[(١)] .

والنحاة يتعرضون لهذا في حديثهم عما ينوب عن ظروف الزمان أو المكان، فيدل دلالة الظرف، ويأخذ حكمه الإعرابي، ومن ذلك- الوصف إذا بُيِّن بزمان، أو مكان، أو أضيف إليهما .

٣- نقل الوصف إلى ملازم للنداء:

أثار النحاة قضية نقل الوصف إلى عدد من الصيغ لا تستعمل إلا في باب النداء، بعضها يستعمل في مقام المدح أو الذم، وبعضها لا يستعمل إلا في مقام الذم، فما يستعمل في مقامي المدح والذم- صيغة (مَفْعَلان)، قال ابن عصفور في معرض حديثه عن أسماء لازمت النداء: « وكل صفة معدولة على وزن (مَفْعَلان)، نحو: (مَكْرَمان، ومَلْأمان)، عدلا عن (كريم، ولئيم) »[(٢)] . وواضح من ذكره للصفة المعدولة، وهى: (كريم، لئيم) أن صيغة (مَفْعَلان)- وهى الصفة المعدول إليها- لا تستعمل إلا للمذكر، ومنها ما يعدل في باب النداء أيضا للدلالة صيغة المبالغة، نحو: (لؤمان) بمعنى كثير اللؤم والخبث، و(نَوْمان) بمعنى كثير النوم[(٣)]، وهاتان الصيغتان الأخيرتان لا

---

(١) شرح الأشموني ٢/ ١٣٣ .

(٢) المقرب ١/ ١٨٢ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٢/ ١٨٠ .

تستعملان إلا في مقام الذم بخلاف صيغة (مفعلان) فإنها تستعمل كما رأينا في مقامي المدح والذم .

ومن الصفات المعدولة أيضا في باب النداء خاصة- صيغة (فُعَل)- بضم الفاء وفتح العين، نحو: (غُدَر)، و(فُسَق)، وهذه الصيغة معدولة عن (فاعل)، أي عن (غادر، وفاسق)، وهي خاصة بسب المذكر[1]، ونظير ذلك (خُبَث) وهي معدولة عن (خبيث)، و(لُكَع)، وهي معدولة عن (ألكع)، كذلك صيغة (فَعَالِ)- بفتح الفاء، وكسر اللام، وهي معدولة عن (فاعلة) أو (فعيلة)، نحو: (فَساقِ، خَباثِ)، بمعنى: (يا فاسقة، يا خبيثة)، ولا تكون إلا لسب الأنثى، وهذه الصيغة لا تأتي إلا في النداء أيضا، ولذلك عدوا قول الحطيئة في هجاء امرأته:

أطوِّفُ ما أطوِّفُ ثم آوي إلى بيت قعيدته لَكاع[2]

ضرورة؛ لأنه استعمل صيغة (لكاع) خبرا، ولم يستعملها في باب النداء، على أن بعضهم خرجه على النداء، فقال التقدير: (قعيدته يقال لها: يا لكاع) .

وهذا النوع مبني على الكسر؛ لمضارعته (حَذامِ)، من جهة العدل والتأنيث والوزن[3]، وذهب ابن عصفور إلى قياسية هذه الصيغ الثلاث، وهي: (فَعالِ، فُعَل، مَفْعَلان)[4]، وهذا يقتضي أننا لا نقتصر

---

(١) المقرب ١/ ١٨٢ .

(٢) ديوانه ص١٣١ .

(٣) شرح التصريح ٢/ ١٨٠ ، والهمع ١/ ١٧٨ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٠٩ .

على ما سمعناه عن العرب، بل يجوز لنا أن نحول أي صفة إلى إحدى هذه الصيغ في باب النداء .

وهذا النوع من النقل يعد من قبيل النقل التحويلي، حيث نقلت الصفة من صيغة إلى صيغة بقصد استعمالها في أساليب خاصة، غير أن الصفة لم تفقد دلالتها بعد التحويل، بل تظل محتفظة بالوصفية، ولذلك لم ندرج هذا النوع من النقل تحت النقل التحويلي الذي سيأتي الحديث عنه إن شاء الله تعالى، لأن النقل التحويلي الذي سنتحدث عنه يستلزم نقلا دلاليا بحيث تكتسب الصيغة دلالة جديدة لم تكن تتضمنها قبل التحويل .

الفصل الثالث

نقل المصدر

رأينا فيما مضى أن الدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور تمام حسان قد أدرجا المصدر تحت الاسم، ولم يجعلاه قسما مستقلا من أقسام الكلمة في مقابل الاسم والفعل والحرف، وبذلك لم يخرجا عما درج عليه النحاة قديما وحديثا من عد المصدر نوعا من الأسماء، غير أن الدكتور فاضل الساقي، وهو أحد تلاميذ الدكتور تمام حسان – عده قسما ثامنا من أقسام الكلمة في رسالته للدكتوراة المقدمة إلى كلية دار العلوم بالقاهرة[1] ، إضافة إلى التقسيم السباعي الذي أتى به الدكتور تمام حسان، ويبدو أن الدكتور تمام حسان قد وافق تلميذه على هذه الإضافة، إذ كان مشرفا عليه، وقد أشاد بهذه الإضافة في كتابه: (البيان في روائع القرآن)، «فإذا صح أن كلمات اللغة تنقسم إلى فصائل تجمع بينها خصائص وسمات مشتركة– فإن المصدر ينتمي إلى فصيلة من الكلام تجمع بين خصائص الفعل والاسم، فعلى الرغم من أنه يسلك مسلك الأسماء في تنوينه وجره وقبوله (أل)، والإسناد إليه، نراه يدل على حدث كالفعل، ويتعدى بذاته إلى فاعل ومفعول به، كالضرب والقراءة، والابتعاد والإقدام، فهو اسم يدل حدث مجرد من الزمان والمكان، والفاعل، والعدد، والجنس، فالمصدر (رَكْض) لا يدل على

---

(١) راجع أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ص٢١٥ – ٢١٩، البيان في روائع القرآن للدكتور تمام حسان ١/ ٥٢ ، مع الهامش .

غير الحدث المعروف، لأنه لا يدل على زمن الركض، ولا مكانه، ولا فاعله، ولا عدد الراكضين، ولا على جنسه، أمذكر هو أم مؤنث »[١] .

وإذا كان المصدر يدل في أصل وضعه اللغوي على الحدث مجردا من الدلالة على زمن معين، ومجردا من الدلالة على الذات القائمة بالحدث- فإنه قد ينقل في الاستعمال عن هذا الأصل إلى الدلالة على الوصفية أو على الظرفية، أو على العلمية، وفيما يلي نفصل ذلك .

١- نقل المصدر إلى الوصفية:

ويتم نقل المصدر إلى الوصفية باستعماله استعمال الوصف، وإيقاعه موقع الوصف في الجملة، بأن يشغل وظيفة الخبر، أو وظيفة النعت، أو وظيفة الحال، والأصل في هذه الوظائف أن يشغلها المشتق، لا الجامد؛ لأن المصدر نوع من الجوامد، قال السيوطي: « ومن إعطاء العين حكم المصدر حتى وصفوه بالمصدر أو جرى خبرا عنه قوله تعالى: ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾[٢]، أي: مكذوب، وقوله تعالى: ﴿ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا ﴾[٣]، أي: غائرا، وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ

---

(١) المغني الجديد في علم الصرف، للدكتور محمد خير حلواني ص٢١٢ - ٢١٤ .

(٢) يوسف: ١٨ .

(٣) الملك: ٣٠ .

﴿ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗا ﴾[1]، أي: ساعيات، فـ(سعيا) مصدر وقع موقع الحال، كقولهم: قتلته صبرا، أي: مصبورا، والمعنى: محبوسا »[2] .

وموقع المصدر موقع الحال كثير في اللغة، ومن مجيئه في موضع الحال على مذهب سيبويه وجمهور البصريين قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ ﴾[3]، ﴿ وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًا ﴾[4]، ﴿ دَعَوۡتُهُمۡ جِهَارٗا ﴾[5]، وقالت العرب: لقيته فجأة ومفاجأة، وكفاحا ومكافحة وعيانا، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضا ومشيا وعدوا، وطلع بغتة، وأعطيته المال نقدا، وأخذت ذلك عنه سماعا وسمعا، ووردت الماء التقاطا[6] .

كذلك نعتوا بالمصدر كثيرا، قال ابن مالك:

ونعتـــوا بمصـــدر كثيـــرا فالتزموا الإفراد والتـذكيرا[7]

ولكنهم انقسموا في جواز النعت به، أو الإخبار به، أو وقوعه موقع الحال إلى مذاهب، فمنهم من يجيز ذلك على سبيل المبالغة،

---

(١) البقرة: ٢٦٠ .

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٣) البقرة: ٢٧٤ .

(٤) الأعراف: ٥٦ .

(٥) نوح: ٨ .

(٦) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢ / ٣٤٢ .

(٧) متن الألفية ص١٥٨ .

ومنهم من يجيزه على سبيل التوسع بحذف مضاف، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق، قال الأشموني: « وكان حق المصدر ألا ينعت به لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصدا للمبالغة أو توسعا بحذف مضاف، فالتزموا الإفراد والتذكير تنبيها على ذلك، فقالوا: رجل عدل ورضا وزور، وامرأة عدل ورضا وزور، ورجلان عدل ورضا وزور، وكذا في الجمع، أي: (هو نفس العدل أو ذو عدل)، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق، أي: (عادل، ومرضي، وزائر) »[١] .

وإذا كان النقل من استعمال إلى آخر يتيح للصيغة اكتساب دلالة جديدة تضاف إلى دلالتها الأصلية- فإن المصدر حينما يخبر به عن المبتدأ، أو ما أصله المبتدأ، أو ينعت به فإنه يكتسب دلالة الوصفية زائدة على دلالته الأصلية التي هي مجرد الحدث، وإنما يكتسب دلالة الوصف- وهى الدلالة على صاحب الحدث- من المخبر عنه، أو المنعوت، أو صاحب الحال، ومن ثم لا نلجأ إلى تقدير مضاف محذوف، أو إلى التأويل بمشتق، ولعل تفسير ذلك بالتوسع هو الأنسب في هذا المقام؛ لأن ظاهرة النقل ضرب من التوسع في اللغة، يقول الدكتور عادل هادي معلقا على ما ذكره سيبويه، ومن جاءوا بعده من وقوع المصدر حالا: « والحق أن وقوع المصدر حالا تعبير مجازي، أما الوصف فهو تعبير حقيقي، فإذا عبرت بالوصف فقد أردت معنى واحدا، فإذا قلت: (جاء زيد ماشيا) كان (ماشيا) حالا ليس غير، ولكنك إذا عبرت بالمصدر، اتسع المعنى وأصبت أكثر من قصد وغرض فقد

---

(١) شرح الأشموني على الألفية ٣/ ٦٤ .

تُكسِب معنى المصدرية والحالية معا، فإذا قلت: (جاء ركضا) فهذا يحتمل المفعولية المطلقة على تقدير محذوف، أي: يركض ركضا، أو أي تقدير آخر، كما يحتمل الحالية كذلك .

وهذا ضرب من ضروب البلاغة العربية، وأسلوب بياني رفيع من أساليبها، ونوع من أنواع التصرف في القول والتوسع في التعبير »[1] .

٢- نقل المصدر إلى الظرفية:

وقد ينقل المصدر إلى معنى الظرفية، وحينئذ يأخذ حكم الظرف الإعرابي- وهو النصب، ولكن لا يكتسب هذه الدلالة غالبا إلا بإضافته إلى ظرف زمان أو مكان، وقد عالج النحاة قضية نقل المصدر إلى الظرفية في سياق حديثهم عما ينوب عن الظرف، قال السيوطي: « قد ينوب عن الظرف مصدر إذا كان الظرف مضافا إليه- أي: إلى المصدر- فحذف، ولا بد من كونه معينا لوقت أو مقدار، وهو كثير في ظرف الزمان، نحو: (جئتك صلاةَ العصرِ)، أو (قدومَ الحاجِ)، و(انتظرتك حَلْبَ ناقةٍ)، وقليل في المكان، نحو: (جلست قربَ زيدٍ)، أي: (مكان قربه)، وقد يجعل المصدر ظرفا دون تقدير مضاف، كقولهم: (أحقا أنك ذاهب)، أي: (أفي حق) »[2] .

---

(١) التوسع في كتاب سيبويه ص٦٩ ، ٧٠ .

(٢) الهمع ١/ ٢٠٤ .

فقد تضمن (حقا)- وهو مصدر- معنى الظرفية، دون أن تقدر إضافة الظرف إليه، وعليه فإنه في موضع الخبر المقدم، ومبتدؤه المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

أحقـا أن جيرتنـا اسـتقلوا فنيتُنـا ونيـتُهم فريـقُ[١]

أي: أفي حق هذا الأمر .

وقد نقل العيني في إعراب المصدر المؤول وجهين:

أحدهما- أنه مبتدأ مؤخر، وخبره الظرف، أي: (أفي حق استقلال جيرتنا) .

والآخر- أنه فاعل بالظرف لاعتماده، أي: على الاستفهام، وقد رجح العيني هذا الوجه الثاني فقال:« وهو الأوجه »[٢] .

وقد استشعر النحاة الأصلية في (حقا)، وهي المصدرية، ولذلك جعله سيبويه وجمهور النحاة منصوبا على الظرف المجازي[٣]، وكأنهم يشيرون إلى نقله من هذا الأصل إلى الظرفية .

ونظير ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ وَأَدۡبَٰرَ ٱلسُّجُودِ ﴾[٤]، ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ وَإِدۡبَٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴾[٥]، فقد

---

(١) قاله العبدي، وهو المفضل النكري- كتاب سيبويه ٣/ ١٣٦ مع الهـامش ، ولسان العرب ٥/ ٣٣٩٨ ، وشرح الشواهد للعيني ١/ ٢٨٧ .
(٢) شرح الشواهد بذيل حاشية الصبان على الأشموني ١/ ٢٧٨ .
(٣) شرح الشواهد بذيل حاشية الصبان على الأشموني ١/ ٢٧٨ .
(٤) ق: ٤٠ .
(٥) الطور: ٤٩ .

قرأ نافع وابن كثير وحمزة بكسر الهمزة في الآية الأولى، وأجمع السبعة على كسرها في الآية الثانية، على أن (إدبار) مصدر قام مقام ظرف الزمان، كقولهم: (آتيك خفوقَ النجمِ)، (وخلافةَ الحجاجِ)، والمعنى: (وقت إدبار الصلاة)، أي: انقضائها، أو .(وقت إدبار النجوم)[1] .

وهكذا «فالعرب قد تقيم الأسماء التي ليست بأزمنة مقام الأزمنة توسعا واختصارا، وهذه الأسماء قد تأتي على ضروب، وأحد هذه الضروب أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف، فيحذف اسم الزمان الذي عبر عنه سيبويه بلفظ (الحين) توسعا »[2] .

٣- نقل المصدر إلى العَلَمية:

ومن المعاني التي ينقل إليها المصدر من دلالته على المعنى أو الحدث- العلمية، فيصير دالا على ذات بعينها، نحو: (فضل، إياس، زيد، عمرو، أمل، سعد، حنان، جمال، عتاب، إيمان)، فهذه كلها معان لأنها مصادر في الأصل[3] .

وإذا نقل المصدر إلى العلمية على نحو ما وضحنا- صار معرفة بصيغته، وليس في حاجة إلى أداة تعريف، ولذلك إذا دخلت (أل) على

---

(١) الدر المصون للسمين الحلبي ١٠/ ٣٥ ، ٣٦ ، ٨٠ .

(٢) التوسع في كتاب سيبويه للدكتور عادل هادي ص٧٠ ، وراجع كتاب سيبويه ١/ ٢٢٢ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٠ ، والبيان للدكتور تمام حسان ١/ ٥٥ .

هذه المصادر بعد نقلها إلى العلمية- لم يعدوها معرفة، وإنما يعدونها زائدة للمح الأصل، أي: تنبيها على أن الأصل المنقولة عنه مما يقبلها .

٣- نقل المصدر إلى معنى الفعلية:

ذكرنا فيما مضى أن الأصل في المصدر أن يدل على مجرد الحدث، غير مقترن بالدلالة على زمن ما، ولكن قد تُتَناسى فيه اسميته، فينوب عن الفعل بعد إشرابه معنى الزمن، مثل: (ضربا زيدا)، فإن المصدر ناب مناب (اضْرِبْ)(١)، وإذا أردنا أن نوسع من دائرة نقل المصدر إلى معنى الفعلية أمكننا القول بأنه قد ينقل إلى معنى الإنشاء، سواء أكان الإنشاء طلبيا أم غير طلبي، وسواء أكان المصدر مفردا كقوله تعالى: ﴿ فَبُعْدًا لِّقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾(٢)، أم مضافا كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾(٣)، ومن الإنشاء غير الطلبي قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ ﴾(٤)، فالسلام الأول إنشاء للتحية، والثاني جواب من إبراهيم- عليه السلام- بردها(٥) .

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٣٣ ، واللغة العربية معناها ومبناها ص٩٨ .

(٢) المؤمنون: ٤٤ .

(٣) محمد: ٤ .

(٤) هود: ٦٩ .

(٥) البيان د/ تمام حسان ١/ ٥٦ ، ٥٧ .

وقد تعرض الدكتور تمام حسان للمصادر التي وردت منصوبة في القرآن الكريم، والتي قدر النحاة لها عوامل محذوفة، فذكر أن النحاة في بعض الحالات قد يسيئون فهم دلالات الإعراب بسبب تمسكهم بفكرة العامل دون نظر إلى القيم الأسلوبية للجملة، وقد حدث ذلك بصورة خاصة في فهمهم للمصادر المنصوبة على الإنشاء، والتي عدوها منصوبة بواجب الحذف تمسكا منهم بفكرة العامل النحوي، ففي قوله تعالى: ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا ۖ قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾[1] يحلوا للنحاة أن يقدروا ناصبا للمصدر فيقولوا إن أصله: (نسلم سلاما)، وهكذا ينقلب المعنى رأسا على عقب، فيتحول إلى الخبر بعد أن كان للإنشاء، ولو كان خبرا لارتفع المصدر الأول كما ارتفع المصدر الثاني في الآية، وقد جاء ردا على التحية إذ قاله إبراهيم لضيفه، وقد ارتفع المصدر الثاني على الإخبار؛ لأنه استجابة لإنشاء التحية الذي عبر عنه المصدر الأول، ومن ثم يرى أن المصدر في هذا ونحوه منصوب على معنى الإنشاء، وبذلك ننجو من تحريف مقاصد الأساليب، وإلى هذا ذهب في كل مصدر منصوب في القرآن الكريم[2] .

والحق أن تقدير عامل للمصدر المنصوب على الإنشاء- لا يخرج الأسلوب عن دلالته على الإنشاء، فقد يقدرون له فعلا ماضيا أو

---

(١) الذاريات: ٢٥ .

(٢) راجع البيان ١/ ٢٠- ٢٢ .

مضارعا، كما في قوله تعالى: ﴿ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾[١] ، ومع ذلك لا يخرج عن كونه إنشاء، فإذا قالوا: إن التقدير في الآية: (نسلم سلاما) فإن الجملة إنشائية أيضا، ولكنها جاءت بلفظ الخبر، على أن النحاة فرقوا بين المصادر المنصوبة بأفعال محذوفة جوازا، وذلك عندما يقوم دليل على هذا المحذوف، كأن يقال: (بلى ضربا مؤلما، أو بلى ضربتين) جوابا لمن سأل: (ما ضربت؟)، وبين المصادر المنصوبة بأفعال محذوفة وجوبا، كأن يدل المصدر على أمر أو نهي أو دعاء، وحينئذ يعده النحاة قائما مقام فعله، ولذلك لا يجيزون التصريح بعامله؛ حتى لا يجمعوا بين البدل والمبدل منه، لأن المصدر بدل عن فعله[٢]، وبذلك يتفق الدكتور تمام حسان مع النحاة القدماء في أن هذه المصادر منصوبة على الإنشاء، ولا يجوز ذكر عاملها .

كذلك لم يجز النحاة التصريح بالعامل، بل قدروه تقديرا نظريا، وذلك عند المصادر المنصوبة في أساليب خبرية، ومنها ما دل على عامله قرينة وكثر استعماله، كقولهم عند تذكر نعمة: حمدا وشكرا لا كفرا، وعند تذكر الشدة: صبرا لا جزعا، وهكذا ذكرت كتب النحو عدة مواضع نصب فيها المصدر بفعل محذوف وجوبا[٣] .

---

(١) الذاريات: ٢٥ .

(٢) راجع شرح الأشموني على الألفية ٢/ ١١٥ .

(٣) راجع شرح الأشموني على الألفية ٢/ ١١٨ ، وما بعدها .

ولهذا يمكن أن نعد هذه المصادر نائبة عن أفعالها، سواء أكانت في أساليب إنشائية، أم في أساليب خبرية، والدليل على أنها نائبة عن أفعالها أنهم لا يجيزون التصريح بهذه الأفعال المحذوفة، بل قدروها تقديرا نظريا لا عمليا، باعتبارها مسوغة لنصب هذه المصادر على المفعول المطلق .

على أن المصدر لا ينوب عن فعله في حال نصبه فقط، بل قد ينوب عن فعله مرفوعا ، وقد عده النحاة من المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا؛ لكون خبره مصدرا جئ به بدلا من اللفظ بفعله، كقول الشاعر[1]:

فقالت حنانٌ ما أتى بك ههنا أذو نسب أم أنت بالحى عارفُ

ومنه قولهم: سمع وطاعة، أي: أمري حنان، وأمري سمعٌ وطاعةٌ، والأصل في هذا النوع النصب؛ لأنه مصدر جئ به بدلا من اللفظ بفعله، فالتزم إضمار ناصبه؛ لئلا يجتمع بدل ومبدل منه في غير إتباع، ثم حمل المرفوع على المنصوب في التزام إضمار الرافع[2]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرٗاۖ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞ ﴾[3]، قال الزجاج: « فالمعنى: فشأني صبر جميل، والذي أعتقده صبر جميل، ويجوز أن يكون على: فصبري صبر جميل، ويجوز في غير القرآن:

---

(١) هو المنذر بن درهم الكلبي كما في الخزانة ٢/ ١١٢ ، ١١٣ ، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٢٠ ، ٣٤٩ ، وشرح الشواهد للعيني ١/ ٣٢١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

(٣) يوسف: ١٨ .

(فصبرا جميلا)، وهو منصوب على مثل قوله تعالى: ﴿ فَٱصۡبِرۡ صَبۡرًا جَمِيلاً ﴾ »[1].

ونفهم مما ذكره النحاة حول هذا المصدر المرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أنه محول عن المصدر المنصوب مفعولا مطلقا، وهذا يعني أن المصدر النائب عن فعله ليس في الأساليب الإنشائية فقط بل نجده في الأساليب الخبرية أيضا، كما رأينا أن المصادر المنصوبة تكون في الإنشاء والخبر كذلك، ولذلك يمكن القول بتصنيف المصادر النائبة عن أفعالها إلى قسمين:

الأول- مصادر منصوبة على أنها مفعول مطلق، وهذه تكون في الإنشاء والخبر .

الثاني- مصادر مرفوعة على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة، وهذه تكون في الخبر المعدول عن الإنشاء .

٥- نقل المصدر إلى بعض الخوالف:

قد ينقل المصدر إلى بعض الخوالف، فيكون اسم فعل أمر. والمصدر المنقول إلى هذه الخالفة- قسمان: مصدر استعمل فعله، ومصدر أهمل فعله .

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٩٦ ، ٩٧ ، والآية: ٥ من سورة المعارج .

فالأول نحو: (رويدَ زيدا)، بمعنى (أمْهِلْ زيدا)، وأصله: (أرْوِدْ زيدا إروادا) بمعنى: (أمهله إمهالا)، ثم صغروا الإرواد تصغير الترخيم، وأقاموه مقام فعله واستعملوه تارة مضافا إلى مفعوله فقالوا: (رويدَ زيدٍ)، وتارة منونا ناصبا للمفعول، فقالوا: (رويدا زيدا)، ثم إنهم نقلوه وسموا به فعله فقالوا: (رويدَ زيدا)، والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيا، والدليل على بنائه عدم تنوينه .

والثاني نحو: (بَلْهَ زيدا)، وهو في الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لـــ (دَعْ، واترُك)، فقيل فيه (بله زيدٍ)- بالإضافة إلى مفعوله، كما يقال: (تَرْك زيدٍ)، ثم قيل (بله زيدا) بنصب المفعول، وبناء (بله) على أنه اسم فعل، ومنه قوله: (بَلْهَ الأكُفَّ كأنها لم تُخْلَقِ)- بنصب (الأكفَّ)[1] .

---

(١) شرح الأشموني ٣/ ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

الفصل الرابع

نقل الضمير

ذكرنا سابقا أن الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور تمام حسان عدا الضمير قسما مستقلا من أقسام الكلمة، وأدرجا تحته ضمائر الأشخاص، وأسماء الإشارة، وأسماء الموصول، وقد عرف القدماء (المضمر)، أو (الضمير) بأنه اسم لما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب: كأنا وأنت وهو، وتسميته (مضمرا) أجرى على قياس التصريف؛ لأنه من أضمرته، أي: أخفيته، فهو مضمر، وأما (الضمير) فعلى حد قولهم: عقدت العسل فهو عقيد، أي مُعَقَّد، والكوفيون يسمونه (كناية) و(مكنيا)؛ لأنه ليس بالاسم الصريح، والكناية ما يقابل الصريح[1] .

وقد فصل الدكتور تمام حسان القول في تعريفه موسعا مفهومه؛ حتى يشمل الإشارات والموصولات، فذكر أن «المعنى الصرفي العام الذي يعبر عنه الضمير هو عموم الحاضر أو الغائب، دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر، وأن الحضور قد يكون حضور تكلم كأنا ونحن، وقد يكون حضور خطاب كأنت وفروعها، أو حضور إشارة كهذا وفروعها، وأن الغيبة قد تكون شخصية كما في هو وفروعه، وقد تكون موصولية كما في الذي وفروعه»[2] .

---

(١) شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١/ ١٢٣ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص١٠٨ .

وبذلك يكون الدكتور تمام حسان قد أدرك العلاقة بين الضمير واسم الإشارة، واسم الموصول، وهى أن هذه الطوائف الثلاث من قبيل المبهمات التي لا تعين مسماها إلا بقرينة، وهى قرينة التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة في الضمير، وقرينة الإشارة في اسم الإشارة، وقرينة العائد والصلة في اسم الموصول، ومما يؤيد ذلك أن سيبويه أطلق على أسماء الإشارة والضمائر أسماء مبهمة[١] ، قال سيبويه: « والأسماء المبهمة: هذا، وهذان، وهذه، وهاتان، وهؤلاء، وذلك، وذانك، وتلك، وتانك، وتِيك، وأولئك، وهو، وهي، وهما، وهم، وهن، وما أشبه هذه الأسماء »[٢] .

وللضمير دور أساسي في بناء الجملة العربية، حيث يربط أجزاء الكلام بعضه ببعض، فيربط جملة الخبر بالمبتدأ، أو بما أصله المبتدأ، ويربط جملة النعت بالمنعوت، وجملة الحال بصاحبها، وجملة الصلة بالموصول، والجمل المتعاطفة بما تعطف عليه، كما أن للضمير قيمة لغوية تتعلق بالمعنى، وهى رفع الالتباس، وتحقيق الإيجاز[٣] .

وقد تناول الدارسون المحدثون الضمير واسم الإشارة، واسم الموصول في معرض حديثهم عن وسائل الترابط النصي، ولكنهم

---

(١) الكتاب ٢/ ٧٧ ، ٧٨ .

(٢) الكتاب ٢/ ٧٧ ، ٧٨ .

(٣) من أسرار المخالفة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم للمؤلف ص١٢ .

يعبرون عنها بمصطلح واحد وهو (الإحالة)[1] . وكان القدماء قد أفاضوا في الحديث عن الضمائر وأسماء الإشارة، وأسماء الموصول تحت أنواع المعارف، وفصلوا القول في أقسامها، وكيفية استعمالها، ومراتب تعريفها، وفيما يلي نعرض لمظاهر نقل الضمير، واسم الإشارة، واسم الموصول من استعماله الأصلي إلى استعمالات أخرى .

١- نقل الضمير إلى الحرفية:

عرفنا أن الأصل في استعمال الضمير الربط بين عناصر الجملة، ولذلك ربط النحاة بين الضمير ومرجعه المتقدم عليه، وخاصة إذا كان الضمير للغيبة، فهو الذي يحتاج إلى ما يفسره، وهذا المفسِّر هو الذي يسمونه (مرجع الضمير)، أما إذا كان الضمير للمتكلم أو المخاطب- فإن مفسره خارج عن النص، وهو المتكلم أو المشاهَد .

وقد ينقل الضمير من اسميته إلى الحرفية فلا يشغل وظيفة الأسماء، وقد تناول النحاة هذه الظاهرة تحت ما يسمى بـ (خلع الأدلة)، بأن تخلع عن الضمير اسميته، فيعامل معاملة الحروف، وغالبا ما يكون الضمير المنقول إلى الحرفية من لواحق الكلمة، وأنواع الكلم التي يتصل بها الضمير المنقول إلى الحرفية تتمثل في بعض أسماء الأفعال، وأسماء الإشارة، وضمائر الرفع، والنصب المنفصلة، وبعض الأفعال، فقد عد سيبويه الكاف المتصلة بأسماء الأفعال حرفا

---

(١) راجع نحو النص للدكتور/ أحمد عفيفي ص١٠٥ ، ١١٨ .

نحو: (رويدك، هاءك، هأك، حيَّهلَكَ، النجاءك)، يقول: « ولو كانت اسما لكان (النجاءك) محالا، لأنه لا يضاف الاسم الذي فيه الألف واللام، ومما يدلك على أنه ليس باسم قول العرب: (أرأيتَك فلانا ما حاله) »[1]، فهو يعد التاء ضميرا للمخاطب، وهو الفاعل، أما الكاف فهي حرف خطاب وليست ضميرا؛ إذ يمكن الاستغناء عنها .

كما أنه يرى أن الكاف وما يتفرع عنها عند التأنيث والتثنية والجمع- حرف لا ضمير، يقول: « وينبغي لمن زعم أنهن- يعني الكاف المتصلة بأسماء الأفعال في نحو (رويدك، النجاءك)- أسماء أن يزعم أن كاف (ذاك) اسم، فإذا قال ذلك لم يكن له بد من أن يزعم أنها مجرورة أو منصوبة، فإن كانت منصوبة انبغى له أن يقول: (ذاك نفسِك زيدٌ)، وينبغي له أن يقول: إن تاء (أنتَ) اسم، وإنما تاء (أنت) بمنزلة الكاف »[2] .

فهو يستدل على حرفية الكاف في أسماء الأفعال- بوقوعها حرفا أيضا في أسماء الإشارة، نحو (ذلك)، و(تلك)، وبوقوع التاء حرفا كذلك في (أنت) . ومما عدوه حرفا الهاء والياء في (إياه)، و(إياي)، فأحدهما للغيبة، وهو الهاء، والآخر للحضور وهو الياء، وذلك أنهم يرون أن الكاف في (إياك) حرف للخطاب، فإذا دخلت عليه الهاء

---

(١) الكتاب ١/ ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

(٢) السابق ١/ ٢٤٥ .

والياء في (إياه)، و(إياي)- فهما حرفان للغيبة والحضور، مخلوعة عنهما دلالة الاسمية في (رأيته، وغلامي، وصاحبي)[1] .

وقد عقد ابن جني مبحثًا خاصا تناول فيه نقل الضمير إلى الحرفية، وغيره، وسماه (خلع الأدلة)[2]، فذكر أن الكاف في نحو (رأيتَك)، وكلمتَك)، سواء أكانت للمذكر أم للمؤنث تفيد شيئين: الاسمية والخطاب، ثم قد خلع عنها دلالة الاسم في قولهم: (ذلك، وأولئك، وهاك، وهاءك، وأبْصِرك زيدا، وأنت تريد: أبْصِرْ زيدا، وليسك أخاك في معنى: ليس أخاك)، وكذلك قولهم: (أرأيتَك زيدا ما صنع؟) وحكى أبو زيد: (بلاك والله، وكلّاك والله)، أي: (بلى وكلّا)، فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسمية[3] .

كذلك التاء في نحو (قمتَ، وقعدتَ)، فذكر أنها نظير الكاف في نحو (رأيتُك) من حيث إفادتها الاسمية والخطاب، ثم تخلع عنها الاسمية، و تخلص للخطاب ألبتة في (أنتَ، وأنتِ)، فالاسم (أن) وحده، والتاء من بعد للخطاب[4] .

ومما خلعت عنه الاسمية من الضمائر- الواو في نحو: (أكلوني البراغيث)، و(قاموا أخوتُك)، والألف في نحو: (قاما أخواك)[5]، كلها

---

(١) الخصائص لابن جني ٢/ ١٢٥ .

(٢) الخصائص لابن جني ٢/ ١١٩ – ١٣٣ .

(٣) الخصائص ٢/ ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٤) السابق ٢/ ١٢٦ .

(٥) الأشباه والنظائر ١/ ٤٤٠ ، ٤٤١ .

مخلوعة من معنى الاسمية مقتصر فيها على دلالة الجمع والتثنية والتأنيث[١] .

وقد حكموا بحرفية اللواحق في أسماء الأفعال، وأسماء الإشارة، وضمائر الرفع والنصب المنفصلة؛ لأن القول باسميتها يؤدي إلى جعلها في محل جر بالإضافة، وليس كذلك، لأن أسماء الأفعال، وأسماء الإشارة، وضمائر الرفع والنصب المنفصلة- لم تستعمل في اللغة مضافة إلى الضمير؛ لأنها مبنيات، والمبنيات لا تضاف، فهذه اللواحق إذاً حروف تدل على نوع المخاطب بالصيغة فضلا عن دلالتها على البعد في أسماء الإشارة .

كذلك استدلوا على حرفية الكاف في قولهم: (أرأيتَك) بعدم اجتماع ضميرين للمخاطب في آن واحد، قال أبو على الفارسي: ((والدليل على أنه لا يجتمع خطابان في كلام واحد- قولهم: (أرأيتَك زيدا ما فعل؟) ألا ترى أن كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلع الخطاب من التاء؟ والدليل على خلع الخطاب من التاء لدخول الكاف وما يتعلق به من تثنية وجمع وتأنيث وتذكير- أن التاء في جميع الأحوال على صورة واحدة)) [٢] ، وقال موفق الدين عبد اللطيف البغدادي: ((فإن قيل: قولهم (أرأيتَك) كيف جمعوا بين التاء والكاف وهما جميعا للخطاب، وهم لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحد؟ قيل: إن التاء

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٤٤٠ ، ٤٤١ .

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٦٨٠ ، ٦٨١ ، وراجع الحجة في علل القراءات السبع لأبي على الفارسي ٣/ ١٥٨ ، ١٥٩ .

ضمير مجرد من الخطاب، والكاف خطاب مجرد عن الضمير، فكل منها خلع منه معنى، وبقي عليه معنى »[1] .

وقد عقب الدكتور عبد الرحمن أيوب على عدّ النحاة الكاف اللاحقة لأسماء الإشارة في نحو (ذلك، وتلك، وأولئك)، وما يتفرع عنها عند التأنيث والتثنية والجمع- حرف خطاب، فقال: « لم يعتبر النحاة هذه الكاف ضميرا مع انطباق تعريف الضمير عليها؛ لأن ذلك يستلزم أن تكون مضافا إليه وأن يكون اسم الإشارة مضافا، ولما كان اسم الإشارة مبنيا فإنه لا يصح أن يضاف عند النحاة، كما ذكر الأشموني، ونحن نعجب من عدم تطبيق تعريف نوع من الأنواع على أحد أفراده لمجرد تصحيح قاعدة ما، كما نعجب من اعتبار اسم الإشارة مبنيا مع أنه يثنى، والمبني لا يثنى عند النحاة، وفوق هذا فإن الصيغ المثناة لاسم الإشارة تكون بالألف في حالة الرفع وبالياء في حالة النصب والجر- أي: أنها تتغير بتغير التراكيب، ومن ثم ينبغي أن تكون معربة لا مبنية »[2] .

ونخلص مما سبق إلى أن الضمير فيما ذكرناه من صيغ قد نقل من اسميته إلى الحرفية، فلم يعد يشغل وظيفة الاسم، ولذلك يعربونه حرفا للتكلم أو الخطاب أو الغيبة، أو علامة تثنية أو جمع، وحينئذ لا يكون له محل من الإعراب، وليس لتعجب الدكتور عبد الرحمن أيوب من مسلك اللغة في انسلاخ الضمير عن اسميته إلى الحرفية- موضع،

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٦٨١ .

(٢) دراسات نقدية في النحو العربي د/ عبد الرحمن أيوب ص٩٣ .

لأن ذلك مظهر من مظاهر التوسع في التعبير، وآية من آيات المرونة في الألفاظ، وفي القواعد التي طالما رماها كثير من المحدثين بالجمود وعدم المرونة .

وإذا انتقل الضمير المتصل من الاسمية إلى الحرفية فيما ذكرناه من أسماء الأفعال، وأسماء الإشارة، والضمائر المنفصلة، وبعض الأفعال- فإن الضمير المنفصل قد ينتقل برمته من الاسمية إلى الحرفية، وهذا متحقق في ضمائر الرفع المنفصلة التي تقع بين المبتدأ أو ما في معناه، والخبر، وتسمى هذه الضمائر (ضمائر الفصل)، والفصل هو وضع ضمائر الرفع المنفصلة بين المبتدأ والخبر بشرط أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين، أو يكونا مقاربين للمعرفتين، والذي يقارب المعرفة (أفضل من) ونحوه، مما لا يقبل الألف واللام، ويسميه أهل البصرة (فصلا) وأهل الكوفة (عمادا) .

واختلف النحويون في هذه الضمائر، فأكثرهم على أنها حروف في معنى الضمائر تخلصت للحرفية، كما أنهم يخلصون الكاف التي في نحو (ضربك) للخطاب مع أسماء الإشارة في نحو ذلك، فتصير حرفا، وزعم الخليل- رحمه الله- أنها أسماء لا تنتقل عن الاسمية ولا موضع لها من الإعراب ، وقد صحح ابن عصفور كونها حروفا؛ لأن أسماءً لا موضع لها من الإعراب لم توجد في كلامهم[1] .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٦١ ، ١٦٢ ، وراجع مغنى اللبيب لابن هشام ٢/ ٤٩٦ ، ٤٩٧ .

وإذا خلعت من ضمير الفصل اسميته وصار حرفا لا محل له من الإعراب- فإن له قيما نحوية ودلالية، قال النسفي عند تفسير قوله تعالى:﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[1]: « و(هم) ضمير فصل،وفائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره »[2]، أي: يفيد رفع توهم الخبر تابعا، والتوكيد، والقصر أو الحصر .

٢- نقل الضمير إلى الشأن أو القصة:

وإذا كانت ضمائر الأشخاص تختلف مبانيها تكلما وغيبة، ثم إفرادا وجمعا، ثم تذكيرا وتأنيثا، ثم اتصالا وانفصالا، ومع كل ذلك وبالإضافة إليه تختلف بحسب المحل الإعرابي رفعا ونصبا وجرا، ولها إلى جانب هذه المعاني الوظيفية وظيفة كبرى، هى كناية الضمير عن الاسم الظاهر- فإنها قد تنقل عن هذه الدلالة الكبرى إلى ضمير الشأن أو القصة، فلا يكنى به عن الاسم الظاهر، وإنما يكنى به عن مضمون الجملة التي بعده، ولهذا يقال فيه إنه عائد على متأخر لفظا ورتبة، ومثال ضمير الشأن قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[3]، ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[4]، ومثال ضمير القصة قوله

---

(١) البقرة: ٥ .

(٢) تفسير النسفي ١/ ١٥ ، وراجع البيان د/ تمام حسان ١/ ٥٩ ، ٦٠ .

(٣) الأنعام: ٢١ .

(٤) الإخلاص: ١ .

تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[1]، ﴿ يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾[2] .

ولما كان هذا الضمير غير مفسَّر بمرجع قبله، بل تفسره الجملة بعده- سماه الكوفيون (ضمير المجهول) .

وتذكر كتب النحو أنه مخالف للقياس من خمسة أوجه:

أولها- عوده على ما بعده لزوما، إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ولا شئ منها عليه .

ثانيها- أن مفسِّره لا يكون إلا جملة، ولا يشاركه في هذا ضمير .

ثالثها- أنه لا يتبع بتابع، فلا يؤكد، ولا يعطف عليه، ولا يبدل منه .

رابعها- أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء، أو أحد نواسخه .

خامسها- أنه ملازم للإفراد، فلا يثنى، ولا يجمع، وإن فسر بحديثين أو أحاديث[3] .

ولعل مخالفته للقياس التي تمثلت في هذه الأوجه الخمسة ترجع إلى نقله من أصل استعماله ووظيفته إلى التعبير به عن الشأن أو القصة، على نحو ما وضحنا .

---

(١) الأنبياء: ٩٧ .

(٢) لقمان: ١٦ .

(٣) راجع أمالي ابن الشجري ١/ ٩١ ، ٩٢ ، ومغني اللبيب ٢/ ٤٩١ ، ٤٩٢ ، والبيان في روائع القرآن ١/ ٥٩ ، ٦٠ .

٣- نقل الضمير إلى التنكير:

يذكر النحاة الضمير عند حديثهم عن المعارف- وهو أول هذه المعارف، ويعدونه أعرفها، ولكنه قد ينسلخ عن تعريفه إلى التنكير، فيستعمل في موضع النكرة، ومن ذلك استعماله مجرورا بـ (رُبَّ)، وهي لا تجر إلا النكرات، في نحو قولهم: (رُبَّه رجلا عالما أدركت)، قال ابن الشجري: « وجاز أن يلاصق (ربَّ) المضمرُ وهي لا تليها المعارف؛ لأنه غير عائد على مذكور، فهو جار مجرى ظاهر منكور »[١]، وقال ابن عصفور: « وقد تدخل (ربَّ) أيضا على ضمير النكرة، نحو: (ربه رجلا)، وذلك أن ضمير النكرة من طريق المعنى نكرة؛ لأن الضمير هو الظاهر في المعنى، وإنما يكون ضمير النكرة محكوما له بحكم المعرفة من طريق نيابته مناب ما عُرِّف بالألف واللام إذا عاد على متقدم، ألا ترى أنك إذا قلت: (لقيت رجلا فضربته) أغنى ذلك عن أن تقول: (فضربت الرجل المتقدم الذكر)، فلما ناب مناب اسم فيه الألف واللام حكم له بحكم المعرفة لذلك، فلما كان الضمير في باب (رب) مفسرا بالنكرة بعده كان نكرة من كل وجه؛ لأنه إذ ذاك لا ينوب مناب اسم معرف بالألف واللام، فلذلك جاز أن تقول: (ربَّه رجلا، وربه رجلين، وربه رجالا)، ويكون الضمير مفردا على كل حال استغناءً بتثنية التمييز وجمعه عن ذلك، ولا يحفظ البصريون غير ذلك، وأجاز أهل الكوفة تثنيته وجمعه قياسا »[٢] .

---

(١) أمالي ابن الشجري ١/ ٩٢ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، وراجع مغني اللبيب ٢/ ٤٩١ .

٤- نقل الإشارة إلى الظرفية:

سبق أن أشرنا إلى أن المحدثين عدوا أسماء الإشارة نوعا من الضمائر، ومن أسماء الإشارة ما هو للمكان، ولغيره، واسم الإشارة الموضوع للمكان (هنا)، أو (هناك)، أو (هنالك)، وما في معناها، ولكنهم قد يتوسعون فيه فينقلونه إلى الظرفية الزمانية، قال ابن الشجري تعليقا على قول الشاعرة[١]:

بأنْكَ ربيعٌ وغَيْثٌ مَريعٌ وقدْماً هناك تكون الثِّمالا

« وهناك في هذا البيت ظرف زمان، وإنما وضع ليشار به إلى المكان واتسع فيه، ومثله في التنزيل: ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَـٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾[٢]، و ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ ﴾[٣]، والثمال: الغياث »[٤] .

٥- نقل الإشارة إلى الوصفية:

ونعني بذلك أن اسم الإشارة قد ينقل من جموده إلى معنى الوصفية، أي المشتق، وذلك إذا أدى وظيفته في الجملة بأن قام مقام المشتق في النعت به، فيقال: (مررت بزيد هذا)[٥]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَـٰذَا نَصَبًا ﴾[٦] .

---

(١) هي جنوب- ذي الكلب- شرح الشواهد للعيني ١/ ٢٩١ .
(٢) الكهف: ٤٤ .
(٣) آل عمران: ٣٨ .
(٤) أمالي ابن الشجري ٣/ ١٥٤ .
(٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/ ٦٢ .
(٦) الكهف: ٦٢ .

٦- نقل الموصول إلى الشرط والاستفهام:

وقد أشرنا من قبل أيضا إلى أن المحدثين عدوا أسماء الموصول من الضمائر، وضمائر الموصولات قسمان: مختص، ومشترك، ومن المشترك (مَنْ، وما)، وقد ينقل ضمير الموصول من الموصولية إلى الشرط والاستفهام، وقد عد الدكتور تمام حسان (ما) المتصلة ببعض الكلمات وبعض الظروف- موصولة في الأصل، ثم نقلت إلى الشرطية، كما في (أيّما)، و(إذ ما)، و(متى ما)، و(أينما)..إلخ، ومن استعمال (مَنْ) شرطية في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ فَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا كُفۡرَانَ لِسَعۡيِهِۦ ﴾[١] .

ونلاحظ أن الدكتور تمام حسان قد عد (ما) المتصلة بـــ (أي) وببعض الظروف شرطية منقولة عن الموصولية[٢]، ولعله ربط بين وصل هذه الكلمات بـــ (ما)، ودلالتها على الشرطية، فاستنتج من ذلك أن الشرط جاء من قبل (ما)، قال الفراء: « إذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت بـــ (ما)، مثل قولهم: (أينما، ومتى ما، وأيّما، وحيثما، وكيفما)- كانت جزاء ولم تكن استفهاما، فإذا لم توصل بـــ (ما) كان الأغلب عليها الاستفهام، وجاز فيها الجزاء »[٣] .

---

(١) الأنبياء: ٩٤ .

(٢) راجع البيان في روائع القرآن للدكتور تمام حسان ١/ ٦٠ .

(٣) معاني القرآن ١/ ٨٥ .

غير أن ارتباط دلالتها على الشرط باتصال (ما) بها لا يدل على أن (ما) هي الموصولة في الأصل، لأن (ما) حرف زائد، وليست اسما، قال السمين الحلبي: ((في (حيثما) وجهان: أظهرهما أنها شرطية، وشرط كونها كذلك زيادة (ما) بعدها))[1] .

ويبدو أن هذه الظروف هي التي نقلت من الظرفية إلى الشرط، ولكن بشرط زيادة (ما)، وليست (ما) هي الموصولة في الأصل نقلت إلى الشرطية، وكان الأجدر بالدكتور تمام حسان أن يمثل لـ (ما) المنقولة من الموصولية إلى الشرطية بنحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ﴾[2] .

وأما في الاستفهام فقد تنقل (مَنْ) إليه، وأكثر ورودها في القرآن الكريم أن تكون مقرونة بـ (ذا) كما في قوله تعالى: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾[3]، وقد وردت مجردة من (ذا) في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[4]، وقد ذكر الدكتور تمام حسان أن تجردها من (ذا) ارتبط بالاستفهام الإنكاري[5]، وليس الاستفهام في هذه الآية للإنكار في

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢/ ١٦٢ .

(٢) البقرة: ١٩٧ .

(٣) البقرة: ٢٤٥ .

(٤) آل عمران: ١٣٥ .

(٥) البيان ١/ ٦١ .

الحقيقة، وإنما هو للنفي، قال القرطبي: «أي: ليس أحد يغفر المعصية، ولا يزيل عقوبتها إلا الله»[1] .

وأما (ما) المنقولة إلى الاستفهام فإنها تأتي مشبعة المد أحيانا، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴾[2]، وقد يختزل مدها إذا سبقها حرف الجر، فيقال: بمَ، وعلامَ، وإلامَ، وحتّامَ، وممَّ، وعمَّ..وهكذا[3] .

ولما كانت الموصولات المختصة مثل: (الذي، والتي...إلخ) لا تنتقل إلى الشرط كما تنتقل الموصولات المشتركة ولكنها تشاركها في الموصولية- أعطيت عند الإخبار بها بعض ما تعطاه الموصولات التي انتقلت إلى الشرط، وذلك في مجال الربط، فإذا أخبرت عن الذي أو التي أو الألف واللام- فإن الخبر يقترن بالرابط في المواضع التي يلزم فيها الرابط جواب الشرط فيما إذا وضعت (مَنْ) أو (ما) موضع (الذي) ، أو (التي)، إذ إن الرابط يلزم الجواب إذا لم يصلح الجواب أن يكون شرطا، فكما تقول (من يأتِني فله درهم) تقول أيضا: (الذي يأتيني فله درهم)، فيقترن الخبر بالفاء لما بين (الذي)، و(مَن) من شركة في أصل الموصولية والإبهام[4] .

وتجدر الإشارة إلى أن نقل (مَنْ)، و(ما) من الموصولية إلى الشرط أو الاستفهام- يستلزم نقلهما من التعريف إلى التنكير، لأن أسماء الموصول من المعارف، حيث تتعرف بالصلة والعائد، فإذا

---

(١) تفسير القرطبي ٢/ ١٥٥٧ .
(٢) المدثر: ٤٢ .
(٣) البيان ١/ ٦١ .
(٤) السابق ١/ ٦١ .

انسلخت عن هذا الأصل، واستعملت من أدوات الشرط أو الاستفهام- صارت نكرة بعد أن كانت معرفة، ومن ثم يمكن عد هذا النوع من النقل نقلا وظيفيا ودلاليا .

٧- نقل الموصول إلى وظيفة الربط:

وإذا كان الموصول نوعا من الضمائر- فإنه يقوم مقامها في الربط بين أجزاء الجملة، فيستعمل في موضع الضمير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾[1]، قال السمين الحلبي: ((أوقع الظاهر موقع المضمر في قوله تعالى: ﴿ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ ﴾ شهادة عليهم بالكفر))[2] ، فيكون التقدير: (لقالوا)[3] .

---

(١) الأنعام: ٧ .

(٢) الدر المصون ٤/ ٥٤٤ .

(٣) راجع البيان ١/ ٦٢ .

الفصل الخامس

نقل الظرف

حينما يتناول النحاة الظرف مكانا أو زمانا- فإنهم يعنون به المنصوب على الظرفية، وهو الذي يكون وعاء للحدث، ولذلك يسمونه المفعول فيه، وبذلك تتسع دلالة الظرف بهذا المفهوم لتشمل ما كان دالا على مكان أو زمان بلفظه أو صيغته، وما اكتسب هذه الدلالة من سياق الجملة أو التركيب، وقد عرفه ابن هشام بقوله: « ما ضمن معنى (في) باطراد: من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو جارٍ مجراه »[1] .

فهو يبين أن الكلمة لا تعد ظرف زمان أو مكان إلا إذا تضمنت معنى (في) باطراد، سواء أكانت هذه الكلمة دالة على المكان أو الزمان بصيغتها، مثل: (يوم، حين، أمام، خلف)، أم كانت دالة على أحدهما دلالة عارضة، أم كانت جارية مجراه، ويعني بالذي عرضت عليه دلالة الظرفية- العدد الذي أضيف إلى الظرف أو ميز به، وما أضيف إلى الظرف مما يدل على كليته أو بعضيته، أو صفته، والمصدر النائب عنه، ويعني بالذي يجري مجراه ألفاظا مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى (في)، كقولهم: (أحقا أنك ذاهب)، والأصل: (أفي حق)، وقد تناولنا ذلك عند حديثنا عما ينقل إلى الظرفية .

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٣١ .

وقد قسم الدكتور تمام حسان الظروف إلى قسمين:

الأول- ما وضع للظرفية أصلا، مثل: (إذ، وإذا، وأيان)، وهى ظروف زمان، و(أين، وأنّى، وحيث) وهى ظروف مكان .

الثاني- ظروف منقولة عن المصادر، واسمي الزمان والمكان وبعض حروف الجر، وبعض ضمائر الإشارة إلى المكان، وبعض الأسماء المبهمة، وبعض الأسماء التي تطلق على مسميات زمانية معينة كـ (سحر، وبكرة وضحوة، وليلة، ومساء، وعشية، وغدوة)، ويرى أن هذه الصيغ ليست ظروفا في الأصل[١] .

وقد تنقل الظروف الموضوعة لمعنى الظرفية في الأصل إلى استعمالات أخرى غير الظرفية، وفيما يلي نبين بعض مظاهر ذلك .

١- نقل الظرف إلى الاسمية:

وقد ينقل الظرف إلى الاسمية، بمعنى أنه يستعمل استعمال الأسماء، فيشغل في الجملة وظائف نحوية مختلفة، كالفاعلية، والمفعولية، والابتداء، والخبر، وغيرها، قال سيبويه: «واعلم أن هذه الأشياء كلها قد تكون أسماء غير ظروف، بمنزلة (زيد)، و(عمرو)، سمعنا من العرب من يقول: (دارُك ذاتُ اليمين)، وقال الشاعر، وهو لبيد:

فَغَدَت كــلا الفــرجينِ تحســِب أنــه

مولى المخافة: خلفُهــا وأمامُهــا[٢]

(١) راجع اللغة العربية معناها ومبناها ص١١٩ ، ١٢٠ .
(٢) الكتاب ١/ ٤٠٧ .

فـ(خلفها)، و(أمامها)قد خرجا عن الظرفية، و استعملا استعمال الأسماء، حيث رفعا بدلا ومعطوفا عليه من (كلا الفرجين)، أو من (مولى المخافة)، أو خبرا ومعطوفا عليه لـ (مولى المخافة)، أو خبرا لمبتدأ محذوف، أي: (هما خلفها وأمامها)[١] .

وقال ابن هشام: « ليس من الظروف (يوما)، و(حيث) من قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾[٣] فإنهما وإن كانا زمانا ومكانا، لكنهما ليسا على معنى (في)، وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم، وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه، فلهذا أعرب كل منهما مفعولا به، وعامل (حيث) فعل مقدر دل عليه (أعلم)، أي: (يعلم حيث يجعل رسالته) »[٤] .

ومما ينقل إلى الاسمية من الظروف (إذ)، ولكنهم اختلفوا في درجة تصرفه، فذهب الجمهور إلى أنها لا تخرج عن الظرفية إلا بإضافة اسم الزمان إليها، مثل: (يومئذ، وحينئذ، ووقتئذ)، ومنه قوله

---

(١) راجع فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال- معلقة لبيد بن ربيعة، للشيخ محمد على طه الدرة ص٦٩ .

(٢) الإنسان: ١٠ .

(٣) الأنعام: ١٢٤ .

(٤) شرح قطر الندى وبل الصدى ص٢٣٠ .

تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾[1]، فلا يجوز أن تخرج عندهم إلى المفعولية[2] .

وذهب ابن هشام إلى أنها تخرج عن الظرفية إلى المفعولية، وخاصة المذكورة في أوائل القصص في التنزيل، فتكون مفعولا به بتقدير (اذكر)، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾[3]، ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ ﴾[4]، ورمى ما ذهب إليه بعض المعربين من عدها في هذه المواضع ظرفا لما مضى من الزمان- بأنه « وهم فاحش، لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر في ذلك الوقت، مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه »[5] .

وقد تقع (إذ) أيضا بدل اشتمال من المفعول به، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ ﴾[6]، فـ (إذ) بدل اشتمال من (مريم)[7] .

---

(١) آل عمران: ٨ .
(٢) الدر المصون للسمين الحلبي ١/ ٢٤٧ ، ومغني اللبيب لابن هشام ١/ ٨٠ .
(٣) البقرة: ٣٠ .
(٤) البقرة: ٥٠ .
(٥) مغني اللبيب ١/ ٨٠ .
(٦) مريم: ١٦ .
(٧) مغني اللبيب ١/ ٨٠ .

ويبدو أن (إذ) لا تتصرف تصرفا تاما بمعنى أنها لا تخرج عن الظرفية مطلقا، أي: إلى الوظائف النحوية المختلفة، وإنما تخرج عن الظرفية إلى هذه الوظائف الثلاث فقط، وهى أن تكون مضافا إليها، ولا يضاف إليها إلا اسم الزمان، وأن تكون مفعولا به، وأن تكون بدل اشتمال من المفعول به، فنقلها إلى الاسمية محدود ومقيد باستعمالات خاصة .

ويرى الدكتور تمام حسان أن (إذ) المفتتح بها القصص القرآني ليست ظرفية ولا متعلقة بمشتق على نحو ما تتعلق الظروف، ولا وظيفة لها إلا الاستفتاح والتأكيد(١)، واستدل على ذلك بصلاحية وقوع (لقد) موقعها في مثل هذه الآيات، يقول: « فلو وضعت (لقد) موضع (إذ) في كل آية مما سبق لوجدت المعنى هو المطلوب، ولا حاجة بنا إلى فعل محذوف وجوبا تقديره: (اذكروا)؛ لنعلق به (إذ) في أي من هذه الآيات؛ لأن ما دخلت عليه (إذ) في هذه الآيات لا يقع في مجال التذكر»(٢)، وبذلك تكون (إذ) على رأي الدكتور تمام حسان قد نقلت إلى الحرف أو الأداة، وهى (لقد) ، غير أن مجئ (إذ) بمعنى (لقد) التي هى للقسم غير معهود في اللغة، ثم إن الأمر بالتذكر لا يقتضي بالضرورة أن يكون مبنيا على المشاهدة ونحوها، بل هو تذكر اعتبار، كما أن تعلق الظرف أو الجار والمجرور بمحذوف أمر شائع في كثير من الأساليب، ومن ثم نرجح أن تكون (إذ) في هذه الآيات ونحوها قد

---

(١) البيان في روائع القرآن ١/ ٤٦ .

(٢) السابق ١/ ٤٧ .

نقلت من الظرفية إلى الاسمية، وأنها مفعول به لفعل مقدر، وقد ذكرنا سابقا أن تصرفها أو خروجها من الظرفية غير مطلق، بل هو محدود ومقيد بأساليب معينة .

٢- نقل الظرف إلى الخالفة:

ويطلق بعض النحاة مصطلح الخالفة على اسم الفعل، وهو عند الدكتور تمام حسان نوع من الخوالف؛ إذ وسع مفهومها، فجعلها تشمل أفعال المدح والذم والتعجب، وبعض أساليب النداء، غير أن الخالفة التي ينتقل إليها الظرف هي اسم الفعل ، ولذلك نقصر حديثنا هنا عليه، واسم الفعل هو: اسم يدل على فعل معين، ويتضمن معناه، وزمنه، وعمله من غير أن يقبل علامته، أو يتأثر بالعوامل[1] .

ويقسمه النحاة- من حيث أصالته ونقله- إلى ضربين:

أحدهما- ما وضع من أول الأمر كذلك كـــ (شتان)، و(صه) .

والثاني- ما نقل من غيره، وهو المنقول عن المصدر، وقد سبق الحديث عنه، والمنقول من الظرف أو الجار والمجرور، نحو: (عليك) بمعنى: (الزم)، ومنه قوله تعالى: ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾[2]، أي: (الزموا أنفسكم)، و(دونك) زيدا) بمعنى خذه، و(مكانك) بمعنى (اثبت)،

---

(١) النحو الوافي ٤/ ١٤١ ، ١٤٢ .

(٢) المائدة: ١٠٥ .

و(أمامك) بمعنى: تقدم، و(وراءك) بمعنى (تأخر)، و(إليَّ) بمعنى (تنح)[1] .

وكان ينبغي أن نتحدث عن نقل الجار والمجرور إلى الخالفة تحت عنوان: (نقل الحرف)، ولكن وجدنا النحاة قد تحدثوا عن الظرف والجار والمجرور حديثا واحدا؛ ولأن الحرف لا ينقل إلى الخالفة وحده، وإنما ينقل الجار والمجرور معا، فهما كالكلمة الواحدة، ولأن كثيرا من النحاة يطلقون مصطلح الظرف، ويعنون به الظرف والجار والمجرور .

وذكر ابن عصفور أن وضع الشئ أو إقامته مقامه لا يؤخذ بقياس، وبنى على هذه القاعدة أن الصحيح أن الإغراء- وهو وضع الظرف أو الجار والمجرور موضع فعل الأمر- لا يجوز إلا فيما سمع عن العرب، نحو: (عليك، وعندك، ودونك، ومكانك، ووراءك، وأمامك، وإليك، ولدنك)[2]، وأجاز الكسائي، ومن تبع مذهبه من الكوفيين نقل جميع الظروف والمجرورات إلى اسم الفعل، إلا ما كان منها على حرف واحد، نحو: (بك، ولك)، وقد رد ابن عصفور مذهبه، فقال: «وهذا فاسد؛لأن وضع الظروف موضع الفعل إخراج لها عن أصلها، فلا ينبغي أن تجاوز بها ما يُسمَع »[3] .

---

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/ ٢٠٠ ، ٢٠١ .

(٢) راجع شرح الجمل ٢/ ٤٢٩ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ١١٧ .

(٣) شرح الجمل ٢/ ٤٣٠ ، وراجع الهمع للسيوطي ٢/ ١٠٦ .

وإذا كانت هذه الألفاظ المنقولة إلى الخالفة محفوظة عن العرب، ولا يقاس عليها- فإنها وردت بصورة واضحة، وهي متصلة بضمير المخاطب، قال ابن مالك: « لا يستعمل هذا النوع أيضا إلا متصلا بضمير المخاطب، وشذ قولهم: (عليه رجلا) بمعنى (ليلزم)، و(عليَّ الشيءَ) بمعنى (أولنيه)، و(إليَّ) بمعنى (أتنحى) »[1] .

والجمهور على أن الكاف المتصلة بهذه الألفاظ ضمير، وليست حرف خطاب خلافا لابن بابشاذ، واختلفوا في موضع الكاف، فهو رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وجر عند البصريين، وهو الصحيح؛ لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء: (عليَّ عبدِ الله زيدا)- بجر (عبدِ الله) ، فتبين أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه، ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية، فلك في التوكيد أن تقول: (عليكم كلكم زيدا) بالجر توكيدا للموجود المجرور، وبالرفع توكيدا للمستكن المرفوع[2] .

وتجدر الإشارة إلى أن الظرف والجار والمجرور لا ينقلان إلا إلى ما دل على الأمر من أسماء الأفعال، فلا ينتقلان إلى ما دل على المضي، أو ما دل على المضارع، ولذلك يضمر فيه الفاعل، كما يضمر في فعل الأمر .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٩٣ .

(٢) شرح الأشموني ص٢٠١ ، ٢٠٢ .

٣- نقل الظرف إلى الحرفية:

وقد تنقل بعض الظروف إلى الحرفية أو الأداة، فيستعمل الظرف استعمال الحرف أو الأداة، ومن ثم لا يكون له متعلَّق، ولا يكون له محل من الإعراب، بل يدل على ما يدل عليه الحرف من معنى، ومن ذلك نقل (إذ) من الظرفية الدالة على المضي إلى الحرفية، فتكون بمعنى المفاجأة، وإذا استعملت للمفاجأة فلا تقع إلا بعد (بينا) أو (بينما)، ومثل لها سيبويه بقولهم: (بينما أنا كذلك إذ جاء زيد)[١]، واختار ابن هشام حرفيتها، وقيل: زائدة، وقيل: ظرف زمان، وقيل: ظرف مكان[٢] .

كذلك تنقل (إذا) من معنى الظرفية إلى الحرفية فتكون للمفاجأة، وذلك على مذهب الكوفيين، واختاره ابن هشام وابن مالك، وذهب المبرد إلى أنها ظرف مكان، والزجاج إلى أنها ظرف زمان، واختار ابن عصفور رأي المبرد، واختار الزمخشري رأي الزجاج، وتختص حينئذ بالجملة الاسمية تفريقا بينها وبين (إذا) الظرفية الشرطية؛ فإنها تختص بالجملة الفعلية عند الجمهور[٣]، ومثال (إذا) الفجائية في القرآن

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٣٢ .

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

(٣) السابق ص٢٧٩ .

الكريم قوله تعالى:﴿ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيۡضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴾[١]، ﴿ فَأَلۡقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٞ تَسۡعَىٰ ﴾[٢] .

وقد تنقل بعض الظروف الملازمة للظرفية إلى أدوات استفهام وأدوات شرط، ولكن لا تستعمل أدوات للشرط إلا إذا وصلت بــ (ما)،قال الفراء: « إذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت بــ (ما)، مثل قوله: أينما، ومتى ما، وأيُّما، وحيثما، وكيفما- كانت جزاء ولم تكن استفهاماً، فإذا لم توصل بــ (ما) كان الأغلب عليها الاستفهام، وجاز فيها الجزاء »[٣] .

وأما (إذ ما) فقد عدها سيبويه حرفا بمنزلة (إنْ)، كما أنه عدها حرفا بسيطا وليس مركبا، يقول: « ولا يكون الجزاء في (حيث)، ولا في (إذ) حتى يُضَم إلى كل واحد منهما (ما)، فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنما)، و(كأنما)، وليست (ما) فيها بلغو، ولكن كل حرف واحد منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد »[٤] .

فيتضح من كلام سيبويه أن (إذ ما) انسلخت عن دلالتها على الظرفية، وصارت من أدوات الشرط تقوم بربط الجواب بالشرط، مثل: (إنْ)، ولم يَعُدّ أحد من النحاة القدماء (إذ ما) من أدوات الشرط غير

---

(١) الأعراف: ١٠٨ .

(٢) طه: ٢٠ .

(٣) معاني القرآن ١/ ٨٥ .

(٤) الكتاب ٣/ ٥٦ ، ٥٧ .

سيبويه، قال الفراء: « ما علمت أحدا من النحاة ذكر (إذ ما) إلا سيبويه وأصحابه »[١]، فهو أول من عدها من أدوات الشرط ، وقد عدها المبرد وابن السراج والفارسي ظرف زمان[٢] « بمنزلة (متى)، فإذا قلت: (إذ ما تقم أقم) فمعناه: (متى تقم أقم)، ويدل على اسميتها عندهم أنها كانت قبل دخول (ما) اسما، والأصل بقاء الشئ على ما كان عليه »[٣]، ولكن كثيرا من النحاة رجحوا حرفيتها، ومنهم ابن هشام والفاكهي، وعليه يكون المعنى في المثال: (قم أقم)، وأجيب عن القول بأنها ظرف بأنها قد سلب منها معناها الأصلي بعد دخول (ما) بدليل أنها كانت لماضي فصارت للمستقبل، واستعملت مع (ما) الزائدة استعمال (إن) فكانت حرفا في الشرط[٤] .

كذلك (حيثما)، فإنها نقلت من الظرفية إلى أداة الشرط، قال الرضي: « وأما (حيثما) فنقول (ما) فيها كافة لـــ (حيث) عن الإضافة لا زائدة، كما في (متى ما)، و(إذا ما)، وذلك أن (حيث) كانت لازمة للإضافة فكانت مختصة بسبب المضاف إليه فكفتها (ما) عن طلب الإضافة، لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط »[٥] .

---

(١) حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ١/ ٨٥ .

(٢) مغني اللبيب ١/ ٨٧ .

(٣) حاشية يس على شرح الفاكهي ١/ ٨٤ .

(٤) المرجع السابق ١/ ٨٤ .

(٥) شرح الكافية ٢/ ٢٥٤ .

كما أن بعض هذه الظروف غير المتصرفة قد تنقل إلى أدوات الاستفهام، مثل: (أين، ومتى، وأيان)، كما رأينا من قبل نقلها إلى أدوات الشرط عند اتصال بعضها بـــ (ما)، وإذا نقلت هذه الظروف إلى أدوات الاستفهام أو الشرط تتوسيت فيها معنى الظرفية، فلا تحتاج إلى متعلَّق يعمل في محلها النصب، يقول الدكتور تمام حسان: « ويحلو للنحاة عندئذ أن يبقوا لها معنى الظرفية فيعلقوها في جملة الاستفهام بجملة الاستفهام، وفي جملة الشرط بجواب الشرط، وكان المنطقي أن ينسوا ظرفيتها بعد النقل كما نسوا موصولية (مَنْ) و(ما) في الشرط، فجعلوا ما بعدهما شرطا ولم يجعلوه صلة »[1] .

وقد عد الدكتور تمام حسان (ما) المتصلة ببعض الظروف المنقولة إلى الشرط شرطية، فقال: « وعند نقل الظروف إلى الشرط تلحق بها (ما) الشرطية، وهذا شبيه باتصال (ما) الاستفهامية بحرف الجر عند إرادة الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿ أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا ﴾[2]، ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ﴾[3]»[4] .

فعلى رأي الدكتور تمام حسان يكون معنى الشرط قد جاء من قبل (ما)، لا من قبل الظرف المنقول إلى الشرطية، وهذه يتنافى مع ما

---

(١) البيان في روائع القرآن ١/ ٦٣ .

(٢) البقرة: ١٤٨ .

(٣) البقرة: ١٤٤ .

(٤) البيان ١/ ٦٣ .

ذهبنا إليه من نقل الظرف من الظرفية إلى أداة الشرط، والصحيح ما ذكره الرضي من أن (ما) كافة للظرف عن إضافته إلى ما بعده، ومهيئة له معنى الشرطية، ودخوله على الفعل، ولعل الرضي يعني بالتفرقة بين (ما)الكافة و(ما) الزائدة- وإن كان كل منهما حرفا- أن الزائدة لا تكف الظرف عن الإضافة، كما لا تكف حرف الجر عن عمله في نحو قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[1]، أما (ما) الكافة فإنها تكف (إنّ) عن العمل في الجملة الاسمية، وتهيئها للدخول على الجملة الفعلية، وتحولها إلى أداة حصر، كما تحول (ما) الظرف إلى أداة شرط .

وقد تنقل (إذ) من الظرفية إلى التعليل فتكون حرفا لا محل له من الإعراب، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾[2]، أي: (لن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأنكم ظلمتم أنفسكم)[3]، ومثل لها الدكتور تمام حسان بقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ فِي ٱلْآخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[4]، أي: (لأنه قال أسلمت)[5] .

---

(١) آل عمران: ١٥٩ .

(٢) الزخرف: ٣٩ .

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ص٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٤) البقرة: ١٣٠ ، ١٣١ .

(٥) البيان ١/ ٦٣ ، ٦٤ .

وقد ذكرنا سابقا عند حديثنا عن خروج (إذ) من الظرفية إلى المفعولية- ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان من أن (إذ) التي افتتح بها بعض القصص القرآني حرف استفتاح وتوكيد، قال: «على أن التركيب القرآني استعمل (إذ) للاستفتاح المشرب بالتأكيد فأعطاها موضوع (ألا) الاستفتاحية ومعنى (لقد) المؤكدة »[1] .

ومما ينقل من الظروف إلى أداة الشرط (لمّا)، فقد اختلفوا في حقيقتها، فقيل: إنها حرف شرط تفيد وجود الجواب لوجود الشرط، وقيل: إنها ظرف بمعنى (حين)، والصحيح أنها في الأصل ظرف بمعنى (حين)، ثم تكون حرفا إذا استعملت أداة شرط، قال يس يشرح قول الفاكهي: «(قوله بمعنى حين) وليس فيها معنى الشرط، لأنك إذا قلت: (حين قام زيد قمت)- فلا دلالة على سببية الأول للثاني، (قوله وفيه معنى الشرط) نظر فيه بأنها إنما تدل عند القائل بالاسمية على مجرد الوقت، والقائل بالحرفية على ارتباط إحدى جملتين بأخرى »[2] .

فنفهم من هذا النص أن القول باسميتها مبني على دلالتها على الوقت فقط، وعلى عدم استعمالها رابطة، وأن القول بحرفيتها مبني على كونها رابطة لإحدى جملتين بالأخرى، وأنها تفيد ثبوت الثانية لثبوت الأولى، كما نقول: (لما زارني صديقي أكرمته) .

---

(١) البيان ١/ ٤٦ .

(٢) حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ١/ ٨٥ .

ومقتضى ما ذكره الدارسون قديما وحديثا من نقل الظروف غير المتصرفة إلى معنى الشرط، فتصير أداة- أن (إذا) من هذا القبيل، فهى في الأصل ظرف لما يستقبل من الزمان، ولكنها قد تتضمن معنى الشرط، فتكون أداة رابطة لإحدى جملتين بالأخرى، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا ﴾[1]، وبذلك تكون قد نقلت إلى الحرفية، على أنها قد استعملت على الأصل في دلالتها على الظرفية فقط، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾[2]، فـ (إذا) في هذه الآية ظرف لخبر المبتدأ بعدها، وهو (يغفرون)، ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء[3] .

وعلى هذا تكون (إذا) الشرطية قد نقلت من معنى الظرفية إلى استعمالها أداة من أدوات الشرط، وإن كنت لا أعلم أحدا قال بحرفيتها، كما قالوا بحرفية أخواتها من أدوات الشرط، وحينما تعرض الدكتور تمام حسان لنقل بعض الظروف إلى أدوات الشرط- فإنه لم يذكر من بينها (إذا) الشرطية .

وبعد فإن لنا ملاحظة على نقل هذه الظروف إلى الحرفية لأداء معنى من المعاني، مع تسليمنا بصحة هذا النقل، وهى أن هذه الظروف

---

(١) الأنفال: ٢ .

(٢) الشورى: ٣٧ .

(٣) مغنى اللبيب ١/ ١٠٠ .

لم تنقل إلى الحرفية بصيغتها ووظيفتها ومعناها، بمعنى أنها فقدت دلالتها المعجمية، وهى الدلالة على مكان أو زمان، ولكنها نقلت من وظيفة الظرف في الجملة إلى وظيفة الحرف من حيث إنه يؤدي معنى معينا من المعاني: كالمفاجأة والتعليل والشرط والاستفهام، أما من حيث المعنى المعجمي للصيغة- فإنها لا تزال محتفظة به، كما أنها محتفظة بصورة الظرف، إذ ليس من المعقول أن تنقل صيغة الظرف إلى معنى الشرطية مثلا، ثم لا يكون لها إلا الربط بين الجملتين، بل إنها بالإضافة إلى الربط تدل على المكان أو الزمان، فإذا استعملنا (أينما أو أيان أو حيثما) في أسلوب الشرط- فإن لهذه الأدوات وظيفتين: **إحداهما**- وظيفة الربط بين جملتي الشرط والجواب، **والأخرى**- الدلالة على الزمان أو المكان لجملتي الشرط والجواب، فإذا نظرنا إلى الوظيفة الأولى كانت أداة من الأدوات، وإذا نظرنا إلى الوظيفة الثانية كان ذلك مراعاة لأصل دلالتها، ولا بد من مراعاة هذا الجانب الثاني، وإلا لكانت (إنْ) الشرطية مغنية في الاستعمال عن جميع الأدوات، إذ لم يقصد بها سوى الربط بين الجملتين .

الفصل السادس

نقل الحرف

الحرف في الأصل الطرَف والجانب، وبه سمي الحرف من حروف الهجاء، وحرف كل شئ طرَفه وشفيره وحده، ومنه حرف الجبل وهو أعلاه المحدد، والحرف- الأداة التي تسمى الرابطة؛ لأنها تربط الاسم بالاسم، والفعل بالفعل: كـ(عن)، و(على)، ونحوهما، قال الأزهري: «كل كلمة بنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني فاسمها حرف، وإن كان بناؤها بحرف أو فوق ذلك مثل: (حتى، وهل، وبل، ولعل)»[١] .

ومعناه عند النحاة كل كلمة دلت على معنى في غيرها، أي: بسبب انضمام غيرها إليها من اسم: كـ (مررت بزيد)، أو فعل: كـ (قد قام)، أو جملة: كحروف النفي والاستفهام والشرط فقط .

فالحرف مشروط في دلالته على معناه الذي وضع له ذكر متعلَّقه، فإن لم يذكر متعلقه فلا دلالة له على شئ[٢] .

وحينما قسم النحاة الكلمة إلى اسم وفعل وحرف جعلوا للاسم علامات يعرف بها، وللفعل علامات يعرف بها أيضا، أما الحرف فجعلوا علامته سلبية، وهى عدم قبوله لشيء من علامات الاسم، أو

---

(١) لسان العرب لابن منظور ٢/ ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، مادة (حرف) .

(٢) شرح الحدود النحوية للفاكهي ٨٢ ، ٨٣ .

من علامات الفعل[1] ، وقد يخرج الحرف عن أصل استعماله في اللغة، فيستعمل استعمال الأسماء أو استعمال الأفعال أو استعمال الظروف، وفيما يلي نبين ذلك بالتفصيل .

١- نقل الحرف إلى الاسمية:

عقد ابن الشجري مبحثا خاصا تناول فيه نقل الحرف إلى الاسمية، وذلك في سياق حديثه عن المعاني والاستعمالات التي ترد لها (لا)، فذكر أنهم استعملوها اسما في قول الشاعر[2]:

أبى جودُه لا البخـلِ واسـتعجلتْ بـه

نَعَمْ من فتى لا يمنع الجـودَ قاتِلَـهْ

فقد روي بنصب (البخلَ)، وجره، فنصبه على أن تكون (لا) زائدة، فالمعنى: (أبى جوده البخلَ)، وجره على إخراج (لا) من الحرفية إلى الاسمية، وإضافتها إليه؛ لأن (لا) تكون للبخل ولغير البخل، فأراد أنه يمتنع من (لا) التي للبخل خاصة، فمثال التي للبخل أن يقول له: (هل تجود عليَّ بدرهم؟) فيقول: (لا)، ومثال التي لغير البخل: أن يقول له: (هل تمنعني عطاءك؟) فيقول: (لا)[3]، وعليه تكون (لا) هى المفعول به للفعل (أبى)، وتكون (نعم) فاعلا للفعل:

---

(١) راجع شرح شذور الذهب لابن هشام ص٢٦ .

(٢) هو مجهول القائل- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ص١١٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣٧ الهامش .

(٣) أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣٧ ، ٥٤٢ .

(استعجلت)، ثم ذكر أن العرب قد استعملت بعض الحروف أسماءً، وذلك على ضروب، فمنها: ما حكته فأقرته على لفظه، كإقرار (لا) و(نعم) في هذا البيت على لفظهما، ومنها: ما حكته وغيرت معناه، كـ (عن) في قول قَطَرِيّ بن الفُجاءة[1]:

ولقد أراني للرماح دريئةً … من عن يميني مرة وأمامي

أراد (من ناحية يميني)، ومثل ذلك (على) في قولهم: (نزلت من على الجبل)، يريدون: من فوق الجبل، كما قال الشاعر[2]:

غدت من عليه تنفض الطَّلَّ بعدما

رأت حاجب الشمس استوى فترفعا

ثم عقب على هذين الضربين من ضروب نقل الحرف إلى الاسم فقال: « واستعمال الحرف اسما بلفظه أقيس؛ لأنك تنزله منزلة الاسم المبني، كقولك: (هل) حرفُ استفهام، و(مِن) حرفُ تبعيض، و(لم) حرفُ نفي، فإن قلت: (هلٌ) حرف استفهام، و(لمٌ) حرف نفي، فنزلته منزلة (دمٍ، وغدٍ)، فجيد »[3] .

وذهب بعض الكوفيين في قولهم: (غضبت من لا شئ)، و(خرجت بلا زاد)، يريدون: (من غير شئ)، و(بغير زاد)، إلى أن (لا) في هذا النحو اسم لدخول الخافض عليها، وقيامها مقام (غير)، وكذلك إذا

---

(١) شرح الشواهد للعيني ص٢٢٦ .

(٢) هو يزيد بن الطَّثَرية ، شعره ص٤٦ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣٨ .

استعملت في وصف النكرة كما جاء في التنزيل: ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ ﴾[1]، ﴿ وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ۝ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ۝ ﴾[2]، ﴿ وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ۝ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ۝ ﴾[3]، وتقول: (مررت برجلٍ لا كريمٍ ولا شجاعٍ)، بالخفض على ما تقدم، و(لا كريمٌ ولا شجاعٌ)، بالرفع على إضمار (هو)[4].

وقد جعل الفراء (لا) في قوله تعالى: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[5] – بمعنى (غير)، ولذلك عطفت على (غير)، يقول: « فإن معنى (غير) معنى (لا)، فلذلك رُدَّت عليها (ولا)، هذا كما تقول: (فلان غيرُ محسنٍ، ولا مُجمِلٍ)، فإذا كانت (غير) بمعنى (سوى) لم يجز أن تكر عليها (لا)، ألا ترى أنه لا يجوز: (عندي سوى عبدِ الله ولا زيدٍ) »[6].

كذلك تنقل (إلا) من الحرفية إلى الاسمية، فتكون بمعنى (غير)، فيوصف بها وبتاليها جمع منكر أو شبهه، فمثال الجمع المنكر قوله

---

(١) البقرة: ٦٨.

(٢) الواقعة: ٤٣، ٤٤.

(٣) الواقعة: ٣٢، ٣٣.

(٤) أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣٩، ٥٤٠.

(٥) الفاتحة: ٧.

(٦) معاني القرآن ١/ ٨.

تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[1] ، فلا يجوز في (إلا) هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى، إذ التقدير حينئذ: (لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا)، وذلك يقتضي بمفهومه أنه (لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا)، وليس ذلك المراد، ولا من جهة اللفظ؛ لأن (آلهة) جمع منكر في الإثبات، فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه، فلو قلت: (قام رجال إلا زيدا) لم يصح اتفاقا[2] .

وإذا كانت (إلا)– على جعلها بمعنى (غير)– نعتا مرفوعا لـ (آلهة)– فإن حالتها الإعرابية قد انتقلت إلى ما بعدها، يقول الشيخ خالد الأزهري: « فلما حملت (إلا) على (غير) في الآية الكريمة انتقل إعراب (غير) إلى الاسم الذي بعد (إلا)، كما انتقل إعراب الاسم الذي بعد (إلا) إلى (غير) في الاستثناء، فيعرب الاسم الذي بعد (إلا) بما يستحقه.»[3] .

كما تنقل الكاف من حرفيتها إلى الاسمية، فتكون بمعنى (مثل)، وذلك إذا شغلت وظيفة الاسم النحوية في التركيب، وقد بين المرادي المواضع التي تتعين فيها حرفيتها، والمواضع التي تتعين فيها اسميتها، فذكر أنها خمسة مواضع:

أحدها– أن تقع مجرورا بحرف جر، كقول الشاعر:

---

(١) الأنبياء: ٢٢ .

(٢) مغني اللبيب ١/ ٧٠ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٦٠ .

بكاللقوة الشَّغواء جُلْتُ فلم أكنْ

لأولعَ إلا بالكميِّ المُقَنَّعِ[1]

وثانيها- أن يضاف إليها، كقول الشاعر:

تَيَّمَ القلبَ حُبُّ كالبدر، لا بل فاقَ حُسْنا مَنْ تَيَّمَ القلبَ حُبَّا[2]

وثالثها- أن تقع فاعلا، كقول الأعشى:

أتنتهون ولن يَنهَى ذوي شَطَطٍ

كالطعنِ يذهبُ فيه الزيت والفُتُلُ[3]

ورابعها- أن تقع مبتدأ، كقوله:

أبداً كالفراء فوق ذراها

حين يطوي المسامعَ الصَّرَّارُ[4]

وخامسها: أن تقع اسم (كان)، كقوله:

لو كان في قلبى كقَدْر قُلامة حباً لغيرك ما أتتك رسائلى[5]

---

(١) اللقوة: العُقاب- وهى طائر، الشغواء: المعوجة المنقار، وقد ورد هذا البيت غير منسوب في شرح الشواهد للعيني ٢/ ٢٢٥ ، وشرح الأشموني على الألفية ٢/ ٢٢٥ ، والهمع ٢/ ٣١ .

(٢) ورد غير منسوب في الهمع ٢/ ٣١ ، والدرر اللوامع ٢/ ٢٨ ، وخزانة الأدب ١٠/ ١٦٨ .

(٣) ديوان الأعشى ص٦٣ ، والهمع ٢/ ٣١ ، وخزانة الأدب ٩/ ٤٥٣ ، ٤٥٤ – ١٠/ ١٧٠ .

(٤) شرح ابن الناظم ص١٤٤ .

(٥) قائله جميل بثينة- ديوانه ص١٨٠ ، والخصائص ٢/ ٢٨٥ ، والهمع ٢/ ٣١ .

وزاد بعضهم سادسا، وهو أن تقع مفعولا، كقول النابغة:

لا يبرَمـــون إذا مـــا الأفـــقُ جَلَّلـــه

بردُ الشتاء مــن الإمحــال كــالأدَم[1]

على أن من النحاة من تأول هذا كله على حذف الموصوف، وإقامة الصفة التي هى الجار والمجرور مقامه[2] .

فنلاحظ أن الكاف في هذه الأبيات قد وقعت موقع الاسم من حيث الوظيفة والمحل الإعرابي، فكانت بمعنى (مثل)، ففى البيت الأول وقعت في موضع جر بالحرف، أي: (بمثل اللقوة)، ووقعت في البيت الثاني مضافا إليه، أي: (تَيَّمَ القلبَ حُبُّ مثل البدر)، ووقعت في البيت الثالث في موضع رفع فاعلا للفعل (ينهى)، أي: (ولن ينهي ذوي شطط مثلُ الطعن)، ووقعت في البيت الرابع مبتدأ مؤخرا أخبر عنه بالظرف المتقدم، أي: (مثل الفِراء كائن أبدا)، ووقعت في البيت الخامس في موضع رفع اسما لـــ (كان)، أي: (لو كان في قلبي مثلُ قدرِ قلامةٍ)، ووقعت في البيت السادس في موضع نصب مفعولا به للفعل يبرمون، أي: (لا يبرمون مثلَ الأدم) .

ومذهب سيبويه أن كاف التشبيه لا تكون اسما إلا في ضرورة الشعر[3] .

---

(١) ديوانه: ص١٢٧ ، وهمع الهوامع ٢/ ٣١ ، والدرر اللوامع للشـــنقيطي ٢/ ٢٩ .

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص٨٢ ، ٨٣ .

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني ص٧٨ .

والصحيح أن مجئ الكاف بمعنى (مثل) ليس مقصورا على الشعر، وإنما هو شائع في الاستعمال شعرا ونثرا، والدليل على اسميتها لا يتمثل في وقوعها موقع الاسم فقط، بل يتمثل أيضا في عود الضمير إليها، كما في قوله تعالى: ﴿ أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ ﴾[١]، قال الزمخشري: « أقدر شيئا مثل صورة الطير، (فأنفخ فيه) الضمير للكاف، أي: (في ذلك الشئ المماثل لهيئة الطير »[٢] .

ويرى الدكتور تمام حسان أن مما نقل من الأداة إلى الاسمية (كأيِّنْ)، فتكون بمعنى (كم)الخبرية، يقول: « ومثل ذلك في النقل (كأين) التي لا تعود إلى أصل اشتقاقي ولا يمكن عندي أن يقال: إنها مركبة من كاف التشبيه و(أي) الاستفهامية أو الموصولة؛ لأنها لا تحمل جرثومة أي معنى من معاني هذه العناصر المزعومة، فلم يبق لها إلا أن تكون أداة في الأصل نقلت إلى استعمال الأسماء المبهمة فصارت مثل : (كم ، وكيف) ، ونحوهما ، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا ٱللَّهُ يَرۡزُقُهَا وَإِيَّاكُمۡ ﴾[٣] ، أي: وكم من دابة »[٤]، ويرى القدماء أن (كأين) اسم مركب من كاف التشبيه

---

(١) آل عمران: ٤٩ .

(٢) الكشاف ١/ ٣٦٤ ، وراجع البيان للدكتور تمام حسان ١/ ٦٤ ، ٦٥ .

(٣) العنكبوت: ٦٠ .

(٤) البيان ١/ ٦٥ .

و(أي)، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رسم في المصحف نونا، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل، وهو الحذف في الوقف[1] .

فلا خلاف حينئذ بين الدكتور تمام حسان، والقدماء في أنها اسم مبهم بمعنى (كم) الخبرية، وإنما الخلاف حول أصلها الذي نقلت منه، فهي مركبة عند القدماء من كاف التشبيه و(أيّ)، وأداة بسيطة عند الدكتور تمام حسان، وسواء أكانت في الأصل مركبة أم بسيطة- فإن هذا الأصل قد تنوسي بنقلها واستعمالها بمعنى (كم)، ولعل الدليل على تناسي أصلها تماما أن التنوين في (أيٍّ) قد رسم نونا، وكأنه أصبح من بناء الكلمة .

كما أن (قد) تنقل من الحرفية إلى الاسمية، فتكون بمعنى (حَسْب) مرادفة لها، فهي إما مبنية لمشابهتها (قد) الحرفية في اللفظ، نحو: (قد زيدٍ درهمٌ)، و(قَدْني درهمٌ)، وإما معربة، فيقال: (قدِي درهمٌ) بغير النون، وهي مبتدأ وخبره (درهم)[2] .

كذلك (مُذْ)، و(منذ)- فإنهما تنقلان من كونهما حرفي جر إلى الاسمية أو الظرفية ، وإذا استعملت (مذ) اسما فالاختيار أن يرفع بعدها ما مضى، وإذا استعملت حرفا فالاختيار أن يجر بعدها ما نحن فيه الآن، وذلك نحو: (ما رأيته مذ يومان)، والتقدير: (بيني وبين لقائه يومان)، وقيل: التقدير: (مدةُ فراقه يومان)، فـ (مذ) على الوجه الأول

---

(١) مغني اللبيب ١/ ١٨٦ .

(٢) شرح قواعد الإعراب لابن هشام تأليف الكافيجي ص٤٢٨ ، ٤٢٩ .

خبر المبتدأ الذي هو (يومان)، وعلى الوجه الثاني مبتدأ خبره (يومان)، فـ (مذ) هاهنا اسم في الوجهين جميعا .

ولا فرق بين (مذ)، و(منذ) في الاستعمال، وفي نقلهما من الحرفية إلى الاسمية أو الظرفية، غير أن بعضهم فرق بينهما في حال استعمالهما حرفين بأن (مذ) تجر ما يدل على الحاضر،وأن (منذ) تجر ما مضى وما هو حاضر[1] .

٢- نقل الحرف إلى الخالفة:

وقد ينقل الحرف من حرفيته إلى الخالفة، أي: اسم الفعل، فيستعمل استعماله، ويدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمان، ومن ذلك (قد)، فإنها تنقل من الحرفية إلى الخالفة، فتكون اسم فعل بمعنى (يكفي)، فيقال: (قدني) بالنون كما يقال: (يكفيني)، وتقول أيضا: (قدني درهمٌ)، كما تقول: (يكفيني درهمٌ)، وتقول: (قد زيدا درهمٌ)، كما تقول: (يكفي زيدا درهمٌ)[2] .

ومن ذلك أيضا (ها)، فإنها في الأصل حرف تنبيه، وتدخل غالبا على أسماء الإشارة، إما متصلة بها، نحو: (هذا)، و(هؤلاء)، وإما مفصولة عنها بالضمير، كما في قوله تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمۡ

(١) راجع معاني الحروف للرماني ص١٠٣ ، ١٠٤ .

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ص٤٢٩ .

﴿ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ ﴾[1] ، وقد تنقل من هذا الأصل إلى الخالفة، فتكون اسم فعل أمر بمعنى (خُذْ)، وفيها لغات:

أحدها– (ها) للواحد المذكر، والمؤنث، والاثنين، والجميع .

ثانيها– (هاكَ) للمفرد المذكر، و(هاكِ) للمفردة المؤنثة، و(هاكما) للمثنى، و(هاكم) لجمع الذكور، و(هاكنَّ) لجمع الإناث .

ثالثها– (هاءَ) للمذكر، و(هاءِ)للمؤنث، و(هاؤما) للمثنى، و(هاؤم) لجمع المذكر، و(هاؤن) لجمع المؤنث، ومنه قوله تعالى: ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ [2] ، أي: (خذوا)[3] .

ومن ذلك أيضا (ويْ)– فإن المالقي ذكر أنها حرف تنبيه معناه التنبيه على الزجر، كما أن (ها) معناها التنبيه على الحض، وهى تقال للرجوع عن المكروه، والمحذور، وذلك إذا وجد رجل يسب أحدا، أو يوقعه في مكروه، أو يتلفه، أو يأخذ ماله، أو يعرض له بشئ من ذلك، فيقال لذلك الرجل: (وَيْ)، ومعناه: (تنبه وازدجر عن فعلك)، ويجوز أن توصل به كاف الخطاب[4] .

---

(١) آل عمران: ١١٩ .

(٢) الحاقة: ١٩ .

(٣) راجع معاني الحروف للرماني ص٩١ ، ٩٢ ، والبيان للدكتور تمام حسان ١/ ٦٥ .

(٤) رصف المباني في شرح حروف المعاني ص٤٨٩ .

وقد تنقل من حرفيتها إلى الخالفة فتكون اسم فعل مضارع بمعنى (أعجب)، كقول الشاعر:

وي، كأن من يكن لـــه نَشَــبٌ يُحْـــ

ـــبَبْ، ومن يفتقر يعش عيشَ ضُــرّ[١]

وقد تلحقها كاف الخطاب، كقول عنترة:

ولقد شــفي نفســي، وأبــرأ سُــقمها

قيلُ الفوارسِ: وَيْــكَ عنتــرَ أقْــدِمِ[٢]

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[٣] .

فاسم الفعل (ويك) بمعنى (أعجب)، والكاف حرف خطاب، والمعنى: (أعجب لأن الله يبسط الرزق)، و(أعجب لأنه لا يفلح الكافرون)[٤] .

---

(١) قاله زيد بن عمرو بن نفيل، أو ابنه سعيد، أو نبيه بن الحجاج، وقد ورد في الكتاب ١/ ٢٩٠ والخصائص ٣/ ٤١ ، ١٦٩ ، والخزانة ٣/ ٩٥ ، ٩٦ .

(٢) ديوانه ص٢١٩ ، والمغني ٢/ ٣٦٩ ، والخزانة ٣/ ٩٥ ، ١٠١ .

(٣) القصص: ٨٢ .

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص٣٥٢ ، ٣٥٣ ، وراجع البيان للدكتور تمام حسان ١/ ٦٥ .

وقد سبق أن ذكرنا نقل الجار والمجرور برمتهما إلى الخالفة، فيكونان اسم فعل أمر، مثل: (عليك نفسك)، بمعنى: (الزم)، و(إليك عني)، بمعنى (تَنَحَّ).

٣- نقل الحرف إلى الظرفية:

وقد ينقل الحرف إلى الظرفية، حيث يجوز إحلال الظرف محله دون خلل في المعنى، وقد ناب بعض حروف الجر مناب (مع) في بعض الاستعمالات، فمن ذلك (الباء)؛ إذ قد ترد بمعنى المصاحبة، فتحسن في موضعها (مع)، ولها علامتان: **إحداهما**- أن يحسن في موضعها (مع)، كما سبق، **والأخرى**- أن يغني عنها وعن مصحوبها الحال، كقوله تعالى: ﴿ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ ﴾[١]، أي: (مع الحق، أو محقا)، وقوله تعالى: ﴿ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا ﴾[٢]، أي: (مع سلام، أو مسلما عليك)[٣].

ومن ذلك (على)، كما في قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ﴾[٥]، أي: (مع حبه)، و(مع ظلمهم)[٦].

---

(١) النساء: ١٧٠.
(٢) هود: ٤٨.
(٣) الجنى الداني للمرادي ص٤٠.
(٤) البقرة: ١٧٧.
(٥) الرعد: ٦.
(٦) مغني اللبيب ١/ ١٤٣.

ومن ذلك (إلى)، حيث ترد بمعنى (مع) عند بعض النحاة، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾[١] ، أي: (مع أموالكم)، وقوله تعالى: ﴿ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[٢] ، أي: (مع الله) .

وقد ترد بمعنى (عند)، وذلك نحو قول الشاعر:

لعمرُك إن المس من أمِّ جـابر   إليَّ وإن ناشـرتها لبغـيض[٣]

أي: (عندي)[٤] .

ومن ذلك (في)، فقد ترد بمعنى (مع)، كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱدْخُلُواْ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ ﴾[٥] ، أي: (مع أمم)[٦] .

ومن ذلك (عن)، فقد ذهب بعض النحاة إلى أنها قد تأتي بمعنى (بعد)، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾[٧] ، أي: (بعد طبق)[٨] .

---

(١) النساء: ٢ .
(٢) الصف: ١٤ .
(٣) مجهول القائل: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٤٠٤ ، تحقيق الشيخ محي الدين عبد الحميد .
(٤) معاني الحروف للرماني ص١١٥ .
(٥) الأعراف: ٣٨ .
(٦) الجنى الداني ص٢٥٠ .
(٧) الانشقاق: ١٩ .
(٨) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٤٥٧ ، والدر المصون للسمين الحلبي ١٠/ ٧٤٠ .

وقد ذكر الدكتور تمام حسان أن (لمّا) الشرطية منقولة عن (لمّا) النافية، نقلت من حرفيتها إلى الظرفية، فصارت بمعنى: (حين)، أو (إذ)، وحينئذ تختص بالدخول على الفعل الماضي، ومثل لها بقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَيْهِ قَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا ٱلضُّرُّ ﴾[1] ، وقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾[2] .

وقد بنى الدكتور تمام حسان رأيه هذا على قول بعض النحاة بأنها ظرف بمعنى (حين)، يقول الكافيجي: « زعم أبو على الفارسي ومتابعوه أنها ظرف بمعنى (حين) مركبة من (لم) النافية، و(ما)، فإذا ركبت نقلت من الحرفية إلى الاسمية، وبنيت لمشابهتها بـ(لمّا) الجازمة في الصيغة، إذا دخلت على الماضي لفظا و معنى، فمعنى (لما جاء زيد جاء عمرو) أن مجئ عمرو في وقت مجئ زيد »[3] .

ونلاحظ أن الدكتور تمام حسان قد ربط بين (لمّا) النافية الجازمة للفعل المضارع- وهى حرف بلا خلاف، و(لمّا) الشرطية، حيث جعل الثانية منقولة من الأولى، ورتب على هذا أن (لما) الحرفية نقلت إلى الظرفية، مع أنه تحدث عن نقل بعض الظروف إلى الشرط والاستفهام، فتصير أدوات أو حروفا، ولم يقل بذلك في (لمّا) الشرطية، فكان ينبغي أن يجعلها أداة شرط- وإن كان أصلها ظرفا، على أن

---

(١) يوسف: ٨٨ .

(٢) يوسف: ٢٢ .

(٣) شرح قواعد الإعراب ص٢٨٨ ، ٢٨٩ .

كثيرا من النحاة ذهبوا إلى أنها حرف يفيد وجود الجملة الثانية لوجود الأولى، وقد سدد الشيخ يس النظر في حقيقتها خروجا من خلاف النحاة حول اسميتها، أو حرفيتها، فبين أنها ظرف بمعنى (حين) حينما لا تستعمل شرطا، أي: رابطة بين جملتين، وأنها حرف شرط عندما تستعمل رابطة[١] ، ولذلك رجحنا عند حديثنا عن نقل الظرف إلى الحرفية أن القول باسميتها مبني على عدم استعمالها رابطة بين جملتين، وأن القول بحرفيتها مبني على استعمالها رابطة أو شرطية، ومن ثم نرى أن (لمّا) الحينية، و(لمّا) الشرطية لا علاقة لهما بـــ (لمّا) النافية الجازمة للفعل المضارع، وبـــ (لمّا) التي تستعمل بمعنى (إلا)، كما في قوله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[٢] ، فـــ (إنْ) نافية، و(لمّا) بمعنى (إلا)، والتقدير: (إنْ كل نفس إلا عليها حافظ)[٣] ، ولذلك يمكن أن نعد ورود (لمّا) في اللغة متعددة المعاني والاستعمالات من قبيل تعدد المعنى الوظيفي، وليست (لمّا) النافية أصلا نقلت منه (لمّا) الحينية والشرطية، بل إن (لمّا) الشرطية منقولة من (لمّا) الحينية- كما ذكرنا .

وليس ما ذكره الدكتور تمام حسان في (لمّا) الشرطية، إذ جعلها ظرفا منقولا من (لمّا) النافية- متسقا مع منهجه الذي يقتضي جعل الظرف أداة أو حرفا عندما يستعمل في الشرط والاستفهام، كذلك لا

---

(١) راجع حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ١/ ٨٥ .

(٢) الطارق: ٤ .

(٣) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ص٤١ ، ٤٢ .

يتسق ربطه بين (لمّا) الشرطية، و(لمّا) النافية، مع ما ذهب إليه سابقا من إنكاره أن تكون (كأيِّن) مركبة من كاف التشبيه، و(أي) الموصولة أو الشرطية، إذ لا تحمل (كم) الخبرية التي هى بمعناها جرثومة هذه العناصر، فكيف يقول هنا بأصالة (لمّا) النافية الجازمة لــ (لمّا) الحينية أوالشرطية، مع أن الثانية لا تحمل جرثومة الأولى، بل الثانية تناقض الأولى تماما من حيث المعنى والاستعمال، فالأولى نافية مختصة بجزم الفعل المضارع، وهى كما يقول النحاة أخت (لم)، أما الثانية فهى مهملة لا تعمل شيئا ومختصة بالدخول على الفعل الماضي لفظا ومعنى، في حين أن نقل الصيغة من استعمال إلى آخر أو من معنى إلى آخر لا يستلزم إلغاء الصيغة المنقول منها تماما، أو لا يستلزم انسلاخ الصورة المنقولة عن المنقول منها تماما، بل لابد من بقاء رائحة الأصل في الصورة المنقولة .

ومما تجدر الإشارة إليه أن نقل حرف الجر إلى الظرفية لا يقتضي أن يعرب مجروره مضافا إليه، بل يعد مجرورا به؛ لأنه باقٍ على صورته، فهو نقل دلالي .

الفصل السابع

نقل الفعل

ذكرنا سابقا أن النحاة حصروا أقسام الكلمة في ثلاثة: الاسم والفعل والحرف، وجعلوا لكل قسم منها علامات تميزه عن الآخر، كما أنهم حاولوا أن يربطوا بين هذه الأقسام الثلاثة من حيث الأصلية والفرعية، فجعلوا الفعل والحرف فرعين عن الاسم، واستدلوا على ذلك بأكثر من دليل، منها:

أ- تنوين الاسم دونهما، قال الشلوبين: « ولذلك جعل فيه التنوين دونهما، ليدل على أنه أصل » .

ب- أن الاسم يخبر به، ويخبر عنه، والفعل لا يكون إلا مخبرا به، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه[١] .

ولعل أهم ما يميز الفعل عن قسيميه أنه يحمل دلالتين: الدلالة على الحدث، والدلالة على زمن معين وقع فيه هذا الحدث، ولذلك حينما ينتقل الفعل من أصل استعماله- فإنه ينسلخ عن إحدى هاتين الدلالتين، أو عن كلتيهما، ولكنه يظل محتفظا ببعض خصائصه أو علاماته؛ لأن النقل- كما قلنا سابقا- لا يقتضي التخلي عن الأصل تماما، بل يبقى شئ من خصائص الأصل مع الصورة المنقولة .

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ١١٩ ، وراجع الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٨٣ .

وليس كل فعل في العربية صالحا للنقل من معنى إلى آخر، أو من استعمال إلى آخر، بل ذلك محكوم بأنماط تعبيرية معينة، وبأفعال مسموعة، ويمكن حصر مظاهر نقل الفعل في ثلاثة: نقله إلى الأداة، ونقله إلى الخوالف، ونقله إلى العلمية، وفيما يلي نتناول هذه المظاهر بالتفصيل .

١- نقل الفعل إلى الأداة:

لقد أثار النحاة قديما وحديثا قضية نقل الفعل إلى الأداة أو الحرف عند حديثهم عن الأفعال الناسخة للجملة الاسمية، وهى (كان) وأخواتها، و(كاد) وأخواتها، و(ظن) وأخواتها عند بعضهم .

والحق أن معالجة قضية النقل في هذه الأفعال تحتاج إلى دقة وإمعان وروية؛ إذ القول بنقلها إلى الأداة، أو إلى الحرف- يجعلنا نحكم بحرفيتها، ونتناسى فعليتها تماما، ولكن هذا المسلك يجعلنا نصطدم بخصائص الفعلية التي تلازمها ولا تفارقها حتى بعد نقلها إلى الأداة، مما جعل القدماء يطلقون عليها أفعالا ناسخة، وقلما يطلقون عليها حروفا، حتى الذين يطلقون عليها حروفا نجدهم يشيرون إلى أصلها وقبولها لعلامات الفعل،ووقوعها موقع الفعل في الأنماط التعبيرية التي لا يستغنى فيها عن الفعل، ومع ذلك عدوا هذه الأفعال منقولة من أصلها الذي يتمثل في الدلالة على الحدث والزمن إلى حروف، وهذا يرجع إلى فقدان هذه الأفعال دلالتها على الحدث، وبقاء دلالتها على الزمن فقط .

وقد أطلق سيبويه على هذه الأدوات أفعالا، وعبر عن اسمها بأنه فاعل، وعن خبرها بأنه مفعول، إلا أن هذا النوع من الأفعال لا يستغنى بفاعله عن مفعوله، يقول: « ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في (ظننت) الاقتصار على المفعول الأول؛ لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثمة، وذلك قولك: (كان، ويكون، وصار، وما دام، وليس)، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر، تقول: (كان عبد الله أخاك)، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى، وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول من (ظننت) »[١] .

فقد بين سيبويه أن أصل مرفوعها ومنصوبها المبتدأ والخبر، كما أنه عبر عن نقصانها بأنها لا تستغني بمرفوعها عن الخبر، كما أنه بين فقدانها الحدث، وأنها لا تدل عند دخولها على المبتدأ أو الخبر إلا على المضي .

وقد أوضح ابن يعيش حقيقة هذه الألفاظ- وهى (كان) وأخواتها، وبين المقصود من نقصانها مع أنه أسماها أفعالا؛ لأنها مع فقدانها الحدث،ودلالتها على الزمن فقط- لا تفقد خصائص الأفعال تماما، يقول ابن يعيش: « وتسمى أفعالا ناقصة وأفعال عبارة، فأما كونها أفعالا فلتصرفها بالماضي والمضارع والأمر والنهي والفاعل، نحو قولك: (كان، يكون، كن، لا تكن، وهو كائن)، وأما كونها ناقصة- فلأن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان، نحو قولك: (ضرب)، فإنه

---

(١) الكتاب ١/ ٤٥ .

يدل على ما مضى من الزمان، وعلى معنى الضرب، و(كان) إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط، و(يكون) تدل على ما أنت فيه أو على ما يأتي من الزمان، فهى تدل على زمان فقط، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة، وقيل: أفعال عبارة: أي هى أفعال لفظية لا حقيقية؛ لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث، والحدث الفعل الحقيقي؛ فكأنه سمي باسم مدلوله، فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالا إلا من جهة اللفظ والتصرف، فلذلك قيل: أفعال عبارة، إلا أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب »[1] .

فعلى الرغم من إطلاق ابن يعيش على هذه الألفاظ أفعالا- فإنه يرى أنها ليست أفعالا حقيقية، بل هى أفعال من حيث اللفظ؛ لأن الأفعال الحقيقية هى التي تحمل دلالتي الحدث والزمن معا، أما هذه الأفعال فإنها لا تضيف إلى الجملة إلا عنصر الزمن .

وقد ربط بعض الدارسين بين جمود الفعل وفقدان الحدث، وبين تصرفه والدلالة على الحدث، فعقدوا ترابطا حميما بين التصرف والحدث من ناحية، والجمود مع سلب الحدث من ناحية أخرى، وذهبوا إلى أن المسألة مطردة، بمعنى أن كل فعل متصرف يدل على الحدث[2] .

---

(١) شرح المفصل ٧/ ٨٩ ، ٩٠ .

(٢) حول الصيغ ودلالتها في اللغة العربية، بحث للدكتور أحمد عفيفي، صحيفة دار العلوم- الإصدار الرابع- العدد الأول يوليه ١٩٩٢ ، ص١٩٣ .

وإذا كان الربط بين الجمود وفقدان الحدث مطردا- فإن الربط بين التصرف والدلالة على الحدث ليس مطردا، بدليل أن الأفعال المتصرفة في باب (كان) حينما تستعمل ناقصة، فإنها تفقد الحدث، وتدل على مجرد الزمن كما فهمنا من كلام سيبويه وابن يعيش، وذلك مثل (كان)، فهى متصرفة، إذ يقال: (يكون، كن، كائن)، ومع ذلك فإنها حينما تستعمل ناقصة لا تدل على الحدث مما جعل الدارسين المحدثين يذهبون إلى أن هذه الأفعال حينما تستعمل ناقصة تصير أدوات، فتنتقل من الفعلية، يقول الدكتور تمام حسان: « وقد ينقل الفعل إلى أداة ناسخة، فيسقط عنه معنى الحدث، ولا يبقى إلا الزمن، كما في (كان) الناقصة، وأخواتها، أو مجرد التأكيد، كما في (كان) الناقصة فقط، أو معنى آخر من معاني الجهة: كالمقاربة، أو الشروع، أو نحوها، ففي قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا ﴾[1] تحقق الإسناد في الحالتين بما فيه من معنى الحدث بقوله تعالى: (تحته كنز)، وقوله تعالى: (أبوهما صالحا)، ولكن خلو هذا الإسناد من معنى الزمن جعله بحاجة إلى ما يضيف ذلك إلى الجملة، فجاءت (كان) لتدل على الزمن فقط، وهى مفرغة تماما من معنى الحدث، وذلك نقل لها عن معنى (كان) التامة التي تدل على حدث وزمن، وفي قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا ﴾[2] سقط المعنيان كلاهما (الحدث والزمن)

---

(١) الكهف: ٨٢ .

(٢) الإسراء: ٦٧ .

عن (كان)، ونقلت إلى أداة توكيد؛ لأن الإنسان ما زال وسيظل كفورا بطبعه .

ويقال مثل ذلك في (كاد) وأخواتها، إلا أن المعاني التي تضيفها هذه الأدوات المنقولة فوق ما تقدم في (كان) وأخواتها هي المقاربة والشروع والرجاء، وهي جهات لفهم الحدث الذي في الخبر، فإذا قلنا: (كاد زيد يقوم)، فالمقاربة التي عبرت عنها (كاد) تعد بالإضافة إلى إفادة الزمن جهة لفهم القيام الذي أسند إلى (زيد)، وكذلك الحال في البقية، وموقع هذه المقاربة ونحوها من الحدث موقع الاستمرار والانقطاع والتجدد والقرب والبعد من معنى الزمن، فإذا كان ذلك قصارى ما تدل عليه هذه الألفاظ التي على صورة الأفعال- فإنها ليست باقية على فعليتها، وإنما اعتراها النقصان، أي أنها نقلت فجعلت أدوات تدخل على جمل اكتملت لها أركان الإسناد، ومن شواهد (كاد) في القرآن الكريم: ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾[1] ، فالإسناد واقع بين اسم (كاد) وهو الواو التي في (كادوا)، والمضارع الذي بعدها والمشتمل على واو هي ضمير يعود على اسم (كاد)- واو تعود على واو- والمعنى الإسنادي تقديره: (هم يفتنونك)، ولما كان هذا الإسناد لم يقع بالفعل، وإنما قارب الوقوع فقد جاءت (كادوا) على صورة الماضي، لتدل على هذه المقاربة، وهي خالية

---

(١) الإسراء: ٧٣ .

تماما من معنى الحدث، وقل مثل ذلك في بقية أخواتها، وإن كان المعنى المستفاد من أخواتها شروعا أو رجاء»[1] .

فلم يفرق الدكتور تمام حسان في حديثه عن نقل (كان) وأخواتها، و(كاد) وأخواتها من كونها أفعالا إلى أدوات- بين الجامد منها والمتصرف، فمتى استعملت هذه الألفاظ ناقصة ناسخة للجملة الاسمية- فقدت دلالتها على الحدث دون الزمن، وقد تفقد (كان) وحدها دلالتي الحدث والزمن معا، وذلك عندما تستعمل لمجرد التوكيد للجملة .

وليس عد الدكتور تمام حسان وغيره من المحدثين هذه الألفاظ أدوات أو حروفا بعد نقلها من الفعلية وتجردها من الحدث- أمرا جديدا، بل عبر عنها سيبويه قديما بأنها حروف، يقول في (كاد) وأخواتها: « فأخلصوا هذه الحروف للأفعال كما خُلِّصَت حروف الاستفهام للأفعال ، نحو: (هلا)، و(ألّا)، وهذه الحروف التي هى لتقريب الأمور شبيهة بعضها ببعض، ولها نحو ليس لغيرها من الأفعال »[2] .

فهو يشير إلى التفرقة بين (كان) وأخواتها، و(كاد) وأخواتها من حيث أخبارها، فإن أخبار أفعال المقاربة التي يعبر عنها تارة بأنها حروف ، وتارة بأنها أفعال لا تكون إلا أفعالا مضارعة، وفي تعبيره عنها بالحرفية إشارة إلى تجردها من الحدث، وفي تعبيره عنها بالفعلية

---

(١) البيان فى روائع القرآن ١/ ٥٨ ، ٥٩ .

(٢) الكتاب ٣/ ١٦٠ ، ١٦١ .

إشارة إلى أصلها، ويقول أبو البقاء العكبري: « أصل (كان) وأخواتها أن تكون دالة على الحدث ثم خلعت دلالتها عليه وبقيت دلالتها على الزمان »[١] .

فهذا النص صريح في نقل (كان) وأخواتها من الفعلية إلى الأداة؛ لأن تجرد الفعل من الحدث دليل على انسلاخه من فعليته .

وإذا كان هذا النقل من الفعلية إلى الأداة ينطبق على الأفعال المتصرفة في باب (كان) أو (كاد)- فإن انطباقه على الأفعال الجامدة أولى؛ لأن جمود الفعل يقربه من خصائص الحرفية، يقول ابن يعيش في (عسى): « لما دلت (عسى) على قرب الفعل الواقع في خبرها جرت مجرى الحروف لدلالتها على معنى في غيرها؛ إذ الأفعال تدل على معنى في نفسها لا في غيرها، فجمدت لذلك جمود الحروف، فإن قيل: ما الدليل على أنها أفعال مع جمودها جمود الحروف وعدم تصرفها، فالجواب أنه يتصل بها ضمير الفاعل على حد اتصاله بالأفعال نحو قولك: (عسيت أن أفعل كذا)، والمؤنث (عست)، فتؤنثه بالتاء الساكنة وصلا ووقفا على ما يكون عليه الأفعال، ولما كانت فعلا افتقرت إلى فاعل ضرورة انعقاد الكلام »[٢] .

فقد ربط ابن يعيش بين (عسى) والحرف من حيث الجمود، ومن حيث دلالتها على معنى في غيرها، غير أنها لم تزل تحتفظ بخصائص فعليتها التي تتمثل في قبولها لتاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، وبذلك

---

(١) مسائل خلافية في النحو ص٧١ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ١١٦ .

يشير إلى نقلها من الفعلية إلى الحرفية، ولذلك يرى المحدثون أن الأفعال الجامدة قد تخلت عن فعليتها تماما، يقول الدكتور تمام حسان: « وعندي أن ما يسميه النحاة أفعالا غير متصرفة من مثل (عسى)، و(ليس) يخلو خلوا تاما من مقومات الفعلية، إذ لا يدل بسبب الجمود على حدث ولا يدل مع عدم الصيغة على زمن، فلم يبق إلا أن نعدهما من الأدوات وقد عدنا من النواسخ، ولما كان معظم النواسخ أفعالا منقولة إلى النسخ لافتقادها معنى الحدث مال النحاة إلى أن يعدوا (عسى)، و(ليس) بين هذه الأفعال المنقولة لمجرد اتصال الضمائر بهما مع بعد ذلك عن الأصول المعتبرة »[١] .

وقد تناول الدكتور أحمد كشك الأدوات الناسخة، وهي الأفعال الناقصة، وقد عالجها تحت ثلاث مجموعات: (كان) وأخواتها، و(كاد) وأخواتها، و(ظن) وأخواتها، وذلك في سياق حديثه عن قيمة الحدث في بناء الجملة، وأن عناصرها مقيّدة لهذا الحدث، فبين أن نقصان (كان) وأخواتها « مؤداه ضياع قيمة الحدث من الفعل، ومن ثم لم تحتج هذه الأفعال إلى مقيدات توجه الفعل في جمل هذه الصيغ، فالناظر إلى استخدام بعض هذه الأفعال يلمح أن دلالات الفعل تخلو من الحدث تماما، فكلها عطاءات تعبر عن قيمة الزمن بين الاطلاق والتخصيص، فالكينونة معنى عام أو حضور عام أو استقبال عام، فالصيغة الفعلية هنا تعتبر جهة من جهات الحدث المفهوم من الخبر؛ لأنها ظرف له

---

(١) البيان ١/ ٦٤ .

على حين أن الفعل التام الحاوي لقيمة الحدث هو الذي يحتاج إلى تقييد وتوجيه »[١] .

وهنا يبين الدكتور أحمد كشك مطلب الحدث في الجملة الاسمية المنسوخة بـــ (كان) أو إحدى أخواتها، فيقول:« إن الحدث كما بان من (كان) وأخواتها مطلبه في عطاء المسند المسمى خبرا؛ وحين يتقدم المسند إليه أدوات النسخ الممثلة في (كان) وأخواتها، فإن هذه الأدوات تصبح كما رأينا وعاء زمنيا للحدث أو دليلا على إمكان تحوله أو نفيا له »[٢] .

وكذلك (كاد) وأخواتها- فإن الدكتور أحمد كشك يرى أنها « قيد، ومن ثم فلا إطلاق فيها يحتاج إلى جهات له، لأنها تقوم بما قامت به الحروف من دلالات، ومن هنا فلا فارق بين ما عبرت عنه (عسى)، وما عبرت عنه (لعل)، أو (ليت) »[٣] .

وأما (ظن) وأخواتها- فإن الدكتور أحمد كشك يبين أنها « تتردد بين الفعلية وغير الفعلية حين النظر إلى موقعها الإعرابي، ومبررات الفعلية تبدو من خلال:

أ- قبول هذه الصيغ علامات الأفعال: (تاء الفاعل، وتاء التأنيث، وياء المخاطبة، ونون التوكيد) .

---

(١) من قيود الحدث في نظام الجملة العربية، بحث منشور بصحيفة دار العلوم يوليه ١٩٩٢- الإصدار الرابع- العدد الأول ص٢٥٤ ، ٢٥٥ .

(٢) السابق ص٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٣) السابق ص٢٦٠ .

ب- دوران الزمن في هذه الأدوات مضيا وآنا واستقبالا (ظن، يظن، لن يظن) .

ج- بناء هذه الأفعال للمجهول، ومن هنا يتحول المفعول الذي أصله مبتدأ إلى نائب فاعل، وتتحول الجملة كما فرض النحاة من أصل- هو البناء للمعلوم- كما تصور النحاة- إلى فرع هو البناء للمجهول، حيث تقول للمعلوم: (ظننت محمدا مسافرا)، وللمجهول: (ظُنَّ محمدٌ مسافرا) .

ومما يذهب بأمر الفعلية:

أ- كونها ناقصة، ومعنى النقصان هنا أنها لا تؤدي مع مرفوعها الذي هو فاعل لها فائدة نحوية، فإسناد الفعل إلى فاعله لا يشكل تمام فائدة لعدم وجود حدث في الفعل، فما أظن أن هناك فائدة في قولنا (ظننت أو حسبت محمدا) كالفائدة الموجودة في قولنا: (نجح محمد)، و(سافر عليٌّ) .

ب- أن دلالات صيغها دلالات يقين ورجحان وظَنٍّ، لا دلالات أحداث، ومن أجل ذلك أصبح قرب الحدث منها مخرجا لها من باب (ظن) وأخواتها، وهذا مدرك من تصور دلالة الإبصار في (رأى)، والاتهام في (ظن)، والعثور في (وجد) ....إلخ .

ج- أن الاستغناء عنها لا ينفي بناء جملتها حيث يكون الباقي عند الاستغناء صالحا للفائدة »[١] .

---

(١) من قيود الحدث في نظام الجملة العربية ص٢٦١ ، ٢٦٢ .

وينتهي الدكتور أحمد كشك من إبرازه جانبي الفعلية والنقصان في هذه الأفعال إلى « أن هذه الأفعال أو بعبارة أخرى هذه الأدوات أفعال من الناحية الشكلية، لكنها أسماء من ناحية المضمون والدلالة والعطاء، ولعلها تساوي في وجودها المصدر المؤول الذي لم يحتج إلى سابك، فحين نقول: (ظننت محمدا مسافرا)، فإن التأويل أو لنقل المقابل الاستبدالي هو إحلال الاسم المصدر الصريح محل الصيغ السابقة ومرفوعها على هذا النحو: (الظن محمد مسافر) أو (ظني محمدا مسافرا)، وبذا تكون: (ظننت، وعلمت، ورأيت) مساوية للظن والعلم والرأي »[1] .

وما ذكره الدكتور أحمد كشك فيما يتعلق بـــ (كان) وأخواتها، و(كاد) وأخواتها- لا يخرج عن إطار ما ذكره النحاة قديما وحديثا من فقدان هذه الأفعال دلالتها على الحدث، وبقاء دلالتها على الزمن فقط، ومن ثَمَّ لا تمثل في بناء الجملة حدثا يحتاج إلى ما يقيده، أما ما ذكره بالنسبة لـــ (ظن) وأخواتها من اشتمالها على خصائص الفعلية، وخصائص الأداة، حيث تقبل علامات الفعل، وتدل على الأزمنة المختلفة، وتبنى للمفعول، وهذه جوانب الفعلية فيها، وما يذهب بفعليتها كونها ناقصة لا تكتفي بفاعلها في تمام الفائدة، بل لا بد من حاجتها إلى المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر، وكون دلالات صيغها دلالات يقين ورجحان وظَنّ، لا دلالات أحداث، وكون الاستغناء عنها لا ينفي بناء جملتها، حيث يكون الباقي عند الاستغناء صالحا للفائدة، وهذه

---

(١) السابق ص٢٦٢ .

جوانب الأداة فيها، فيمكن قبوله، وبناء عليه يحكم عليها بالنقل من الفعلية إلى الأداة، وإن كان احتفاظ الفعل بخصائصه بعد نقله إلى أداة ناسخة لا ينطبق على (ظن) وأخواتها فقط، بل ينطبق أيضا على (كان) وأخواتها، و(كاد) وأخواتها؛ لأن هذه الأفعال تقبل علامات الفعل بعد استعمالها أفعالا ناسخة، فيقال: (كنت، وأصبحت)، و(كانت، وأصبحت)، كذلك دلالتها على أزمنة مختلفة، فليس هذا خاصا بها أيضا، بل إن بعض الأفعال الناسخة في باب (كان)، و(كاد) يتصرف، ليدل على الحال أو الاستقبال إلى جانب المضي، فيقال: (يكون، وكن)، و(يكاد، ويوشك)، غير أننا نلحظ أمرا في (ظن) وأخواتها لا نلحظه في باب (كان)، و(كاد)، وهو أن (ظن) وأخواتها لا تفقد دلالتها على الحدث، ولا يأتي نقصانها من هذه الناحية، وإنما تدل على حدث معنوي، ونحن نرى كثيرا من الأفعال في اللغة لا تدل على حدث حسي، وهي مع ذلك غير ناسخة، أو ناقصة، مثل: (جهلت، وسمعت، وعرفت)، وغيرها، ومما يدل على عدم فقدانها الحدث أن مصادرها تستعمل استعمال أفعالها، فتنصب مفعولين، ولذا فإننا نرى إخراجها عن الأفعال المنقولة إلى الأدوات، ولعل الدكتور أحمد كشك رأى نفسه حائرا أمام هذه الأفعال: أيجعلها أفعالا ذات أحداث، تحتاج إلى تقييد في الجملة؟ أم يجعلها في حكم الأدوات نظرا لنقصانها وحاجتها إلى المفعولين، وعدم وضوح الحدث فيها؟ فلم يشأ أن يجعلها من ذا أو ذاك، وانتهى إلى نتيجة تبدو غريبة ولا نسلم بها، وهي أنها في تأويل مصدر دون حرف مصدري، فقدر قولهم: (ظننت محمدا مسافرا) بـ (الظن محمد مسافر)، أو (ظني محمدا مسافرا)، وهذا التقدير يخرج

الجملة عن نظامها الصحيح، فقد جعل الخبر في الجملة الأولى جملة اسمية، أما الجملة الثانية، فالمصدر (ظني) فيها هو المبتدأ، أضيف إلى فاعله في المعنى، وقد نصب المفعولين: (محمدا مسافرا)، وهنا لم تكتمل الجملة، فأين الخبر؟! وهذا التقدير، أو جعل (ظن) وأخواتها أسماء جاءت في صورة الأفعال أمر غريب لم يقل به أحد من النحاة، ولا يؤيده واقع اللغة .

ولم يخرج الدكتور أحمد عفيفي في نظرته إلى الأفعال الناسخة عما ذهب إليه سابقوه من القدماء والمحدثين، من أنها أفعال نقلت من فعليتها إلى جعلها أدوات ناسخة، فيقول: « والتعليل الذي أذهب إليه وترتاح إليه النفس أن هذه الكلمات يطلق عليها (أفعال) بحسب أصلها، فهذه الكلمات كانت تحتوي على حدث فقدته تدريجيا عندما طغى عليها معنى الأداة الناسخة، فالمفروض أن يكون النسخ بالأداة؛ وهذه معان خاصة للأدوات، مثل: (إنَّ) وأخواتها، وأدوات نصب المضارع، وأدوات جزم المضارع...إلخ، فهذه الأدوات لها طابع خاص في الجملة العربية من حيث المعنى والمبنى، وأما (كان) وأخواتها، و(كاد) وأخواتها- فإنني أذهب إلى أن هذه الأفعال كانت تحتوي على حدث ثم فقدت هذا الحدث بتحولها إلى أدوات (أفعال) ناسخة »[١] .

واستدل الدكتور أحمد عفيفي على هذا التعليل بأربعة أدلة:

١- استعمال هذه الأفعال تامة في بعض السياقات .

---

(١) التغير الدلالي وفقدان الحدث النحوي، بحث منشور بصحيفة دار العلوم يوليه ١٩٩٣م – الإصدار الرابع- العدد الثاني ص٤٨ .

٢- وجود كلمات بها بقايا أحداث، مثل: (على وشك الموت)، أي: قرب الموت .

٣- أقوال النحاة التي تؤكد أنها ليست أفعالا حقيقية، وأنها لا توصف بتعد ولا لزوم، وأنها واسطة[١] .

٤- عدم اعتبار (ظن) وأخواتها أفعالا ناقصة؛ لأنها احتفظت بأحداثها، بدليل إسنادها إلى فاعلها[٢] .

وفي بحث آخر يتعرض الدكتور أحمد عفيفي لبعض الأفعال الجامدة في اللغة، فينكر فعليتها، فيقول: « أما (ليس) فهى كلمة تدل على النفي وليس بينها وبين طبيعة الفعل علاقة من حيث اللفظ، أو المعنى، فليس في اللفظ ما يدل على فعليته إلا قبوله تاء المتكلم وتاء التأنيث، وكونه على ثلاثة أحرف مفتوحا آخرها، وهى علامات شكلية كلها لا تثبت له فعلية لعدم وجود حدث به فهو أداة، وهو مما يبعده عن الفعلية جوهرا، وسكون وسطه يبعده عن الفعلية شكلا » ، ثم يقول: « وإلا فأخبرني بالله عليك أي حدث في (كلمة) (عسى، ليس، ما عدا، ما خلا، ما حاشا، بئس)، كل هذا يؤكد أن هذه الكلمات أطلق عليها النحاة أفعالا مع تجاوز واضح لمعنى الفعل »[٣] .

---

(١) راجع الهمع ٢/ ٨٠ .

(٢) التغير الدلالي وفقدان الحدث النحوي ص٤٩ ، ٥٣ .

(٣) حول الصيغ ودلالتها في اللغة العربية، بحث منشور بصحيفة دار العلوم- الإصدار الرابع- العدد الأول يوليه ١٩٩٢م ، ص١٩٧ ، ١٩٨ .

والحق أن هذه الصيغ تخلو من الحدث، وما ذكره الدكتور أحمد عفيفي مطابق للواقع اللغوي في استعمالها، ولكن رأيه هذا لم يغب عن ملاحظة القدماء؛ لأن ابن السراج، والفارسي، في الحلبيات، وابن شقير، وجماعة- ذهبوا إلى حرفية (ليس)[١] ، وأن السيرافي وفاقا لسيبويه ذهبا إلى حرفية (عسى) عند اتصالها بالضمير في نحو: (عساك، وعساه)، وأن ابن السراج ذهب إلى حرفيتها مطلقا، ولذلك عدها ابن هشام من أخوات (إنَّ)[٢]، كذلك (حاشا، وخلا، وعدا)- فإن النحاة قالوا بحرفيتها، حيث عدوها من حروف الجر إذا كان المستثنى بها مجرورا، بل ذهب سيبويه إلى حرفية (حاشا) مطلقا، وإذا كان جمهور النحاة يعدون هذه الصيغ أفعالا جامدة إذا تقدمت عليها (ما)- فإن الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني زعموا جواز الجر بها على تقدير (ما) زائدة[٣]، ولو ذكر الدكتور أحمد عفيفي هذا الخلاف حول فعلية هذه الصيغ وحرفيتها، ومال إلى الذين قالوا بحرفيتها لكان منصفا مع القدماء .

على أننا لو سلمنا بفعلية هذه الصيغ- لما ابقيناها على فعليتها، إنما نقول بنقلها من الفعلية إلى أدوات استثناء، سواء أكان المستثنى بها منصوبا أم مجرورا .

---

(١) راجع مغني اللبيب ١/ ٢٩٣ .

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ص٥٦ ، ٥٧ .

(٣) الهمع ١/ ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

أما (نِعْمَ، وبئس)، وما جرى مجراهما من أفعال المدح والذم– فإنها أفعال في الأصل نقلت إلى الخوالف– كما سيأتي .

وهناك اتجاه آخر يخالف هذا الاتجاه الذي شاع عند بعض القدماء والمحدثين من أن المقصود من نقصان الأفعال الناسخة خلوها من الحدث، وأنها لا تدل إلا على الزمن، وبناء على هذا الاتجاه عدوا الأفعال الناقصة لا مصادر لها ؛ لأن المصادر أحداث الأفعال، ونجد هذا الاتجاه المخالف عند ابن عصفور، والرضي، قال ابن عصفور: « وفي هذه الأفعال الناقصة خلاف بين النحويين، هل تدل على معنى الحدث أو لا ؟ فمنهم من ذهب إلى أنها ليست بمأخوذة من حدث، وإنما هى لمجرد الزمان، ولذلك لم يلفظ لها بمصدر، لا يقال: (كان زيد قائما كونا)، ولا (أمسى عبد الله ضاحكا إمساء)، وكذلك سائر أخواتها .

والصحيح أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها، وقد تقرر من كلامهم.أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول .

والذي حمل على ادعاء مصادر لهذه الأفعال التي قد رفض النطق بها أنها أفعال، فينبغي أن تكون بمنزلة سائر الأفعال في أنها مأخوذة من حدث، ومما يدل على أن في هذه الأفعال معنى الحدث أمرهم بها، وبناء اسم الفاعل منها، نحو: (كن قائما)، و(وأنا كائن منطلقا)، والأمر لا يتصور بالزمان، وكذلك لا يبنى اسم الفاعل من الزمان، فإن قيل: لا

تدل على معنى الحدث إذ قد رفض النطق به- فالجواب: أن الخبر الذي عوَّض منه يقوم في الدلالة على حركة الفاعل »[1] .

وقال الرضي: «وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر- ليس بشئ؛ لأن (كان) في نحو: (كان زيد قائما) يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي: حصوله، فجئ أولا بلفظ دال على حصول ما، ثم عين بالخبر ذلك الحاصل، فكأنك قلت: (حصل شئ)، ثم قلت: (حصل القيام)، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن على ما مر في بابه مع فائدة أخرى ههنا، وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد، ولو قلنا: (قام زيد) لم يحصل هاتان الفائدتان معا، فـ(كان) يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في (كان)، لكن دلالة (كان) على الحدث المطلق- أي الكون- وضعية، ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية، وأما سائر الأفعال الناقصة نحو (صار) الدالة على الانتقال، و(أصبح) الدال على الكون في الصبح أو الانتقال، ومثله أخواته (ما دام) الدال على معنى الكون الدائم، و(ما زال) الدال على الاستقرار، وكذا أخواته و(ليس) الدال على الانتفاء، فدلالتها على حدث

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٧٠ .

معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور، فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه؟! »[١] .

وقد سار الدكتور إبراهيم السامرائي في ركب ابن عصفور والرضي متبعا إياهما في إنكار نقصان هذه الأفعال بمعنى أنها مأخوذة من أحداث، أي: مصادر، فقال: « والحقيقة أن هذه المواد لا تختلف عن سائر الأفعال، فهي أحداث تدل على خصوصيات معنوية »[٢] ، واستدل بقول الرضي السابق، ثم قال معقبا عليه: « ويبدو من هذا العرض أن مصطلح (الناقصة) لهذه الأفعال غير صحيح، وإنما هي تسمية (اعتباطية)، كما تدل على ذلك الآراء المختلفة التي قال بها الأقدمون للوصول إلى هذه التسمية »[٣] ، ثم قال: « والذي يجب أن نقوله في هذه الأفعال إنها تطورت في الاستعمال حتى صارت لا تكتفي بفاعلها كما هي الحال فيما أسموه بـ (كان) التامة التي يتضح فيها الحدوث، فقد قالوا: قيل لها تامة لدلالتها على الحدث، أقول: تطورت في الاستعمال فانتقلت من هذه الصورة القاصرة المكتفية بفاعلها إلى شئ آخر يفتقر إلى المنصوب المكمل للمعنى الذي يقتضيه المعنى الجديد، وبسبب من هذا الافتقار أرادوا أن يجعلوها مخالفة لمجموع أفعال العربية فاخترعوا هذه التسمية »[٤] .

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٩٠ .

(٢) الفعل زمانه وأبنيته ص٥٥ .

(٣) السابق ص٥٦ .

(٤) الفعل زمانه وأبنيته ص٥٧ .

وما نظن هذا التطور في الأفعال الناسخة من مرحلة اكتفائها بالمرفوع إلى عدم اكتفائها بالمرفوع وحاجتها إلى المنصوب- إلا ما نقول به من نقل هذه الأفعال من الفعلية إلى الأداة، ولكنه لم يصرح بذلك، ولا بد أن يكون هذا التطور مبنيا على فقدان هذه الصيغ للحدث .

ونخلص من ذلك إلى أن هذين الاتجاهين حول تفسير الأفعال الناسخة- وإن كانا مختلفين- يلتقيان عند نقطة محددة، وهى أنها تسلك في الاستعمال العربي مسلكا يختلف عن سائر الأفعال التامة، وهذا المسلك يتمثل في عدم دلالتها على الحدث، سواء أكانت خالية من الحدث في أصل استعمالها، أم دالة على حدث غير ملفوظ به، ثم تطورت دلالتها فصارت خالية من الحدث دالة على مجرد الزمن، ولعل اختلافهم حول تفسير هذه الصيغ، وحيرتهم أمامها يرجعان إلى أنها ما زالت تحتفظ بخصائص الفعلية: كقبولها علامات الأفعال، واستعمال الجملة المنسوخة بأحدها في موضع الجملة الفعلية، ومع ذلك فإنها لا تدل على ما يدل عليه الفعل التام من الحدث والزمن، بل تدل على الزمن فقط، ولهذا فإننا نرى أن هذه الأفعال الناقصة أو الناسخة تستعمل استعمال الأدوات، ولكنها لم تفقد فعليتها تماما، فهى تجمع بين خصائص الأصل، وخصائص الفرع، وعليه فإن أصحاب الاتجاه الأول المنكر لفعليتها قد نظروا إلى ما آلت إليه من خصائص الأدوات، وتجلى ذلك في الصيغ الجامدة التي تشبه الأداة في هذا الجمود، وإن أصحاب الاتجاه الثاني المتشبث بفعليتها قد نظروا إلى أصلها، وقبولها علامات الفعل، ووضعها في الجملة موضع الأفعال، وتجلى ذلك في

الصيغ المتصرفة منها، « ونستطيع أن نرجع فقدان الكلمات أحداثها إلى أسباب دلالية بحتة تتمثل في طغيان معنى فرعي على معنى أصلي تفقد به الكلمة حدثها مع معناها الجديد، ويعني ذلك انتقال حدثها مع معناها الجديد، ويعني ذلك انتقال الكلمة من معنى إلى معنى كانتقالها من دلالتها على الوصفية إلى دلالتها على الاسمية(الاسمية المطلقة أو العلمية الخالصة)، كذلك انتقال الكلمة من دلالتها الأصلية إلى دلالة الحرف، أو دلالة الأداة المجردة التي تسلك سلوكا متميزا داخل التراكيب أو الدلالة على الذات المحضة، والكلمة إذا تضمنت معنى غير معناها الأصلي وتحولت إلى معنى جديد تفقد دلالتها على الحدث، وتأخذ طابعا جديدا في نظام التركيب أو الجملة يختلف عن مثيله في أول الأمر، أي: قبل الانتقال »[1] .

ولم يثر النحاة قضية نقل الصيغة من الفعلية إلى الأداة عند حديثهم عن الأفعال الناسخة فقط، وإنما أثاروها أيضا عند حديثهم عن نقل بعض الأفعال من استعمالها الأصلي- وهو رفعها للفاعل- إلى الأداة، وذلك عندما تتصل بها (ما) الكافة، فتكفها حينئذ عن عملِ الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: (قلَّ، وكثُر، وطال)، وعلة ذلك شبههن بـــ (رُبَّ)، ولا يدخلن حينئذ إلا على جملة فعلية صرح بفعلها، كقوله:

قلَّما يبرح اللبيـــب إلـــى مـــا يورث المجد داعيـــا أو مجيبـــا[2]

---

(١) التغير الدلالي وفقدان الحدث في اللغة العربية، بحث للدكتور/ أحمد عفيفي، منشور بصحيفة دار العلوم ص٤٦ .

(٢) مغني اللبيب ١/ ٣٠٦ ، ولم أعثر له على قائل، بل معظم كتب النحـــو لـــم تذكر منه إلا موضع الشاهد: (قلما يبرح اللبيب) .

ومما يدل على انتقالها إلى الحرفية أو الأداة أن سيبويه تحدث عنها تحت عنوان: (هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شئ منها) فقال: « ومن تلك الحروف: (ربما، وقلما)، وأشباههما، جعلوا (رُبَّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى (ربُّ يقول)، ولا إلى (قلَّ يقول)، فألحقوهما وأخلصوهما للفعل.... وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، قال[1]:

صَددْتِ فأطولْتِ الصدودَ وقلَّما
وِصالٌ على طول الصدود يدومُ[2]

ونلاحظ أن سيبويه ربط بين الفعل (قلَّ) و(ربَّ) التي هى في الأصل حرف، وكأنه ألحق (قلَّ) بها في الاستعمال عند كفها بـ (ما) .

ولما كانت هذه الأفعال المكفوفة بـ (ما) لا تدخل إلا على الجمل الفعلية- عد سيبويه هذا البيت ضرورة، حيث ذكره تحت باب: (مايحتمل الشعر)؛ لأنه قال تعقيبا عليه: وإنما الكلام: قلما يدوم وصال »[3] .

وقد بين ابن هشام وجه الضرورة في البيت، فذكر فيها ثلاثة أقوال: **أولها**- أن حق (قلما) أن يليها الفعل صريحا، والشاعر أولاها

---

(١) نسبه ابن هشام إلى المرَّار: مغني اللبيب ١/ ٣٠٧ .

(٢) الكتاب ٣/ ١١٤، ١١٥ .

(٣) السابق ١/ ٣١ .

فعلا مقدرا، وأن (وصال) مرتفع بـ (يدوم) محذوفا مفسرا بالمذكور، **وثانيها**- أنه قدم الفاعل، ورده ابن سيده بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر، **وثالثها**- أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله(١):

ونبئتُ ليلى أرسلت بشفاعةٍ
إليَّ فهلّا نفسُ ليلى شفيعُها(٢)

وحاول بعض النحاة أن يخرجوا البيت من الضرورة أو الشذوذ، فزعم المبرد أن (ما) فيه زائدة، و(وصال) فاعل لا مبتدأ، وزعم بعضهم أن (ما) مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة(٣) .

ونحن نرى أن هذه الأفعال الثلاثة المنقولة إلى الحرفية أو الأداة يجوز دخولها على الجملتين: الفعلية والاسمية بشرط أن يكون الخبر في الجملة الاسمية فعلا، كما رأينا في البيت السابق الذي دار حوله الجدل، ولا داعي لهذه التخريجات أو التأويلات .

٢- نقل الفعل إلى الخالفة:

سبق أن ذكرنا أن مصطلح (الخالفة) أطلقه أبو جعفر بن صابر على اسم الفعل، وعده قسما رابعا من أقسام الكلمة(٤)، ولكن الدكتور

---

(١) قاله قيس بن الملوح، وقيل ابن الدمينة، وقيل: الصمة القشيري، وقيل: إبراهيم بن الصولي: شرح شواهد العيني ٢/ ٢٥٩ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٥٩ ، والدر المصون مع الهامش ٢/ ٩١ ، والهمع ٢/ ٦٧ .

(٢) مغني اللبيب ١/ ٣٠٧ .

(٣) مغني اللبيب ١/ ٣٠٧ .

(٤) راجع الأشباه والنظائر ٣/ ٣ .

تمام حسان وسع مفهومها، وجعلها شاملة لأسماء الأفعال والأصوات، وأساليب المدح والذم والتعجب، ونحوها، فالخوالف عنده « كلمات تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه »[1] ، ثم قسمها إلى أربعة أنواع: خالفة الإخالة، ويعنى بها اسم الفعل، وخالفة الصوت، ويعنى بها اسم الصوت، وخالفة التعجب ويعنى بها صيغتي التعجب، وخالفة المدح أو الذم، ويعنى بها فعلي المدح و الذم[2] .

وتجدر الإشارة إلى أن الخوالف لا تنقل، وإنما ينقل غيرها إليها، كنقل (أفعل) التفضيل إلى التعجب، وصيغة (فَعُل)- بضم العين- إلى المدح والذم، ونقل الفعل الماضي (حبَّ) إلى المدح مثبتا، وإلى الذم منفيا، نحو: (حبذا زيد)، و(لا حبذا عمرو)[3] .

وقد عرفنا من قبل أن كلا من الظرف والجار والمجرور والمصدر ينقل إلى اسم فعل الأمر .

وقد ينقل الفعل الماضي إلى المدح والذم، كما في (نِعْمَ، وبئس، وحبذا، ولا حبذا)، وحينئذ يفقد الفعل دلالته على الحدث والزمن، ويصير معبرا عن موقف انفعالي، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: « وهذه المواد من الأفعال التي تفرغت من الدلالة الفعلية، وهي الحدث

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص١١٣ .

(٢) السابق ص١١٣ – ١١٥ .

(٣) البيان في روائع القرآن للدكتور تمام حسان ١/ ٦٥ ، ٦٦ .

المقترن بالزمان للدلالة على المدح أو الذم في أسلوب خاص، كما في (نعم الولد زيد)، و(بئس المرأة هند) »[١] .

وقد ربط النحاة بين جمود الصيغة وخلوها من الحدث، كما ربطوا بين تصرفها ودلالتها على الحدث، فإذا نقل الفعل من تصرفه ودلالته على الحدث إلى جموده، وفقدانه الحدث كان ذلك بغرض إكسابه دلالة لم تكن موجودة فيه حينما كان متصرفا، « فمعنى المدح أو الذم وجد مع هذه الأفعال الجامدة، ولهذا فارق الفعل الدلالة على الحدث والزمن معا، فالحدث وإن حاولنا لمحه لا نجده من خلال دلالة الفعل على الوصف، فدلالة الوصف طغت على معنى الحدث في مثل هذه الأفعال »[٢] .

ولعل خلو هذه الصيغ من الدلالة على الحدث والزمن، وهما من مقومات الفعل- حدا بالكوفيين إلا الكسائي أن يذهبوا إلى اسمية (نعم، وبئس)، مستدلين بدخول حرف الجر عليهما في قولهم: (ما هى بنعم الولد)، و(نعم السير على بئس العير)[٣]، ولا يعنينا الخوض في حجج كل من البصريين والكوفيين حول فعلية هاتين الصيغتين أو اسميتهما، وإنما يمكن القول بأنهما منقولتان من الفعل الماضي لإنشاء المدح

---

(١) الفعل أبنيته وزمانه ص٧٤ .

(٢) حول الصيغ ودلالتها في اللغة العربية، بحث للدكتور أحمد مصطفى عفيفي ص١٩٥ .

(٣) شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٣/ ٢٦ .

والذم، ثم تنوسيت فعليتهما، فاستعملا استعمال الأسماء، فأدخلوا حرف الجر عليهما، وكأنهما اسمان .

كما ينقل الفعل الماضي إلى صيغة (ما أفْعَلَه) في التعجب، ويرى الدكتور تمام حسان أن هذه الصيغة منقولة عن اسم التفضيل[١]، وهو متكئ في هذا على مذهب الكوفيين إلا الكسائي في اسمية (ما أفعله) بدليل تصغيره في قول الشاعر: (يا ما أُمَيْلِحَ غزلانا شَدَنَّ لنا)[٢]، ففتحته إعراب كالفتحة في (زيد عندك)، وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي عندهم نصبه[٣] .

والحق أن صيغة التعجب (ما أفعله) منقولة عن الفعل الماضي بعد تجرده من الحدث والزمن، فصار معبرا عن موقف انفعالي، ولما انتقل من الفعلية إلى التعجب– انسلخ عن خصائص الفعل الماضي، فلم يعد قابلا لعلاماته، وهي تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، فانتفاء قبوله التاء لا يعني انتفاء فعليته، لأنه عارض بسبب طروء معنى التعجب عليه، يقول الأشموني: « إنما يكون انتفاء قبول التاء دالا على انتفاء الفعلية إذا كان للذات، فإن كان لعارض فلا، وذلك كما في (أفعل التعجب)، و(ما عدا)، و(ما خلا)، و(حاشا) في الاستثناء، و(حبذا) في المدح؛ فإنها لا تقبل إحدى التاءين مع أنها أفعال ماضية؛ لأن عدم

---

(١) راجع البيان ١/ ٦٥ ، ٦٦ .

(٢) قاله العرجي، مع اختلافهم حول نسبته، وتمامه: (من هؤليائكن الضالِ والسَّمُرِ)، شرح الشواهد للعيني ٣/ ١٨ ، وخزانة الأدب ١/ ٩٣ .

(٣) شرح الأشموني ٣/ ١٨ .

قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح، بخلاف أسماء الأفعال، فإنها غير قابلة للتاء لذاتها »[1] .

وإذا كانت صيغة (ما أفْعَل) في التعجب منقولة عن الفعل الماضي- أمكن القول بأن صيغة (أفْعِل به) منقولة عن فعل الأمر، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: « أما الذي نريد أن نقرره فإن (أفْعَل)، و(أفعِل) من المواد التي بنيت على هذه الصورة المخصوصة، ففارقت التصرف، وابتعدت عن قبول علامات الأفعال؛ وذلك لانصرافها عن عناصر الفعلية وهى الدلالة على الحدث، وترشحها لزمان ما لتؤدي أسلوب التعجب »[2] .

وقد ينقل فعل الأمر إلى اسم فعل الأمر، فيحول حينئذ إلى صيغة (فَعَالِ) مثل: (جَلاسِ، نَطاقِ، قَوامِ) بمعنى: (اجلس، انطق، قم)، ولكنهم لم يقيسوا هذا النقل أو التحويل إلا من فعل ثلاثي مجرد تام متصرف، فلا يبنى من غير الثلاثي ولا من مزيد، بل يقتصر فيه على ما سمع نحو: (دَراكِ) من (أدرِكْ)، خلافا لابن طلحة، ولا من ناقص، فلا يجوز: (كَوانِ منطلقا)، ولا (بيات ساهرا) بمعنى: (كُنْ)، و(بِتْ)، ولا من جامد، فلا يجوز: (وَذَارِ)، ولا (وَداعِ زيدا)، بمعنى: (ذَرْ)، و(دَعْ)[3] .

---

(١) شرح الأشموني ١/ ٤٦ .

(٢) الفعل: أبنيته وزمانه ص٧٣ .

(٣) الهمع ١/ ١٧٨ .

ونلاحظ أن فعل الأمر هنا لم ينقل إلى الخالفة بصيغته أو لفظه، كما نقلَ الفعل الماضي إلى صيغ المدح والذم، و(ما أفعل) في التعجب، وكما نقل فعل الأمر إلى (أفْعِل به) في التعجب، فاكتسب كل منهما معنى جديدا وهو إنشاء المدح أو الذم أو التعجب، وإنما نقل بتحويله إلى صيغة أخرى،وهى صيغة (فَعالِ)، ومن ثم يمكن أن نطلق على هذا النوع من النقل نقلا تحويليا، ولعلهم نقلوا صيغة الأمْر من الفعل إلى صيغة (فَعالِ) التي هى الخالفة مع اتفاقهما في الدلالة على الطلب؛ لأن اسم الفعل أقوى من الفعل الذي بمعناه في أداء المعنى، وأقدر على إبرازه كاملا مع المبالغة فيه[1] .

٣- نقل الفعل إلى العلمية:

قد ينقل الفعل بأنواعه الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر- إلى العلمية، فيطلق على شخص، أو مكان، ونحوهما، وحينئذ يتجرد من فعليته تماما، فلا يدل على حدث، ولا على زمن، فمثال المنقول من الفعل الماضي (شَمَّر) اسما لفرس، و(كعسب) ومعناه في الأصل: عدا عدوا شديدا بفزع، ومثال المنقول من الفعل المضارع (تغلب)، و(يشكر)، و(يزيد)، و(يعيش)، و(ينبع)، و(تدمر)، ومثال المنقول من فعل الأمر (إصمت) اسما للفلاة الخالية[2] .

---

(١) النحو الوافي للأستاذ عباس حسن ٤/ ١٤٢ .

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي ٢/ ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ودراسات نقدية في النحو العربي للدكتور عبد الرحمن أيوب ص٨٢ ، والبيان للدكتور تمام حسان ١/ ٥٨ .

وإذا نقل الفعل إلى العلمية أُعْرِب، إلا أنه يمنع من الصرف، أي التنوين، للعلمية ووزن الفعل، وحينئذ يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة..

الفصل الثامن

النقل التحويلي

أشرنا إلى هذا النوع من النقل- وهو النقل التحويلي- عند حديثنا عن نقل فعل الأمر إلى اسم فعل أمر، فيحول إلى صيغة (فَعالِ)، وهى نوع من الخوالف- كما سبق، ولعلنا نلمس النقل التحويلي واضحا فيما نعرض له الآن من صور نقل الصيغة من التنكير إلى التعريف، ولا نعني بنقل النكرة إلى التعريف هنا ما ذكره النحاة من أنواع المعارف، وهى: الضمير، والعلم، واسم الإشارة، واسم الموصول، والمقترن بـــ (أل)، والمضاف إلى أحد هذه المعارف، فهذه المعارف ليست في الحقيقة منقولة عن النكرة، بل صارت معارف إما بوضعها اللغوي، أو بوسائل لغوية ضمت إليها، وإنما نعني بنقل النكرة إلى التعريف- أن النكرة تكتسب دلالتها على التعريف أو العلمية اكتسابا دلاليا، بحيث تصير معينة الدلالة بعد أن كانت شائعتها، وذلك إما بتحويل صيغتها إلى صيغة أخرى تؤذن بتحديد دلالتها، وإما بتحويل استعمالها من مجال إلى آخر، وقد ذكر ابن هشام هذا اللون من النقل في سياق حديثه عما ينصرف نكرة، ولا ينصرف معرفة، ثم ذكر ضمن هذا (المعرفة المعدولة)، وقد حصرها في خمسة أنواع:

أولها- (فُعَل) في التوكيد، وهى (جُمَع، وكُتَع، وبُصَع، وبُتَع)، فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد، ومعدولة عن (فَعْلاوات)، فإن مفرداتها: (جمعاء، وكتعاء، وبصعاء، وبتعاء)، وإنما

قياس (فَعْلاء) إذا كان اسما أن يجمع على (فعلاوات)، كصحراء وصحراوات .

ثانيها- (سَحَر)، إذا أريد به سحر يوم بعينه، واستعمل ظرفا مجردا من (أل) والإضافة، كـ (جئتُ يوم الجمعة سَحَرَ)؛ فإنه معرفة معدولة عن السَّحر، وقال صدر الأفاضل: مبني لتضمنه معنى اللام .

واحترز بالقيد الأول من المبهم، نحو قوله تعالى: ﴿ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾[1] ، وبالثاني من المعين المستعمل غير ظرف، فإنه يجب تعريفه بـ (أل) أو بالإضافة، نحو: (طاب السَّحَرُ سَحَرُ ليلتنا)، وبالثالث من نحو: (جئتك يومَ الجمعة السحرَ أو سَحَرَه) .

ثالثها- (فُعَل) علما لمذكر، إذا سمع ممنوعا من الصرف، وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية، نحو: (عُمَر، وزفَر، وزُحَل، وجُمَع)، فإنهم قدروه معدولا؛ لأن العلمية لا تستعمل بمنع الصرف، مع أن صيغة (فُعَل) قد كثر فيها العدل، كـ (غُدَر، وفُسَق)، وكـ (جُمَع، وكُتَع)، وكـ (أُخَر)[2] .

وزاد الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد هذه المسألة توضيحا، فذكر أن المحفوظ من هذه الصيغ المعدولة أربعة عشر لفظا، وهي: (عُمَر، وزُفَر، ومُضَر، وقُثَم، وجُشَم، وجُمَح، وذُلَف، وثُعَل، وهُبَل، وجُحا، وقُزَح، وعُصَم، وبُلَع)، وكلها بضم الأول وفتح الثاني، كما أن

---

(١) القمر: ٣٤ .

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ٤/ ١٢٨ ، ١٢٩ .

كلها ليس ها علة ظاهرة سوى العلمية، وقد سمعت ممنوعة من الصرف، فقدروا أنها معدولة عن وزن (فاعل)، كـ (عامر) بالنسبة لـ (عمر)،و (زافر) بالنسبة لـ (زفر)، ليتم لهم ما أصلوه من أن الاسم إنما يمنع من الصرف إذا وجد فيه علتان فرعيتان، ولم يكتفوا بالعلمية؛ لأنها وحدها لا تكفي في منع الصرف[1] .

رابعها- (فَعَالِ) علما لمؤنث كـ (حَذامِ) و(قَطامِ) في لغة تميم، فإنهم يمنعون صرفه، فقال سيبويه: للعلمية والعدل عن فاعلة، وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي كـ (زينب)، فإن ختم بالراء كـ (سفار) اسما لماء، وكـ (وبار) اسما لقبيلة- بنوه على الكسر، إلا قليلا منهم، وقد اجتمعت اللغتان في قوله:

ألـم تـروا إرمـا وعـادا أودى بهـا الليـل والنهـارُ
ومـرَّ دهـرٌ علـى وبـار فهلكـت جهـرة وبـارُ[2]

وأهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر، تشبيها له بـ (نزال)، كقوله:

إذا قالـت حـذامِ فصـدقوها فإنِ القولَ ما قالـت حـذامِ[3]

---

(١) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، بذيل أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٩ .

(٢) من شعر الأعشى: ميمون، ديوانه ص١٩٤ ، وخزانة الأدب ٢/ ٢٧٠ ، ٢٧١ .

(٣) قيل إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، والصواب كما في اللسان مادة (رقش) أنه للجيم بن صعب والد حنيفة وعجل، و(حذام) امرأته- سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندي للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ص١٤ والبيت في شرح قطر لابن هشام ص١٤ وفي شرح شذور الذهب ص٩٥ ولسان العرب ٣/ ١٧٠٣ .

خامسها- (أمسِ) مرادا بها اليوم الذي يليه يومك، ولم يضف، ولم يقترن بالألف واللام، ولم يقع ظرفا، فإن بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقا؛ لأنه معدول عن الأمس، كقوله: (لقد رأيت عجبا مُذ أمسا)[1] ، وجمهورهم يخص ذلك بحالة الرفع، كقوله:

اعتصمْ بالرجاءِ إنْ عَنَّ بأسٌ وتناس الذي تضمن أمسُ[2]

والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا على تقديره مضمنا معنى اللام، قال الشاعر:

اليومَ أعلمُ ما يجئ به ومضى بفضل قضائه أمسِ[3]

والقوافي مجرورة .

فإن أردت بأمسِ يوما من الأيام الماضية مبهما أو عرفته بالإضافة أو الأداة- فهو معرب إجماعا، وإن استعملت المجرد المراد به ظرفا- فهو مبني إجماعا[4] .

---

(١) هذا البيت من مشطور الرجز، ويليه: عجائزا مثل السعالي خمسا، وهو من الشواهد التي لم يعرف قائلها- سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ص١٧ ، وهو من شواهد سيبويه الكتاب ٣/ ٢٨٥ .

(٢) قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد: « ولم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين » – عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٤/ ١٣٣ .

(٣) قد نسبوا هذا الشاهد لتبع بن الأرن، ومنهم من يقول: هو لأسقف نجران- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٤/ ١٣٤ .

(٤) راجع أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٨ – ١٣٥ .

الفصل التاسع

النقل الدلالي

إذا نظرنا في صيغ اللغة العربية وتراكيبها في ضوء هذه الظاهرة التي نحن بصددها، وهى ظاهرة النقل من استعمال إلى آخر- فإننا لا نجد هذا النقل مقصورا على الصيغ، بمعنى استعمال صيغة في موضع صيغة أخرى، بل نجد ظاهرة النقل تتخذ لها أبعادا أخرى في اللغة، تتمثل في نقل الصيغة من دلالة إلى دلالة أخرى، وقد يتسع النقل عن مستوى الصيغة إلى مستوى التركيب، بمعنى أن التركيب اللغوي لا يطلق على ما وضع له من دلالة فقط، بل يتجاوز ذلك ، فيخرج عن دلالته إلى دلالات متنوعة تحكمها السياقات والقرائن، وسوف نتناول تحت هذا النوع من النقل قضيتين، وهما: ظاهرة التضمين، ونقل التراكيب الإنشائية التي تشمل أساليب الاستفهام والأمر والنهي والنداء- مما وضعت له من دلالات أصلية إلى دلالات أخرى .

١- التضمين .

والتضمين عند النحاة إكساب كلمة معنى كلمة أخرى مع بقاء هذه الكلمة على صيغتها أو لفظها، يقول ابن هشام: « قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينا، وفائدته: أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين »(١) .

---

(١) مغني اللبيب ٢/ ٦٨٥ .

وقد وضح الزمخشري الغرض من التضمين عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾[1] ، فقال: «وإنما عدي (عدا) بـــ (عن) لتضمنه معنى (نبا)، و(علا) في قولك: (نَبَتْ عنه عينُه)، و(وعلَتْ عنه عينُه)، إذا اقتحمته ولم تعلق به، فإن قلت: أي غرض في هذا التضمين؟ وهلا قيل: (ولا تعدُهم عيناك)، أو (ولا تعلُ عيناك عنهم)؟ قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: (ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم؟ ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾[2] ، أي: ولا تضموها إليها آكلين لها »[3] .

ونفهم من كلام الزمخشري أن الفعل المتعدي بنفسه إذا ضمن معنى فعل متعد بحرف الجر- صار هذا الفعل متعديا بحرف الجر، كما رأينا في الفعل: (عدا يعدو)؛ فإنه متعد بنفسه في الأصل، فلما ضمن معنى (نبا) الذي يتعدى بـــ (عن)- تعدى (عدا) بـــ (عن)، كذلك إذا كان الفعل متعديا بحرف ثم ضمن معنى فعل متعد بحرف آخر- تُعدى هذا الفعل بهذا الحرف الآخر، يقول ابن جني: ((اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه؛ إيذانا بأن

---

(١) الكهف: ٢٨ .

(٢) النساء: ٢ .

(٣) الكشاف ٢/ ٧١٧ .

هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جئ معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقول الله- عز اسمه: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾[١] ، وأنت لا تقول: (رفثت إلى المرأة)، وإنما تقول: (رفثت بها أو معها)، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى (الإفضاء)، وكنت تعدى (أفضيت) بـــ (إلى) كقولك: (أفضيت إلى المرأة)- جئت بـــ (إلى) مع الرفث؛ إيذانا وإشعارا أنه بمعناه))[٢] .

ولعلنا ندرك أن ظاهرة التضمين لا تقف عند حد الصيغة أو البنية، بل تتجاوزها إلى مستوى التركيب، وعلاقة الصيغة فيه بالصيغة الأخرى، يقول الدكتور تمام حسان: « يتجاوز التضمين قرينة البنية إلى حيث يمكن عده ظاهرة من ظواهر التضام، وذلك بأن اللفظ الذي يضمن معنى لفظ آخر يحتل موقعه أيضا، فيدخل على ألفاظ قد لا يدخل عليها بأصل وضعه واستعماله، فيتعدى بالحرف بعد أن كان متعديا بنفسه، أو يضام حرفا في موقعه الحاضر لا يضامه في موقعه الأصلي، وهلم جرا » ، ثم ساق الدكتور تمام حسان طائفة من الشواهد القرآنية على أسلوب التضمين الذي عده ظاهرة من ظواهر النقل، منها: قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ ، أي: (ولا تضموا أموالهم إلى أموالكم) فوقع فيه الأكل في البيئة اللفظية لفعل الضم، وأدى معناه، وهذا هو المقصود بالتضمين الذي هو صورة من

---

(١) البقرة: ١٨٧ .

(٢) الخصائص ٢/ ٢٠٥ .

صور النقل الأسلوبي، واستعمل الأكل لما فيه من الشراهة، بعكس مطلق الضم، ومنها قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ﴾[1] ، فالفعل (غلا يغلو) فعل لازم، ولكنه في هذه الآية نصب مفعولا به (غير الحق)، إذ ضمن معنى (لا تزيدوا)، أو (لا تتقولوا)، فحل في البنية اللفظية المناسبة لذلك[2] .

وأجاز السمين الحلبي أن يتضمن الفعل: (غلا يغلو)- وهو لازم- معنى (تجاوز)، فيكون المعنى: (ولا تتجاوزوا في دينكم غير الحق)[3] .

وكان حديث الدكتور تمام حسان عن التضمين باعتباره ظاهرة من ظواهر النقل تحت حديثه عن (الأسلوب العدولي في القرآن الكريم)[4] .

ومظاهر النقل بالتضمين كثيرة في القرآن الكريم وغيره من كلام العرب؛ لأنه ضرب من الاتساع في اللغة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾[5] ، أي: (فلن يحرموه)، أي: (فلن يحرموا ثوابه)، ولهذا عدي إلى اثنين، لا إلى واحد، وقوله تعالى:

---

(١) المائدة: ٧٧ .

(٢) راجع البيان في روائع القرآن ٢/ ٧٨ ، وما بعدها .

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤/ ٣٨١ .

(٤) البيان ٢/ ٧٥ ، وما بعدها .

(٥) آل عمران: ١١٥ .

﴿ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾[1] ، أي: (لا تنووا)، ولهذا عدي بنفسه لا بـ (على)، وقوله تعالى:﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ ﴾[2] أي: (لا يصغون)، وقولهم: (سمع الله لمن حمد)، أي: (استجاب)، فعدي يسمع في الأول بـ (إلى)، وفي الثاني باللام، وإنما أصله أن يتعدى بنفسه، مثل قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ﴾[3] ، ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾[4] ، أي: يميز ، ولهذا عدي بـ (من) لا بنفسه، وقوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾[5] ، أي: يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف[6] .

وقد تناول الأشموني التضمين باعتباره وسيلة من وسائل جعل الفعل المتعدي لازما، والفعل اللازم متعديا، بإشراب الأول معنى فعل لازم، وإشراب الثاني معنى فعل متعد، فمن الأول .قوله تعالى:

---

(١) البقرة: ٢٣٥ .

(٢) الصافات: ٨ .

(٣) ق: ٤٢ .

(٤) البقرة: ٢٢٠ .

(٥) البقرة: ٢٢٦ .

(٦) راجع مغني اللبيب لابن هشام ٢/ ٦٨٥ .

﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ﴾[1] ، أي: (يخرجون)، وقوله تعالى: ﴿ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ﴾[2] ، أي: (بارك لي)، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ ﴾[3]، أي: (لا تنووا)؛ لأن (عزم) في الأصل لا يتعدى إلا بـ (على)، ومنه: (رحبتكم الطاعة)، و(طلع بشر اليمن)، أي: (وسعتكم)، و(بلغ اليمن)[4] .

والتضمين باب واسع في اللغة، وقد تجاوز النحاة به حدا أبعد مما ذكرناه، فقد نقل السيوطي عن ابن هشام قوله في التذكرة: « زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب المارديني أنه يجوز تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى (صير)، ويكون من باب (ظن)، فأجاز (حفرت وسط الدار بئرا)، أي: (صيرت)، قال وليس (بئرا) تمييزا؛ إذ لا يصلح (من)، وكذا أجاز : (بنيت الدار مسجدا)، و(قطعت الثوب قميصا)، و(قطعت الجلد نعلا)، و(صبغت الثوب أبيض)، قال: والحق أن التضمين لا ينقاس »[5] .

---

(١) النور: ٦٣ .

(٢) الأحقاف: ١٥ .

(٣) البقرة: ٢٣٥ .

(٤) راجع شرح الأشموني على الألفية ٢/ ٩٦ ، ٩٧ .

(٥) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

وهناك مصطلحان قريبان في المعنى من التضمين يتّرددان في كتب النحو، وهما العدل والتقدير، ولذلك فرقوا بين مفهوم التضمين ومفهوم العدل من جهة،وبين مفهوم التضمين ومفهوم التقدير من جهة أخرى، قال ابن الدهان: « الفرق بين العدل والتضمين أن العدل أن تريد لفظا فتعدل عنه إلى غيره، كـــ (عمر) من (عامر)، و(سَحَر) من (السَّحَر)، والتضمين أن تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة »[1] .

وقد تحدثنا عن العدل باعتباره نوعا من النقل التحويلي عند حديثنا عن نقل الصيغة من التنكير إلى التعريف عن طريق تحويلها إلى صيغة أخرى .

كذلك فرقوا بين التضمين والتقدير، قال ابن الحاجب في أماليه: « الفرق بين التضمن وبين التقدير في قولنا: (بُني (أين) لتضمنه معنى حرف الاستفهام، و(ضربته تأديبا) منصوب بتقدير اللام، و(غلام زيد) مجرور بتقدير اللام، و(خرجت يوم الجمعة) منصوب بتقدير (في)- أن التضمين يراد به أنه في المعنى المتضمَّن على وجه لا يصح إظهاره معه، والتقدير أن يكون على وجه يصح إظهاره معه، سواء اتفق الإعراب أم اختلف »[2] .

---

(١) السابق ١/ ٢٣٠ .

(٢) الأمالي النحوية ٤/ ١١٠ ، الأملية رقم ١٤٢، والأشباه والنظائر ١/ ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

فهو يبين أن التضمين لا يجوز فيه الجمع بين المعنى الأصلي والمعنى المتضمن، كما لا يجوز الجمع بين (أين)، وهمزة الاستفهام، وأن التقدير يجوز فيه الجمع بين المقدر، والحالة الحاضرة، كما يجوز الجمع بين اللام والمصدر الذي كان منصوبا على المفعول له، فيقال: (ضربته لتأديبٍ)، كما يجوز الجمع بين اللام المقدرة والاسم المجرور بالإضافة، والجمع بين (في) والظرف، ولذلك لا يعد التقدير من مظاهر النقل .

٢- نقل الاستفهام:

والاستفهام مصدر (استفهم)، وحقيقته طلب الفهم، وهذا يقتضي أن السائل يجهل الجواب، قال ابن هشام: « اعلم أن حقيقة الاستفهام أنه طلبُ المتكلم من مخاطبه أن يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلا عنده مما سأله عنه»[١] ، ولذلك لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته[٢]، والألفاظ الموضوعة له: (الهمزة)، و(هل)، و(ما)، و(مَنْ)، و(أي)، و(كم)، و(كيف)، و(أين)، و(أنّى)، و(متى)، و(أيان)[٣] .

وإذا كان الاستفهام الحقيقي يقتضي جهل السائل بالجواب، ومن ثم يطلب جوابا مطابقا لسؤاله، فإن الاستفهام حينما يخرج عن حقيقته، ويتضمن أغراضا أخرى- فإن السائل يكون عالما بالجواب، ومن ثم لا

---

(١) الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام، وهى رسالة ضمن أربع رسائل في النحو حققها الدكتور عبد الفتاح سليم ص١١٤ .

(٢) مغني ابن هشام ١/ ١٣ .

(٣) الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة للقزويني ٢/ ٢٥١ .

يريد لسؤاله جوابا، ولكنه يريد أن يقرر معنى من المعاني عن طريق الاستفهام، وحينئذ يكون الاستفهام قد نقل من أصله الذي وضع له إلى معان أخرى، وهذا النقل يعد نقلا دلاليا؛لأن أداة الاستفهام تظل باقية على صيغتها، يقول القزويني: « وهذه الألفاظ- يعني أدوات الاستفهام- كثيرا ما تستعمل في معان غير الاستفهام بحسب ما يناسب المقام »[1] وقد أفاضت كتب المعاني والنحو في ذكر الأغراض التي ينقل إليها الاستفهام، منها:

أ- الاستبطاء، كما في قوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ﴾[2] ، و ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ ﴾[3] ، وكما في قولنا: (كم دعوتك؟) .

ب- التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾[4]، ﴿ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ ﴾[5] .

ج- التنبيه على الضلال، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾[6] .

---

(١) الإيضاح لتلخيص المفتاح ٢/ ٢٦٠ .
(٢) البقرة: ٢١٤ .
(٣) الحديد: ١٦ .
(٤) الفرقان: ٤٥ .
(٥) النمل: ٢٠ .
(٦) التكوير: ٢٦ .

د- الوعيد، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[١] ، ونحو قولنا لمن يسئ الأدب: (ألم نؤدب فلانا؟) إذا كان عالما بذلك .

هـ- الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[٢] ، و ﴿ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾[٣] ، و ﴿ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾[٤] .

و- التقرير، ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه[٥]، ويشترط في الهمزة أن يليها المقرر به كقولك: (أفعلت؟) إذا أردت أن تقرره بأن الفعل كان منه، وكقولك: (أأنت فعلت؟) إذا أردت أن تقرره بأنه الفاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾[٦] وهذا رأي الشيخ عبد القاهر الجرجاني والسكاكي، إذ لو كان المقرر به هو الفعل، لا الفاعل- لكان الجواب: (فعلتُ أو لم أفعل)، ولكن الجواب: ﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ ﴾[٧] ، دليل على أن المقرر به هو الفاعل .

---

(١) المرسلات: ١٦ .
(٢) هود: ١٤ .
(٣) القمر: ١٥ .
(٤) آل عمران: ٢٠ .
(٥) مغني اللبيب ١/ ١٨ .
(٦) الأنبياء: ٦٢ .
(٧) الأنبياء: ٦٣ .

وقد عقب القزويني على القائلين بأن الهمزة في الآية للتقرير بقوله: « وفيه نظر، لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها؛ إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه- عليه السلام- هو الذي كسر الأصنام »[1] .

وقد أجاب الشيخ عبد المتعال الصعيدي على القزويني بقوله: «وقد أجيب عن هذا النظر بأن قوله قبل كسرها: ﴿ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾[2] ، وقولهم: ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾[3] فيهما دلالة على علمهم بأنه هو الذي كسرها، فلا يصح حمل استفهامهم على حقيقته »[4] .

ولما كان المقرر به يجب أن يلي الهمزة- فإن ابن هشام تساءل عن حمل الزمخشري الهمزة في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[5] ، على التقرير[6] ؛ إذ يقتضي هذا أن يكون المقرر به هو المنفي، فيكون الجواب: (لم أعلم)، وليس هذا هو المراد، وقد

---

(١) الإيضاح لتلخيص المفتاح ٢/ ٢٦١ .

(٢) الأنبياء: ٥٧ .

(٣) الأنبياء: ٦٠ .

(٤) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح ٢/ ٢٦١ .

(٥) البقرة: ١٠٦ .

(٦) لم أجد ما نقله ابن هشام عن الزمخشري من حمله الهمزة في هذه الآية على التقرير في الكشاف عند تفسيره لهذه الآية، ولا في المفصل .

أجاب ابن هشام عما ذكره الزمخشري بقوله: « قد اعتذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي، والأولى أن تحمل الآية على الإنكار التوبيخي، أو الإبطالي، أي: ألم تعلم أيها المنكر للنسخ...؟ »[1] .

ز- الإنكار، وهو نوعان:

أحدهما- الإنكار الإبطالي أو التكذيبي، والهمزة تقتضي حينئذ أن ما بعدها غير واقع، وأن مدعيه كاذب، نحو قوله تعالى:﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ﴾[2] ، و ﴿ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾[3]، ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيا؛ لأن نفي النفي إثبات، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾[4]، أي: (الله كاف عبده) .

والآخر- الإنكار التوبيخي، ويقتضي أن ما بعد الهمزة واقع، وأن فاعله ملوم، بمعنى: (ما كان ينبغي أن يكون)، و(لا ينبغي أن يكون)، نحو قوله تعالى: ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾[5]، ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ

---

(١) مغني اللبيب ١/ ١٨ .

(٢) الإسراء: ٤٠ .

(٣) الصافات: ٤٩ .

(٤) الزمر: ٣٦ .

(٥) الصافات: ٩٥ .

تَدۡعُونَ ﴾[1]، ﴿ أَئِفۡكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾[2]، ﴿ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾[3]، ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ ﴾[4]، والإنكار كالتقرير يشترط فيه أن يلي المنكر الهمزة، كما في هذه الآيات[5] .

ح- التهكم، نحو قوله تعالى: ﴿ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ ﴾[6] .

ط- التحقير، نحو قولك: (من هذا؟)، و(ما هذا؟) .

ى- التهويل،كقراءة ابن عباس- رضي الله عنهما:﴿ وَلَقَدۡ نَجَّيۡنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡمُهِينِ ۝٣٠ مِن فِرۡعَوۡنَ ﴾[7] بلفظ الاستفهام، لما وصف الله تعالى العذاب بأنه مهين لشدته وفظاعة شأنه- أراد أن يصور كنهه، فقال: (مَنْ فرعونُ؟)، أي: أتعرفون من

---

(١) الأنعام: ٤٠ .

(٢) الصافات: ٨٦ .

(٣) الأنعام: ١٤ .

(٤) القمر: ٢٤ .

(٥) راجع الإيضاح للقزويني ٢/ ٢٦٢ ، ومغني اللبيب لابن هشام ١/ ١٧ ، ١٨ .

(٦) هود: ٨٧ .

(٧) الدخان: ٣٠ ، ٣١ .

هو في فرط عتوه وتجبره؟ ما ظنكم بعذاب يكون هو المعذب به؟ ثم عرف تعالى– حاله بقوله: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ﴾ [1] .

ك– الاستبعاد ، نحو قوله تعالى:﴿ أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكۡرَىٰ وَقَدۡ جَآءَهُمۡ رَسُولٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾ ثُمَّ تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ وَقَالُواْ مُعَلَّمٌ مَّجۡنُونٌ ﴾ [2] .

ل– التوبيخ، والتعجب معا، كما في قوله تعالى: ﴿ كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتًا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾ [3]، أي: كيف تكفرون والحال أنكم عالمون بهذه القصة؟ وأما التوبيخ فلأن الكفر مع هذه الحال ينبئ عن الانهماك في الغفلة والجهل، وأما التعجب فلأن هذه الحال تأبى ألا يكون للعاقل علم بالصانع، وعلمه به يأبى أن يكفر، وصدور الفعل مع الصارف القوي مظنة تعجب[4] .

م– التحضيض، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَاذَا عَلَيۡهِمۡ لَوۡ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ﴾[5] .

---

(١) الدخان: ٣١ .

(٢) الدخان: ١٤ .

(٣) البقرة: ٢٨ .

(٤) راجع الإيضاح للقزويني ٢/ ٢٦٢ ، وما بعدها .

(٥) النساء: ٣٩ .

ن- العرض، كما في قوله تعالى: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾[1] .

هذه هى بعض المعاني التي ينقل إليها الاستفهام، فيخرج عن حقيقته، وهى كما رأينا محكومة بالسياق، وفهم النص .

٣- نقل الأمر:

مفهوم الأمر الحقيقي طلب الفعل استعلاءً ، ويعبر عنه بأكثر من صيغة، وهى: فعل الأمر الصريح، مثل: (أكْرِم)، والفعل المضارع المقترن باللام، مثل: (ليحضر)، واسم الفعل، مثل: (رويدَ زيدا)، والمصدر النائب عن فعل الأمر، مثل: (إكراما زيدا) .

وقد تستعمل صيغة الأمر في غير طلب الفعل استعلاءً بحسب مناسبة المقام، وحينئذ تستعمل في معان مختلفة غير الأمر، منها:

أ- التهديد، كقوله تعالى: ﴿ ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ ﴾[2] .

ب- التعجيز، كقوله تعالى: ﴿ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾[3] .

ج- التسخير، كقوله تعالى: ﴿ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴾[4] .

---

(١) البقرة: ٢٤٥ ، وراجع البيان في روائع القرآن للدكتور تمام حسان ١/ ١٩٤ .

(٢) فصلت: ٤٠ .

(٣) البقرة: ٢٣ .

(٤) البقرة: ٦٥ .

د- الإهانة، كقوله تعالى: ﴿ قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾[1] ، و ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾[2] .

هـ- التسوية، كقوله تعالى: ﴿ أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ ﴾[3]،﴿ فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ ﴾[4] .

و- الدعاء، كما في قوله تعالى على لسان المؤمنين: ﴿ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[5] .

٤- نقل النهي:

وحقيقة النهي طلب الكف أو الترك استعلاءً، وله أداة واحدة، هي (لا) الجازمة للفعل المضارع، نحو: (لا تفعلْ)، وقد ينقل النهى عن معناه الحقيقي إلى معان أخر يقتضيها السياق والمقام، منها:

أ- التهديد، كقولك لعبد لا يمتثل أمرا لك: (لا تمتثل أمري) .

---

(١) الإسراء: ٥٠ .

(٢) الدخان: ٤٩ .

(٣) التوبة: ٥٣ .

(٤) الطور: ١٦ ، راجع الإيضاح للقزويني ٢/ ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، والأساليب الإنشائية في النحو العربي للأستاذ عبد السلام هارون ص١٤ .

(٥) البقرة: ٢٨٦ .

ب- الدعاء، كقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾[1] .

ج- الالتماس، كقول أبي العلاء المعري:

لا تطويا السرَّ عنى يـوم نائبـة فإن ذلك ذنـبٌ غيـرُ مُغْتَفَـر

د- التمني، كقول الشاعر[2]:

يـا ليـلُ طُـلْ، يـا نـومُ زُلْ يـا صـبحُ قِـفْ لا تَطْلُـع

هـ- الإرشاد، كقول الشاعر[3]:

ولا تحسبِ الشورى عليـك غضاضـةً

فـإن الخـوافي قـوةٌ للقـوادمِ[4]

٥- نقل النداء:

وحقيقة النداء طلب الإقبال بحرف نائب مناب (أدعوْ)، وهو (يا) أو إحدى أخواتها .

وقد تنقل صيغة النداء إلى معان أخرى غير معناها الحقيقي يقتضيها السياق والمقام أيضا، منها:

---

(١) البقرة: ٢٨٦ .

(٢) بحثت عنه في معظم كتب البلاغة والأدب واللغة والنحو، فلم أعثر عليه .

(٣) هو بشار بن برد – الأغاني ٣/ ١٥٠ .

(٤) راجع بغية الإيضاح للشيخ عبد المتعال الصعيدي بذيل الإيضاح للقزويني ٢/ ٢٧٢ .

أ- الإغراء على طلب الأمر الذي ينادي له، مثل قولك لمن أقبل يتظلم: (يا مظلوم) .

ب- الاختصاص، كما في قولهم: (أنا أفعل كذا أيها الرجل)، يريد بالرجل نفسه، فهو في الحقيقة صورة نداء لا نداء، أي: (متخصصا من بين الرجال) .

ج- الاستغاثة، كقول الشاعر[١]:

يا لَلرجال ليوم الأربعاء أما ينفك يُحدث لي بعد النُّهَى طربا

د- التعجب، كقول الشاعر[٢]:

يا لَكِ من قُبَّرَة بمَعمَرِ خَلا لَكِ الجَوُّ فَبيضي وَاصفري

هـ- التحسر، والتوجع، كقول الشاعر[٣]:

أيا منازل سلمى أين سلماك من أجل هذا بكيناها بكيناك[٤]

٦- نقل الخبر إلى الإنشاء:

يقسم النحاة والبلاغيون الجملة العربية إلى خبر وإنشاء، وذلك إذا كان للكلام صورة في الواقع يطابقها أو لا يطابقها- فهو الخبر، وإذا لم يكن له صورة في الواقع يطابقها فهو الإنشاء، يقول القزويني في

---

(١) هو الحارث بن حلزة- انظر اللسان ٥/ ٤١٠٤ .

(٢) هو طرفة بن العبد، خزانة الأدب ٢/ ٤٢٤ .

(٣) بحثت عنه فلم أجد إلا الشطر الأول في شعر ابن خاتمة الأندلسي .

(٤) راجع بغية الإيضاح للشيخ عبد المتعال الصعيدي ٢/ ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

معرض حديثه عن حصر أبواب علم المعاني: «ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء؛ لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج، فالأول الخبر، والثاني الإنشاء»[١] .

وقد فرق ابن الحاجب بين الخبر والإنشاء بأن كل كلام في النفس على وفق العلم أو الحسبان فهو الخبر، وكل كلام في النفس عبر عنه لا باعتبار تعلق العلم والحسبان فهو المعنى بالإنشاء، ولذلك إذا قام بالنفس طلب وقصد المتكلم إلى التعبير عن ذلك الطلب باعتبار تعلق العلم به قال: طلبت من زيد كذا، ولو قصد إلى التعبير عنه لا باعتبار تعلق علم، لكان التعبير عنه بصيغة الأمر التي هى (افعل) أو (ليفْعل) أو ما أشبهها[٢] .

وصورة الخبر المعبرة عن النسبة الخارجية مطابقة أو غير مطابقة تتمثل في الجملة الاسمية المجردة، أو المنسوخة، والجملة الفعلية المقدرة بفعل ماض أو مضارع .

أما الإنشاء- فهو طلبي، وغير طلبي، فالطلبي- هو الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والنداء والتمني والترجي، ومن الإنشاء غير الطلبي أفعال المقاربة، وأفعال التعجب، والمدح والذم، وصيغ العقود، والقسم، و(رُبَّ)، و(كم) الخبرية، ونحو ذلك[٣] .

---

(١) الإيضاح لتلخيص المفتاح ١/ ٣٥ .

(٢) الأمالي النحوية ٤/ ٤٦ .

(٣) الأساليب الإنشائية في النحو العربي للأستاذ/ عبد السلام هارون ص١٣ .

والبلاغيون لا يكادون يلقون بالا إلى الإنشاء غير الطلبي لقلة المباحث المتعلقة به ولأن أكثره في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء، وأما النحويون فيوجهون عناية خاصة إلى معظم أنواع هذا القسم في مختلف أبواب النحو، بل عقدوا لبعضه أبوابا خاصة[١] .

وقد ينقل الخبر إلى الإنشاء، حيث يأتي الكلام في صورة الخبر، ولكنه يدل على معنى من معاني الإنشاء، ومن ثم يعد هذا النقل نقلا دلاليا؛ لأن صورة الجملة الخبرية لا تتغير، وإنما الذي يتغير دلالتها، وفيما يلي نبين المعاني الإنشائية التي ينقل إليها الخبر .

أ- نقل الخبر إلى الأمر:

وقد يجئ الأمر مدلولا عليه بالخبر، أي يعبر عنه بصيغة الماضي أو المضارع، وفي ذلك يقول أبو حيان: ((وقد وجدنا الفعل الدال على الخبر خرج عن الخبرية إلى غير الخبرية، ألا ترى قولهم في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[٢] ، ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾[٣]- أنه أمر في المعنى))[٤] .

---

(١) الأساليب الإنشائية في النحو العربي للأستاذ/ عبد السلام هارون ص١٣ ، ١٤ .

(٢) البقرة: ٢٢٨ .

(٣) البقرة: ٢٣٣ .

(٤) التذييل والتكميل ١/ ٨ .

ويبين الزمخشري علة العدول عن الأمر الصريح إلى الأمر المدلول عليه بالخبر، فيقول: « وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر، وإشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله، فكأنهن امتثلن الأمر بالتربص »[١] ، «و(يرضعن) مثل (يتربصن) في أنه خبر في معنى الأمر المؤكد »[٢] .

وهذا كثير في أساليب العربية، لما فيه من الدلالة على الأمر مع زيادة التأكيد، وقد جاء التأكيد من تنزيل الأمر الذي يدل على وقوع الحدث بعد زمن التكلم منزلة الحدث الذي يخبر عنه وكأنه موجود[٣] .

ب- نقل الخبر إلى النهي:

وقد ينقل الخبر إلى النهي، حيث يدل لفظ الخبر على معنى النهي، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾[٤]، يقول الزمخشري عند تفسير قوله تعالى: ﴿ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ : «إخبار في معنى النهي، كما تقول: تذهب إلى فلان تقول له كذا، تريد الأمر، وهو أبلغ من صريح

---

(١) الكشاف ١/ ٢٧٠ .

(٢) الكشاف للزمخشري ١/ ٢٧٨ .

(٣) الفعل في العربية بين الصيغة والدلالة الزمنية، بحث للمؤلف ألقي في المؤتمر العلمي الخامس لكلية دار العلوم بالفيوم سنة ٢٠٠٢م ص٢٥ .

(٤) البقرة: ٨٣ .

الأمر والنهي، لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاء، فهو يخبر عنه، وتنصره قراءة عبد الله وأُبيّ: (لا تعبدوا) »[1] .

وقد وضح الإمام/ أحمد بن المنير الاسكندري وجه دلالته على النهي، فقال: « لو لم يكن في معنى النهي- لما حسن عطف الأمر عليه- يريد قوله تعالى: ﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[2] - لما بين الأمر والخبر المحض من التنافر، ولا كذلك الأمر والنهي؛ لالتقائهما في معنى الطلب »[3] .

ج- نقل الخبر إلى الدعاء:

وقد ينقل الخبر إلى الدعاء، فيدل لفظ الخبر على معنى الدعاء، كما في قولنا: (رحمه الله)، (يرحمه الله)، (رحمة الله عليه)، ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱنصَرَفُواْ ۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾[4]، قال القرطبي: « دعاء عليهم، أي: قولوا لهم هذا، ويجوز أن يكون خبرا عن صرفها عن الخير مجازاة على فعلهم، وهي كلمة يدعى بها، كقوله تعالى: ﴿ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ﴾[5] »[6] ، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَغْفِرُ ٱللَّهُ

---

(١) الكشاف ١/ ١٥٩ .

(٢) البقرة: ٨٣ .

(٣) الانتصاف بذيل الكشاف ١/ ١٥٩ .

(٤) التوبة: ١٢٧ .

(٥) التوبة: ٣٠ .

(٦) تفسير القرطبي ٤/ ٣٢٢٥ .

لَكُمْۖ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾[1]، قال القرطبي: « مستقبل فيه معنى الدعاء، سأل الله أن يستر عليهم ويرحمهم »[2] .

---

(١) يوسف: ٩٢ .

(٢) تفسير القرطبي ٥/ ٣٥٩٣ .

خاتمــة

وبعد- فقد عرضنا في هذا البحث لظاهرة النقل في العربية، أي: نقل الصيغة العربية من استعمالها التي وضعت له إلى استعمالات أخرى متعددة، وقد عالجنا هذه الظاهرة عند القدماء والمحدثين مستعينين بمعطيات التراث النحوي واللغوي، ومعطيات الدرس النحوي الحديث، مع إبراز موقفنا مما تعرضنا له وناقشناه من قضايا تتعلق بهذه الظاهرة، وبعد هذا العرض لصور نقل الصيغة العربية وما تقتضيه من توسع في أنماط التعبير العربي يمكن استخلاص النتائج الآتية:

أولا- إذا تأملنا تقسيم المحدثين للكلمة العربية- لا نجده يختلف كثيرا عن تقسيم القدماء لها، غير أن القدماء بنوا تقسيمهم على نظرة منطقية، ولذلك حصروها في هذا التقسيم الثلاثي الذي أشرنا إليه، فأدرجوا كلا من الوصف والمصدر والضمير والظرف والخالفة: (اسم الفعل) تحت الاسم، لأنهم قابلوه بالفعل والحرف، ولم ينظروا إلى ما بين أنواع الاسم من سمات وخصائص تتعلق بالمبنى والمعنى عند التقسيم، لأن انحصار الكلمة في هذه الأقسام الثلاثة عندهم كان مبنيا على العقل والمنطق كما أشرنا، ومن ثم لم تغب عن ملاحظاتهم تلك الخصائص والسمات لكل صيغة من الصيغ التي أدرجوها تحت الاسم، ومما يدل على ذلك أنهم قارنوا في ثنايا معالجتهم لهذه الصيغ عبر الأبواب النحوية المختلفة- بين الاسم والوصف، وبين الاسم والظرف، وبين الوصف والمصدر، وهكذا- مما جعل المحدثين لا ينظرون إلى

تقسيم الكلمة نظرة منطقية، بل ينظرون إليه نظرة لغوية، فجعلوا كل صيغة من الصيغ الاسمية قسما مستقلا من أقسام الكلمة، ولذلك لا نخطئ القدماء ولا المحدثين، فكل منهم على صواب .

ثانيا- إن ظاهرة النقل في اللغة- جديرة بالدراسة والعناية، لأنها تؤدي إلى إثراء اللغة من حيث مفرداتها وتراكيبها، كما أنها تدل على مرونة اللغة العربية، وتلبيتها حاجة المتكلم التعبيرية .

ثالثا- لعلنا قد أدركنا أن نقل الصيغة من أصل وضعها إلى استعمالات أخرى- لا يتم على مستوى الصيغة المفردة بمعزل عن سياقها في التركيب، بل لا بد من مناخ سياقي يهيئ لها استعمالا جديدا، ودلالة جديدة، وهذا المناخ السياقي لا يتوافر إلا لتركيب لغوي متماسك الأجزاء والعناصر، فنقل الاسم الجامد إلى الوصف مثلا- لا يتأتى من خلال الصيغ المفردة البعيدة عن التراكيب، وإنما يتأتى بشغل الاسم الجامد وظيفة الوصف في التركيب اللغوي، كشغله وظيفة الخبر، أو وظيفة النعت، أو وظيفة الحال، ولذلك نجد النقل الوظيفي مقتضيا دائما للنقل الدلالي .

رابعا- لم نعني بالصيغة العربية التي تناولنا نقلها من استعمال آخر- الكلمة المفردة فقط، بل أردنا بها أيضا الصيغة المركبة، فامتد حديثنا عن ظاهرة النقل إلى نقل التراكيب برمتها من استعمالها الأصلي إلى استعمالات أخرى، كنقل أساليب الإنشاء، وقد أسمينا هذا النوع من النقل (النقل الدلالي) .

خامسا- لم يقتصر النقل في العربية على نقل الصيغة بلفظها أو شكلها، وإنما هناك نوع من النقل يقتضي تحويل الصيغة من شكل إلى شكل، وقد أطلقنا عليه النقل التحويلي، فنقل الصفة من صيغها المعروفة إلى أشكال خاصة تستعمل في أساليب معينة، وهي لا تفارق دلالتها على الوصفية .

هذه أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من هذا البحث، « وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب » .

المصادر والمراجع

١) **أدب الكاتب: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري** – تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية– مصر، الطبعة الرابعة ١٩٦٣م .

٢) **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان النحوي**، تحقيق الدكتور/ مصطفى أحمد النماس – مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

٣) **الأساليب الإنشائية في النحو العربي تأليف عبد السلام هارون**– مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

٤) **الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي**، الجزء الأول تحقيق عبد الإله نبهان، والجزء الثاني تحقيق غازي مختار طليمات، والجزء الثالث تحقيق إبراهيم محمد عبد الله– دمشق ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٥) **الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي**، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة– بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

٦) **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه**، طبع تحت إدارة جمعية دار المعارف العثمانية في عاصمة حيدر آباد الدكن، مطبعة المتنبي بالقاهرة ١٣٦٠هـ .

٧) **الأغاني لأبي فرج الأصفهاني** – دار الفكر – بيروت – الطبعة الثانية .

٨) **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، للدكتور/ فاضل الساقي** مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م .

٩) **الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام، تأليف ابن هشام الأنصاري** ضمن

أربع رسائل في النحو: حققها وعلق عليها: الدكتور/ عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، ٢٠٠٣م، ١٤٢٤هـ.

١٠) **أمالي ابن الشجري** ، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

١١) **الأمالي النحوية – أمالي القرآن الكريم: لابن الحاجب**، تحقيق: هادي حسن حمّودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

١٢) **الانتصاف بذيل الكشاف للإمام أحمد بن المنير الإسكندري**- دار الريان للتراث بالقاهرة، ودار الكتاب العربي- بيروت لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

١٣) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري**، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، الطبعة الخامسة، ١٩٨٢م - ١٤٠٤هـ، مطبوعات مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، وتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجبل- بيروت- لبنان، الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

١٤) **الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي**، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، دار النفائس، د . ت .

١٥) **الإيضاح لتلخيص المفتاح للخطيب القزويني**، مكتبة الآداب بالقاهرة ، الطبعة السابعة عشرة ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م .

١٦) **بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح للشيخ عبد المتعال الصعيدي بذيل** الإيضاح لتلخيص المفتاح للقزويني ، مكتبة الآداب بالقاهرة ، الطبعة السابعة عشرة ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م .

١٧) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار المعرفة، بيروت، د.ت.

١٨) **البيان في روائع القرآن**- دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني

للدكتور تمام حسان – عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
١٩) **التبيان في إعراب القرآن تأليف أبي البقاء عبد الله الحسين العكبري**، وضع حواشيه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
٢٠) **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي**، حققه الأستاذ الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
٢١) **التغير الدلالي وفقدان الحدث النحوي**، للدكتور أحمد عفيفي، بحث منشور بصحيفة دار العلوم يوليه ١٩٩٣م – الإصدار الرابع- العدد الثاني .
٢٢) **تفسير القرطبي المسمى: الجامع لأحكام القرآن**، الطبعة الثالثة- دار الغد العربي. القاهرة ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م .
٢٣) **تفسير النسفي: عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي**، دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسى البابي الحلبي، د. ت .
٢٤) **التوسع في كتاب سيبويه**، الدكتور عادل هادي حمادي العبيدي- مكتبة الثقافة الدينية ٢٠٠٤م .
٢٥) **الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي**، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
٢٦) **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك**، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د. ت) .
٢٧) **حاشية يس بن زين الدين الحمصي الشافعي على شرح قطر الندى للفاكهي**، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م .
٢٨) **الحجة في علل القراءات السبع لأبي على الحسن بن أحمد**

الفارسـي ، تحقيق على النجدي ناصف، والدكتور/ عبد الحليم النجار، والدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

٢٩) **حول الصيغ ودلالتها في اللغة العربية**، بحث للدكتور أحمد عفيفي، صحيفة دار العلوم- الإصدار الرابع- العدد الأول .

٣٠) **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني (د . ت) .

٣١) **الخصائص:** لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية.

٣٢) **دراسات نقدية في النحو العربي**، بقلم الدكتور عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية- ١٩٥٧م .

٣٣) **الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي**، مطبعة كردستان- القاهرة- ١٣٢٨هـ .

٣٤) **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٣٥) **ديوان الأعشى الكبير**، ميمون بن قيس، شرح الدكتور/ محمد محمد حسين، مكتبة القاهرة ١٩٥٠م .

٣٦) **ديوان جميل بثينة**، تحقيق الدكتور/ عادل سليمان جمال، ط.أ مطبعة المدني، القاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

٣٧) **ديوان الحطيئة**، شرح الدكتور يوسف عيد- دار الجبل - بيروت، ط. أ ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٣٨) **ديوان عنترة بن شداد**، تحقيق عبد المنعم عبد الرءوف شلبي، المكتبة التجارية بالقاهرة، (د. ت) .

٣٩) **ديوان النابغة الذبياني، صنعة ابن السكيت**، تحقيق الدكتور

شكري فيصل- بيروت ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م ، وتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- دار المعارف بمصر ١٩٧٧م .

٤٠) **رصف المباني في شرح حروف المعاني**: تأليف الإمام أحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق سعيد صالح مصطفى، دار ابن خلدون .

٤١) **سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى**، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م .

٤٢) **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك- دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت .

٤٣) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد- دار الفكر للطباعة- الطبعة السادسة عشرة ١٩٧٤م .

٤٤) **شرح التسهيل**: لابن مالك، تحقيق: الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م – ١٤١٠هـ.

٤٥) **شرح التصريح على التوضيح**: للشيخ/ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

٤٦) **شرح جمل الزجاجي لابن عصفور**: أبي الحسن على بن مؤمن بن محمد بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه/ فواز الشعار، إشراف د/ إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٧٥م .

٤٧) **شرح الحدود النحوية**، تأليف/ جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد الفاكهي، حققه وقدمه الدكتور/ محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس- الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

٤٨) **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**: لابن هشام

الأنصاري، ومعه كتاب: **منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب**: تأليف الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة١١، دار الاتحاد العربي، ١٩٦٨م.

٤٩) **شرح الشواهد للعيني بذيل شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،** وحاشية الصبان عليه- دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي وشركاه، (د. ت) .

٥٠) **شرح قواعد الإعراب تأليف محي الدين الكافيجي**، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر- دمشق- الطبعة الأولى ١٩٨٩م .

٥١) **شرح كافية ابن الحاجب في النحو**: لرضي الدين الإستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م .

٥٢) **شرح الكافية الشافية** تأليف ابن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي- دار المأمون للتراث، ط. أولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢٢ .

٥٣) **شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي**، تحقيق دكتور/ فهمي أبو الفضل، مراجعة الأستاذ الدكتور/ رمضان عبد التواب، والأستاذ الدكتور/ محمود علي مكي، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

٥٤) **شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي**: تاليف: ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح وتعليق وتبويب: دكتور/ صلاح روّاي، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر.

٥٥) **شرح المعلقات السبع للإمام القاضي المحقق أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني**، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده- ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م .

٥٦) **شرح المفصل**: لابن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٥٧) **شعر يزيد بن الطثرية**، صنعة الدكتور حاتم صالح الضامن-

دار التربية للطباعة والنشر- بغداد ١٩٧٣م ، وتحقيق الدكتور ناصر بن سعد الرشيد- دار مكة للطباعة والنشر- المملكة العربية السعودية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٥٨) **عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، بذيل أوضح المسالك،** تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجبل- بيروت- لبنان، الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

٥٩) **فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال-** معلقة لبيد بن ربيعة، للشيخ محمد على طه الدرة، توزيع دار الإرشاد بحمص، الطبعة الأولى ١٩٨٦م .

٦٠) **الفعل: زمانه وأبنيته،** الدكتور/ إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٦١) **الفعل في العربية بين الصيغة والدلالة الزمنية،** الدكتور أحمد محمد عبد الراضي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية دار العلوم- جامعة الفيوم ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

٦٢) **الكتاب لسيبويه،** تحقيق وشرح الأستاذ/ عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م .

٦٣) **كتاب الشعر لأبي علي الفارسي،** تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة- ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٦٤) **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** للإمام/ محمود بن عمر الزمخشري- دار الريان للتراث بالقاهرة، ودار الكتاب العربي- بيروت لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٦٥) **لسان العرب لابن منظور،** ط. دار المعارف بالقاهرة- د. ت .

٦٦) **اللغة العربية معناها ومبناها،** الدكتور تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٧٩م .

٦٧) **متن ألفية ابن مالك**- مكتبة السنة- ط. أ القاهرة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٦٨) **المدخل إلى دراسة النحو العربي** للدكتور/ علي أبو المكارم، المكتبة النحوية، ط. أ ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٦٩) **مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري**، حققه وجمع إليه الدكتور عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب ٢٠٠٤م .

٧٠) **معاني الحروف تأليف أبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي**، حققه وخرج شواهده وعلق عليه وقدم له وترجم للرماني الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر- الفجالة- القاهرة، د . ت .

٧١) **معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء**، الجزء الأول تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار- ط. الثالثة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ، والجزء الثاني تحقيق ومراجعة الأستاذ/ محمد على النجار- الدار المصرية للتأليف والترجمة، مايو ١٩٦٦م، والجزء الثالث منه تحقيق الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ومراجعة الأستاذ/ على النجدي ناصف- الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٧٢) **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**: أبي إسحق إبراهيم بن السري، شرح وتحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب، ط. أولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٧٣) **المغني الجديد في علم الصرف** للدكتور محمد خير حلواني ، دار الشرق العربي- بيروت لبنان- د . ت .

٧٤) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: لابن هشام الأنصاري المصري،حققه وفصله وضبط غرائبه: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده.

٧٥) **المقتضب صنعة أبي العباس: محمد بن يزيد المبرد**، تحقيق/

محمد عبد الخالق عضيمة- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م الطبعة الثالثة .

٧٦) **المقرب لابن عصفور**، تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجواري، ط. أ ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

٧٧) **من أسرار اللغة، تأليف الدكتور إبراهيم أنيس**، الطبعة السابعة ١٩٩٤م- مكتبة الأنجلو المصرية .

٧٨) **من أسرار المخالفة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم** للدكتور أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة زرقاء اليمامة للنشر والتوزيع- حي الجامعة بالفيوم ٢٠٠٢م .

٧٩) **من قيود الحدث في نظام الجملة العربية**، للدكتور أحد كشك بحث منشور بصحيفة دار العلوم يوليه ١٩٩٢- الإصدار الرابع- العدد الأول .

٨٠) **النحو العربي والدرس الحديث**: بحث في المنهج للدكتور عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، د . ت .

٨١) **نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي** للدكتور / احمد عفيفي ، مكتبة زهراء الشرق الطبعة الأولى ٢٠٠١ م .

٨٢) **النحو الوافي للأستاذ عباس حسن**، دار المعارف، الطبعة الحادية عشر، د . ت .

٨٣) **همع الهوامع بشرح جمع الجوامع في علم العربية**، تأليف/ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، عنى بتصحيحه/ السيد محمد بدر الدين النعساني- دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، د. ت .